عمادة الدراسات العليـــا

جـــامـــعـــة الـــقـــدس

دور السياسة المالية في تحقيق استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين

خالد محمد احمد غريب

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1439 هـ / 2017 م

دور السياسة المالية في تحقيق استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين

إعداد:

خالد محمد احمد غريب

بكالوريوس إدارة الأعمال – جامعة القدس المفتوحة– فلسطين

إشراف الدكتور: عاطف علاونة

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة– بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية / معهد التنمية المستدامة – جامعة القدس.

1439 هـ / 2017 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور السياسة المالية في تحقيق استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين

اسم الطالب : خالد محمد احمد غريب

الرقم الجامعي: 21410440

المشرف: أ.د عاطف علاونة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2017/11/13 م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. ا.د عاطف علاونة – رئيس لجنة المناقشة التوقيع: .....
2. د. ابراهيم عوض الممتحن الداخلي التوقيع: .....
3. د. عروبة البرغوثي – الممتحن الخارجي التوقيع: .....

القدس– فلسطين

1439هـ /2017

الاهداء

إلي كل من أضاء بعلمه درب غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائله

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين

إقرار

أقرُ أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

الاسم: خالد محمد احمد غريب

التوقيع: .....

التاريخ: 2017/11/13 م

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الغُرِّ الميامين، وعلى من سار على دربهم بإحسانٍ إلى يوم الدين؛

أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عاطف علاونة؛ اعترافاً بعظيم فضلك، وعرفاناً بما أبديته من رعاية، وما قدمته لي من إرشاد وتوجيه وملاحظات قيمة خلال هذا البحث، أتوجه إلى حضرتكم بعظيم شكري وبالغ تقديري.والى كل من علمني حرفاً من أساتذتي الأفاضل في جامعة القدس الدكتور عزمي الاطرش، والدكتور عبد الوهاب الصباغ.

كما اشكر كل من الدكتور محمود الجعفري، والدكتور مروان ابو فضة، والدكتورة عروبة البرغوثي، والدكتور محمد بيوض، والاستاذ محمد ناجي على ما قدموه لي من معونة في انجاز البحث.

كما اشكر مؤسساتنا الوطنية، ووزارة المالية والتخطيط، والجهاز المركزي للإحصاء، وسلطة النقد، ومعهد ماس، ومؤسسة امان، كما أشكر أعضاء اللجنة الموقرة لمناقشة هذه الرسالة، وكذلك المحكمين الأفاضل لما قدموه لي من ملاحظات واقتراحات قيمة.

والى امي الغالية وعائلتي الكريمة، نظير دعواتهم لي، وما تحملوه معي من مشقة، خلال رحلتي البحثية، كل الشكر والتقدير والامتنان.

لقد كنتم لي اخوة ومعلمين مخلصين، وموجهين نافعين جزاكم الله كل خير وأدامكم للاقتصاد الفلسطيني ذخراً وللعلم مرشدين..

وما توفيقي الا بالله

الباحث: خالد محمد احمد غريب

قائمة المصطلحات والاختصارات:

الرقم	المصطلح بالعربية	المصطلح بالإنجليزية	الاختصار
1	الدورات الاقتصادية	Business Cycle	BC
2	الفجوة الركودية	Recessionary Gap	RG
3	الفجوة التضخمية	Inflationary Gap	INFG
4	السياسة المالية	Financial Policy	FP
6	الانفاق العام	Public Expenditure	PEXPE
7	الضرائب المباشرة	Direct Taxes	DIRT
8	الضرائب غير المباشرة	Indirect Taxes	INDT
9	حالة الموازنة	Budget Status	BUDS
10	العبء الضريبي	Tax Burden	TB
11	الدين العام	Public Debt	PD
12	الناتج الاجمالي المحلي	Gross Domestic Product	GDP
13	مؤشر اسعار المستهلك	Consumer price index	CPI

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على **دور السياسة المالية في تحقيق استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين**، حيث ركز الباحث على دراسة تطور ادوات السياسة المالية الفلسطينية وتشخيص دورها في تحقيق احد اهم اهداف الاستقرار الاقتصادي، الا وهو الاستقرار في المستوى العام للاسعار في فلسطين من خلال وصف وتحليل سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة (حجم الانفاق العام، وعبء الضريبة المباشرة وغير المباشرة، وحالة الموازنة كمتغيرات مستقلة، والمستوى العام للاسعار باعتماد اسعار المستهلك CPI).

استخدم الباحث المنهج الكمي والمنهج القياسي، لكونها تتناسب مع السلاسل الزمنية لغرض وصف وتحليل وقياس الظاهرة وفرضياتها، واستخدم الباحث البيانات الثانوية (السلاسل الزمنية للفترة 1994-2015) لمتغيرات الدراسة (حجم الانفاق العام، وعبء الضريبة المباشرة وغير المباشرة، وحالة الموازنة كمتغيرات مستقلة، والمستوى العام للاسعار كمتغير تابع باعتماد اسعار المستهلك CPI) والتي تم الحصول عليها من مصادرها الرسمية في فلسطين، وتم تحليل البيانات ووصف تطورها من خلال الاعتماد على معدلات التغير لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1994-2015.

أظهرت نتائج التحليل الكمي للسلاسل الزمنية بان هناك تذبذب في تطور كافة المتغيرات، واظهرت نتائج تحليل السلاسل الزمنية بان السبب الرئيس وراء عدم الاستقرار في الاسعار والتذبذب في السلاسل الزمنية لكل المتغيرات؛ هو حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لفلسطين، كما اظهرت الدراسة أن الارتفاع المستمر في الاسعار سببه ارتفاع اسعار الواردات، وتركيز السياسة المالية على النفقات الجارية ثم توجيهها نحو الاستهلاك، وبالتالي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي. وهذا ما تم اثباته في التحليل الاحصائي بوجود تأثير للأنفاق العام على المستوى العام للاسعار، كما اظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان متغير عبء الضريبة المباشرة له

تأثير على اسعار المستهلك، واما متغيري عبء الضريبة غير المباشرة وحالة الموازنة (عجزا أو فائضا) ليس لهما تأثير على اسعار المستهلك.

في ضوء هذه النتائج قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة العمل على صياغة سياسات مالية قادرة على العمل بمعزل عن التأثير السلبي للظروف الموضوعية "السياسية والاقتصادية"، وتركيز سياسة الانفاق العام على النفقات التطويرية والاستثمارية وذلك لدعم الانتاج الذي يعمل على زيادة العرض الكلي وتخفيض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الاسعار، وضرورة اعادة النظر في النظام الضريبي بحيث يضمن تحفيز الانتاج لزيادة العرض ولاعادة التوازن ما بين الطلب والعرض.

المصطلحات: السياسة المالية، حجم الانفاق، عبء الضريبة المباشرة، عبء الضريبة غير المباشرة، حالة الموازنة، المستوى العام للاسعار.

The role of financial policy in achieving stability in the general level of prices in the in Palestine.

Prepared by: Khaled Mohammad Ahmad Ghareeb

Supervised by: Dr. Atef Alawneh

Abstract

This study aims to identify the role of financial policy in achieving stability in the general level of prices in the in Palestine, during the period between 1994 and 2015. The researcher focused on studying the development of Palestinian financial policy tools, and verifying its role in achieving one of the most important objectives of the economic stability, namely stability in the general level of prices in Palestine. That was conducted through describing and analyzing time series of the study variables: (The volume of public expenditure, the direct and indirect tax burden, the status of the budget as independent variables, and the general level of prices as an dependent variable, by adopting the Consumer Price Index CPI).

The researcher used the descriptive method, the analytical method and the standard method, as they correspond to the time series for the purpose of describing, analyzing and measuring the phenomenon and its hypotheses. He also used the secondary data (time series during the 1994-2015 period) for the study variables (the volume of public expenditure, the direct and indirect tax burden, and the general level of prices, as an independent variable, by adopting Consumer Price Index (CPI) obtained from its official sources in Palestine. The data were analyzed and their development was described through relying on the change rates of the study variables during the period 1994-2015.

The results of the time series analysis showed that there was fluctuation in the development of all variables, and the analysis of results showed that the main reason for the instability in prices and the fluctuation in the time series of all variables are due to the political and economic instability in Palestine. The study also showed that the continuous rise in prices is caused by the rise of the import prices, and also caused by the focus of financial policy on current expenditures, which is directed then to consumption; Thereby increasing the aggregate demand for the aggregate supply.

It was proven in the statistical analysis that there is an impact of the public expenditure on the general level of prices The results of the statistical analysis showed that the variable of direct tax burden has an impact on consumer prices. As for the two indirect variables of the tax burden and the status of the budget (deficit or surplus) the result showed that they have no impact on consumer prices.

In light of these results, the researcher presented a number of recommendations, the most important of which is the need to work on the formulation of financial policies capable of functioning independently of the negative impact of the objective political and economic conditions, and to focus the policy of public expenditure on development and investment expenditures, so as to support the production process. That will increase the overall supply and reduce the overall demand and thus lowers prices. This also shows the need to review the tax system so as to ensure the stimulation of production and the increase of supply in order to reestablish balance between demand and supply.

Keywords: The Financial Policy, Volume of Expenditure, Direct Tax Burden, Indirect Tax Burden, Budget Status, the General Level of Prices.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يمر الاقتصاد في أي دولة بمراحل من الازدهار والانكماش مشكلا ما يسمى بالدورات الاقتصادية، وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القدم، حيث وصفت بـــأنها المسيرة التي تقود ذلك الاقتصاد من أزمة إلى أزمة، وقد يخيم الجمود على الاقتصاد سنين طويلة، فتتعطل القوى المنتجة، وتُبَدّد كميات كبيرة من المنتجات بسبب الكساد وانخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف، ثم تنشط حركة الإنتاج وتبادل السلع شيئاً فشيئاً، وتتسارع تدريجياً حتى درجة الركض والجموح، ثم تتحول إلى قفزات تشمل الصناعة، والتجارة، والائتمان، والمضاربة، وتبدأ بعدها بالتباطؤ والانحدار، ويمر الاقتصاد بأربع مراحل أساسية هي: أزمة فانتعاش ونهوض فركود تعقبه أزمة أخرى، وهكذا تتوالى الحركة الدورية (سامبلسون واخرون، 2006).

تستخدم الدولة السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة المالية، والسياسة النقدية .... الخ) لمعالجة المشكلات الاقتصادية الناتجة عن الدورات الاقتصادية وايجاد الحلول الملائمة لها، أو التخفيف من

حدتها، فهي تعتبر بمثابة الأدوات الملائمة لتحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة في الاستخدام الامثل لجميع عناصر الانتاج، وتحقيق النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي (أي التوازن في ميزان المدفوعات)، وتحقيق الاستقرار للمستوى العام للاسعار، وعدالة توزيع الدخول وتحقيق التشغيل الكامل (الوادي، 2010).

وتؤدي السياسة المالية دورا مركزيا من خلال ادواتها المختلفة والمتمثلة في الانفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الاستقرار الاقتصادي للدولة، حيث يؤدي تغيير أي منها الى تغيير مستوى الطلب والعرض الكلي، مما يؤثر في مستوى الناتج المحلي ومستوى التوظيف والمستوى العام للاسعار (الرفاعي واخرون، 1996)، ففي ظل ظروف الركود او الكساد؛ تتركز اهداف السياسات الاقتصادية الكلية على رفع مستوى الناتج المحلي ونموه ومستوى التوظيف، لذا يتم اتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الانفاق الحكومي و/او تخفيض الضرائب، مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي يزداد كل من مستوى التوظيف ومستوى الناتج المحلي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي. ويحدث العكس في ظل ظروف ارتفاع معدلات الاسعار، حيث يتم اتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الانفاق الحكومي و/او زيادة الضرائب، مما يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض في معدلات التضخم (الخطيب واخرون، 2013).

إن زيادة الانفاق والطلب المتزايد على السلع والخدمات، الذي لا يتناسب مع حجم المعروض من السلع والخدمات، يسمح بظهور الاختلال بين كل من الطلب والعرض والسعر، فيظهر بالاقتصاد الوطني ما يسمى بالفجوة التضخمية الناجمة عن الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما يؤدي الى الارتفاع المستمر في الاسعار، وينعكس بالتالي على انخفاض القوة الشرائية للنقود، فينجم عن ذلك فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة، مما يساعد في عدم استقرار المستوى العام للأسعار.

وفي فلسطين، وحسب بيانات سلطة النقد وجهاز الإحصاء المركزي، سجل الناتج الاجمالي الفعلي من عام 1994 (2843.3 مليون دولار) وحتى عام 2015 (12677.4 مليون دولار)، نموا اجماليا بمقدار (9834.1 مليون دولار) وبمعدل نمو سنوي يقترب من (**0.08%**)، مع الآخذ بعين الاعتبار حدوث ارتفاعات في هذا النمو في الأعوام ابرزها (1995، 2008، 2010)، وحدوث إنخفاضات في السنوات ابرزها (1998 الى 2002)، وشهدت الاعوام الاخيرة تباطؤا في النمو الاقتصادي.

ووفق تقرير الاستقرار المالي لسلطة النقد، بدأ التباطؤ في النمو الاقتصادي من العام 2011 والأعوام التي تلته، حيث شهد العام 2015 نموا بسيطا، وإن كان بنسبة نمو أقل من السنة السابقة (2014)، وأرجع سبب التباطؤ في وتيرة النمو الى تأخر تحويل الايرادات من تحويلات المقاصة وانعكاسها على الاداء الاقتصادي، اضافة الى التصعيد الامني الملحوظ. مع ملاحظة استمرار ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين بشكل عام في السنوات (من 1994 إلى2015)، حيث وصل معدل البطالة نهاية عام 2015 ما نسبته 25.9%.

أما فيما يتعلق بتطورات المستوى العام للاسعار ورد في التقرير وجود انخفاض معدل التضخم من 1.7% في العام 2014 الى 1.3% العام 2015، وهذا يعكس اداء اداة السياسة المالية (الانفاق) من خلال انخفاض في الانفاق الحكومي (اعلان عن سياسة التقشف)، مع تراجع بسيط في الانفاق الاسري، وقد أدى التحسن في التكوين الرأسمالي والاستثمار في المباني الى انكماش اقل حدة من العام الماضي 2014 (تقرير الاستقرار المالي، 2015).

وفي المقابل وعند احتساب التغير في الرقم القياسي للاسعار من بداية الفترة 1996 (سنة الأساس) حيث كانت نسبته 100%، وفي نهاية 2015 وصل إلى ما نسبته (203.12%)، يلاحظ استمرار

الارتفاع في الاسعار خلال سنوات الدراسة، حيث اصبح الرقم القياسي نهاية العام 2015 ضعف الرقم القياسي لعام 1996 وبمعدل نمو سنوي مقداره (3.79%).

وتطور حجم الانفاق الكلي وصافي الاقراض في فلسطين من1072.1 مليون دولار سنة 1996 الى 3621.4 مليون دولار سنة 2015، حيث شملت السنوات (1998، 2001، 2002، 2006، 2009) انخفاض في اجمالي الانفاق ومن سنة 2010 الى سنة 2015 كان هناك زيادة في الانفاق أي زيادة اجمالية مقدارها 2549.3 مليون دولار وبمعدل زيادة مقداره 4.5%.

وبالنسبة للضرائب كانت ايرادات الدولة من الضرائب سنة 1996 ما مقداره 559.6 مليون دولار وتطورت الى 2,653.5 مليون دولار سنة 2015 غالبيتها من الضرائب الغير مباشرة، وكان هناك تراجع ملحوظ في ايرادات الضرائب في السنوات (2000–2002، 2006، 2007)، هناك زيادة اجمالية في حجم ايرادات الضرائب خلال الفترة بلغ 2093.9 مليون دولار.

2.1 مشكلة الدراسة:

يؤثر الارتفاع المستمر في الاسعار سلبا على قدرة المواطن الشرائية ومقدرته على تلبية احتياجاته الاساسية، وتباطؤ في نمو الناتج الاجمالي المحلي وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض في الحصيلة الضريبية، مما يؤثر على حجم الانفاق العام، وتوجه هذا الانفاق نحو الإستهلاك، يشير بقوة إلى احتمال وجود ضعف هيكلي في الاستخدام الكفؤ والفاعل لأدوات السياسة المالية، لتحقيق أهم أهداف الاستقرار الاقتصادي والمتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار في فلسطين.

وعند الفحص المبدئي لآثار تطبيقات أدوات السياسة المالية وتطورها الكمي عبر فترة الدراسة؛ (معدل نمو النفقات ومعدل نمو الحصيلة الضريبية وحالة الموازنة "الفائض أو العجز") على معدل

نمو الاسعار، تظهر البيانات وجود علاقة "ما" ما بين المتغيرات. وقد جاءت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على السؤال الرئيس المتمثل في: **ما هو الدور الذي قامت به الجهات ذات العلاقة في إدارة أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار في فلسطين خلال السنوات 1994-2015؟**

3.1 أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس: ما هو دور ادوات السياسة المالية في تحقيق استقرار المستوى العام للاسعار من 1994-2015؟

وينبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

1) ما هو دور حجم الانفاق العام في التأثير على استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015؟
2) ما هو دور عبء الضريبة المباشرة في التأثير على استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015؟
3) ما هو دور عبء الضريبة غير المباشرة في التأثير على استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015؟
4) ما هو تأثير حالة الموازنة (فائض او عجز) في استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015؟

4.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتطور الكمي لأدوات السياسة المالية المختلفة في المستوى العام السائد للأسعار في فلسطين، خلال السنوات من 1994-2015.

وانبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1) الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الإنفاق العام في المستوى العام السائد للأسعار في فلسطين.
2) الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدلات عبء الضرائب المباشرة في المستوى العام السائد للأسعار في فلسطين.
3) الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدلات عبء الضرائب غير المباشرة في المستوى العام السائد للأسعار في فلسطين.
4) الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحالة الموازنة العامة (عجز أو فائض) في المستوى العام السائد للأسعار في فلسطين.

5.1 نموذج الدراسة:

فيما يلي رسم توضيحي للمتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة.

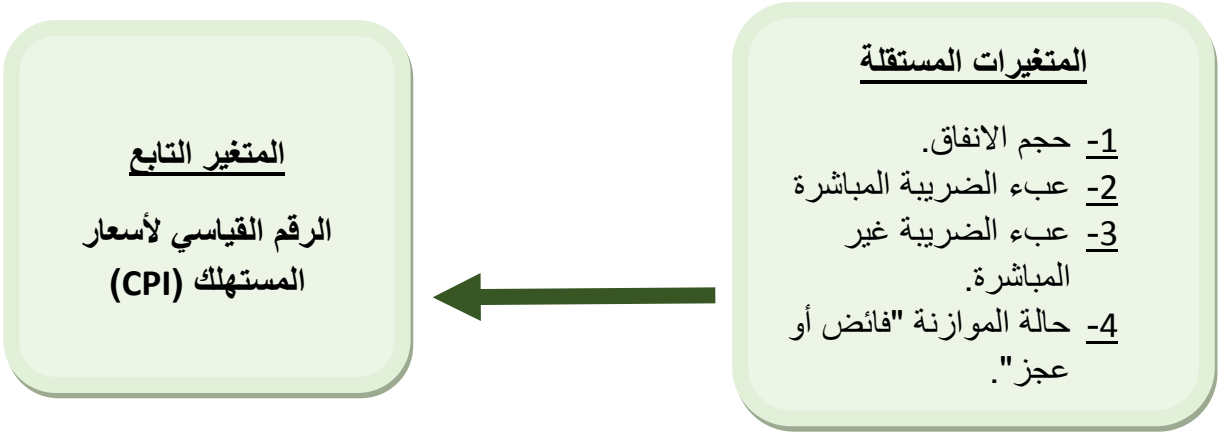

6.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في سعيها لتشخيص دور السياسة المالية في تحقيق استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين خلال فترة الدراسة، لكونها تعالج مشكلة اقتصادية مهمة تتمثل في الارتفاع المستمر في الاسعار، من الناحية العلمية والتطبيقية في ظل خصوصية الاقتصاد الفلسطيني:

1) **الاهمية العلمية:** تتمثل اهمية الدراسة في ان السياسات المالية ومن خلال ادواتها المتمثلة في الإنفاق والضرائب وحالة الموازنة العامة، تهدف الى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإنها من الدراسات التي تساهم في إثراء موضوع مناقشة استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين ودور السياسة المالية الفلسطينية في تحقيق ذلك، وسوف تشكل مرجعا للباحثين وللدراسات الاخرى التي تدرس الموضوع.
2) **الاهمية التطبيقية:** سوف تحاول الدراسة ان تقدم تشخيصا للواقع الاقتصادي الفلسطيني الذي يمكن ان يبنى عليه بعض السياسات المالية الهادفة الى تحقيق استقرار المستوى العام للاسعار لأصحاب القرار صانعي السياسات المالية في فلسطين، بالإضافة انها قد تشكل حافزاً لدراسات اخرى اكثر تفصيلا وشمولاً لنفس الموضوع .

7.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى الكشف عن دور ادوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحديدا استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية :

1) التعرف على تطور مستويات الاسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015.
2) التعرف على التطور الكمي لادوات السياسة المالية ودورها في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار خلال الفترة 1994-2015.

3) اظهار مدى تأثير ادوات السياسة المالية (حجم الانفاق وعبء الضريبة المباشرة وعبء الضريبة غير المباشرة وحالة الموازنة) على المستوى العام للاسعار في فلسطين.

4) قياس اتجاه العلاقة بين حالة الموازنة والمستوى العام للاسعار في فلسطين وفحص العلاقة السببية بينهما.

5) تشخيص الفجوات الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد الفلسطيني وتحديد مراحلها وخلال الفترة 1994-2015.

6) التعرف على كيفية معالجة ادوات السياسات المالية للفجوات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994-2015.

8.1 **حدود الدراسة:**

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية القصيرة الممنوحة للباحث.

الحدود المكانية: فلسطين.

9.1 **محددات الدراسة:**

واجهت الدراسة مجموعة من المحددات ابرزها ما يلي :

1) عدم توفر بيانات ربعية للمتغيرات المستقلة تغطي كل فترة الدراسة فاستخدمنا ككل البيانات المتوفرة من سنة 2008-2015 .

2) البيانات السنوية تم جمعها من اكثر من مصدر، مع العلم أنه يوجد تفاوت بين البيانات بين هذه المصادر، وقد اختار الباحث البيانات التي يعتقد أنها اقرب للدقة والصواب، شريطة ان يكون مصدرها رسميا.

3) اعتمد الباحث على بيانات تم جمعها على اساس الالتزام (أي الاستحقاق) وليس على الاساس النقدي، مع العلم انه وجدت بيانات البحث منشورة في مواقع مختلفة على اساس الالتزام، وفي مواقع أخرى على الاساس النقدي.

4) تم جمع بيانات البحث من إصدارات وزارة المالية والاحصاء الفلسطيني وسلطة النقد، مع العلم بأنه لا توفر أي من هذه الجهات الرسمية البيانات بتقسيماتها (الشهرية او الربعية او السنوية) بشكل متكامل.

الفصل الثاني

الإطار النظري والادبيات السابقة

1.2 الاقتصاد الكلي:

1.1.2 المقدمة:

تؤدي السياسات الاقتصادية دورا هاما في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية، والتي تتمثل في استمرار تحقيق لمعدلات نمو اقتصادي تواجهه التزايد المستمر في عدد السكان، وفى إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلام الاجتماعي والأمن الاقتصادي، وكذلك في إستقرار للمستوى العام للأسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية (داود، 2011)، الا ان اقتصاد أي دولة يمر في تغيرات مستمرة، تتمثل في مراحل من الازدهار والانكماش تسمى بالدورات الاقتصادية، وتقود هذه التغيرات الاقتصاد من أزمة إلى أزمة. تتعرض الدولة فيها بحالة من الجمود قد يخيم على اقتصادها سنين طويلة، فتتعطل القوى المنتجة، وتتبدد كميات كبيرة من المنتجات، بسبب الكساد

وانخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف، ثم تنشط حركة الإنتاج وتبادل السلع شيئاً فشيئاً، وتتسارع تدريجياً حتى درجة الركض والجموح، ثم تتحول إلى قفزات تشمل غالبية القطاعات، وتبدأ بعدها بالتباطؤ والانحدار إلى هاوية لا قرار لها، والدورة في الاقتصاد هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، وان اقتصاد أي دولة يمر بأربع مراحل أساسية هي: أزمة فانتعاش ونهوض فركود تعقبه أزمة أخرى، تسمى بالدورة الاقتصادية (Economics Business Cycle)، (داود، 2011).

ويعتقد الباحث ان اقتصاد أي دولة في العالم يمر في مراحل من الركود والانتعاش بما فيها الاقتصاد الفلسطيني، وان التشخيص الدقيق لهذه المراحل، يُمكن صانعي السياسات المالية من تحديد السياسات المالية المناسبة في التعامل مع هذه المراحل.

2.1.2 الاهداف الاقتصادية للاقتصاد الكلي:

من اهم الاهداف الاساسية للاقتصاد الكلي التي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقها في كل دولة (الخطيب واخرون، 2013) وهي:

أ- **نمو الناتج الكلي:**

ان الهدف الاساسي للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات او أي اقتصاد، هو انتاج السلع والخدمات التي تشبع رغبات الافراد وتحقق لهم مستوى مرتفع نسبيا من المعيشة، وان التغيرات في اجمالي الناتج الكلي الحقيقي، تعكس مستواه ونموه، فاذا كانت فجوة الناتج الاجمالي = صفر فهذا يعني ان الناتج الكلي المحتمل = الناتج الكلي الفعلي، بالتالي اقتصاد الدولة يوظف كامل موارده، واذا كانت فجوة الناتج الاجمالي موجبة، هذا يعي عدم استغلال اقتصاد الدولة لكل موارده.

ب- **التوظيف الكامل:**

في هذا الهدف يسعى اقتصاد أي دولة، الى تحقيق اعلى مستوى من التوظيف، وبالتالي تحقيق مستوى منخفض من البطالة، وايجاد السلع الخدمات، وايجاد الوظائف ذات الاجور المجزية بسهولة.

ت- **استقرار الاسعار:**

ان هدف استقرار الاسعار يتم اتباعه من قبل كل دولة، لان تحقيق استقرار المستوى العام للاسعار، يتيح للاقتصاد بان يخصص الموارد بكفاءة وبطريقة تستجيب لاذواق الافراد واحتياجاتهم.

ث- **التوازن الخارجي:**

ويقصد به تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد، ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموعة التزامات الاقتصاد القومي الكلي اتجاه العالم الخارجي مع حقوقه اتجاه هذا العالم خلال فترة زمنية.

ج- **اعادة توزيع الدخل:**

من الاهداف التي تسعى اليها السياسة الاقتصادية، توزيع الناتج الاجمالي المحلي بشكل عادل على كل افراد المجتمع، او على الاقل قريب من التوزيع العادل، ويتحقق ذلك من خلال مكافئة الافراد حسب انتاجيتهم (صخر، 2005).

ويتبنى الباحث فكرة ان النظرية تؤكد فعالية واهمية دور ادوات السياسة المالية في تحقيق الاهداف الاقتصادية ومعالجة المشاكل الاقتصادية، وخاصة تحقيق الاستقرار في فالمستوى العام للاسعار ومعالجة التضخم، ويشترط على ذلك ان يتم تحديد الاداة الملائمة لتحقيق الهدف او لعلاج المشكلة وعلى ان يتم استخدامها بشكل ملائم وفاعل.

3.1.2 الدورات الاقتصادية:

يمكن اعتبار التقلبات الاقتصادية إحدى قوانين الحياة، وفي هذه السنوات يمكن لنا ربط عدم الاستقرار الاقتصادي بفترات الركود والانتعاش الاقتصادي الذي يحدث في فترات متباينة، وتعرف الدورات الاقتصادية بأنها "تقلبات في النشاط الإقتصادي الكلى مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار"، ويتفق الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل، مع وجود اختلاف في مسمياتها وهي (عبد المطلب، 2010):

أ. **مرحلة التعافي Recovery:**

وتسمى التوسع أو الاستعادة Expansion or Recovery، " وفيها يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الإقتصادي في مجموعه فيتزايد ببطء، وينخفض سعر الفائدة، ويتضاءل المخزون السلعي، وتتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما أستنفذ من هذا المخزون"، ومن سمات هذه المرحلة "توسع ملحوظ في الائتمان المصرفي مع توسع في التسويات والإيداعات".

ب. **مرحلة الرواج Boom:**

ويطلق عليها القمة Peak، "وتتميز بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج الكلى بمعدل سريع، وتزايد حجم الدخل ومستوى التوظيف"، ومن سمات هذه المرحلة الطاقة تصبح مستغلة بالكامل، ويبدأ ظهور النقص في العمال و بعض المواد الخام الأساسية.

ت. **مرحلة الأزمة Crisis:**

و يطلق عليها ركود Recession إذ تهبط الأسعار، وينتشر الذعر التجاري، وتطلب البنوك قروضها من العملاء، وترتفع أسعار الفائدة، وينخفض حجم الإنتاج والدخل، وتتزايد البطالة، كما يتزايد المخزون السلعي، ومن سمات هذه المرحلة انخفاض التسهيلات المصرفية وارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك وضعف التسويات والإيداعات المصرفية.

ث. **مرحلة الكساد Depression:**

وتتسم بانخفاض الأسعار وانتشار البطالة، وكساد التجارة والنشاط الاقتصادي في عمومه، ومن الممكن أن نطلق عليها بمصطلح القاع Troughوهي الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي سيئاً بدرجة كافية.

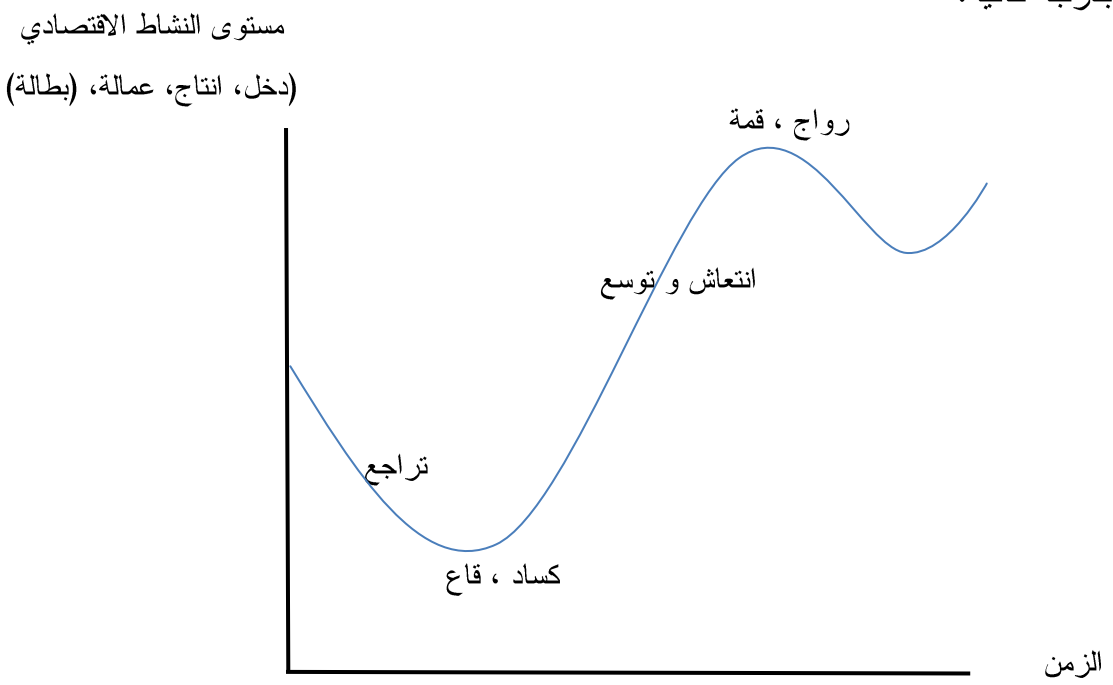

شكل رقم (1.2) مراحل الدورة الاقتصادية وهي تتكون من اربع مراحل

4.1.2 التوازن الكلي:

يتحدد التوازن الكلي للاقتصاد المحلي عندما تلتقي رغبة وقدرات القطاعات الاربعة (المستهلكين، الاعمال، الحكومة، التجارة الخارجية) لشراء كميات الناتج الاجمالي المحلي، مع رغبة المنشآت الانتاجية (قطاع الاعمال) لتقديم هذا القدر من الناتج، ويعتبر المستوى العام للاسعار الذي يحقق هذا التلاقي، مستوى الاسعار التوازني، والناتج الاجمالي المحلي عن هذا المستوى يعتبر الناتج التوازني، ويوضح الشكل (2.2)، ان التوازن الكلي يتحقق بتلاقي منحني الطلب الكلى (AD) والعرض الكلي (AS)، عند النقطة (E)، وان PE، QE، يمثلان المستوى العام للاسعار التوازني،

ومستوى الناتج الاجمالي المحلي التوازني على التوالي، أي عند المستوى العام للاسعار PE، تستطيع وترغب القطاعات الاربعة على شراء الكمية المنتجة QE، الناتج الاجمالي المحلي، وكذلك ترغب المنشآت (قطاع الاعمال)، في عرض نفس الكمية من هذا الناتج عند هذا المستوى العام للاسعار (حسام، 2011).

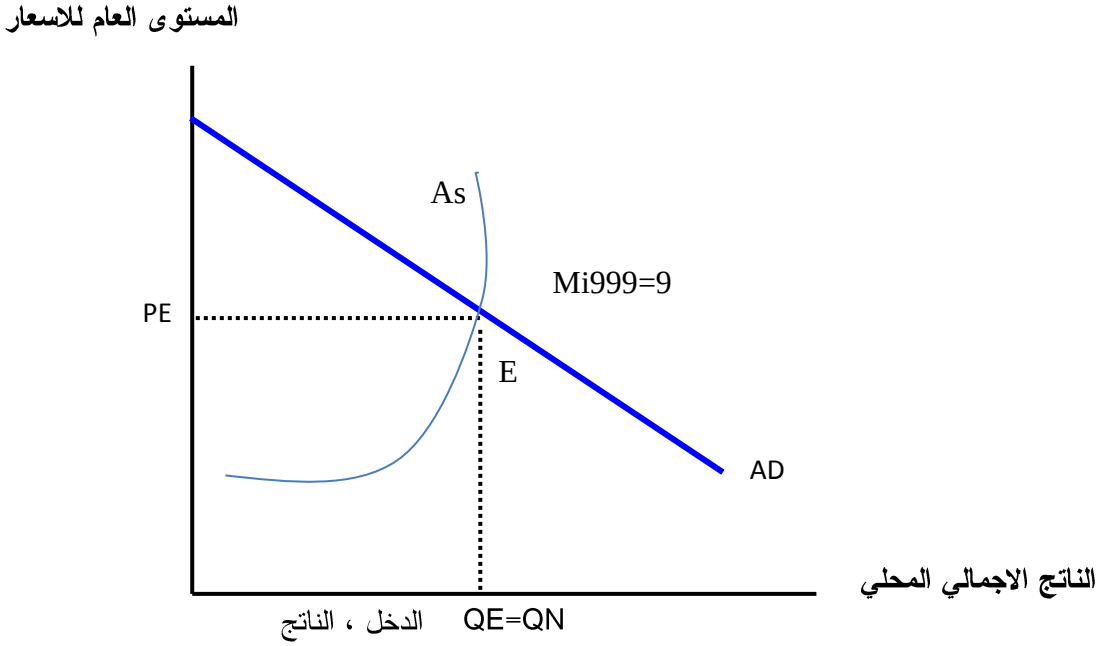

شكل رقم (2.2) يمثل توازن العرض الكلي والطلب الكلي

واي ان مستوى عام للاسعار يفوق المستوى PE لن يكون مستوى توازنيا، لان كمية الناتج الاجمالي المحلي التي ترغب وتستطيع القطاعات الاربعة، على شرائها سوف تنخفض عن كمية الناتج الاجمالي المحلي، التي ترغب المنشآت في عرضها، أي التحرك الى اعلى على منحنى الطلب نتيجة لآثار التغيير في الارصدة الحقيقية، لذا سيتجه المستوى العام للاسعار على الانخفاض، ليعود الى مستواه التوازنيPE، وبالمثل في حالة انخفاض المستوى العام للاسعار عن PE ستتجه رغبات وقدرات القطاعات الاربع لشراء المزيد من كميات الناتج الاجمالي المحلي أي التحرك على منحنى الطلب الكلي الى اسفل نتيجة لآثار التغير في الارصدة الحقيقية، مما يدفع مستوى الاسعار الى الارتفاع حتى يتحقق التوازن مرة اخرى عند PE، ويتبنى الباحث حقيقة او نظرية تحقيق

التوازن الاقتصادي في أي دولة، عندما تلتقي رغبات وحاجات المستهلكين مع قدرات قطاعات الاعمال وهذا يعني ان الطلب الكلي يساوي العرض الكلي، وان دور ادوات السياسة المالية توجيه اداء وسلوك المستهلكين والمنتجين حتى يتحقق هذا التوازن، ومن خلال التأثير على اسعار السلع والخدمات سواء المستهلكة او المستخدمة في الانتاج، ومن خلال التأثير على الطلب الكلي والعرض الكلي، ويشير الشكل السابق رقم (2.2) الى حقيقة ان امكانية تحقيق التوازن عند أي نقطة على منحنى العرض الكلي، فتحقيق التوازن عند النقطة QE، تعكس الناتج الاجمالي المحلي عند مستوى التشغيل الكامل (أي الناتج الممكن QN)، واقل مستوى اسعار يحقق هذا الناتج، ومن الممكن ان تتلاقى منحنيات الطلب والعرض عند مستويات اقل QN ومستويات اقل من المستوى العام للاسعار(حسين، 2015).

ويحاكي الشكل رقم (2.3) ثلاث احتمالات من التوازن الاقتصاد القومي: **الاحتمال الأول:** ان يلتقي منحنى الطلب الكلي AD1 مع الجزء الافقي من منحنى العرض الكلي AS، وفي هذه الحالة يتحقق التوازن الكلي للاقتصاد عند المستوى Q1 من الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي، والمستوى العام للاسعار P1، وبهذا نجد ان الاقتصاد قد حقق التوازن بالرغم من وجود موارد معطلة في المجتمع، او بعبارة اخرى ان الاقتصاد يستمر في انتاج القدر Q1 رغم وجود بطالة في المجتمع.

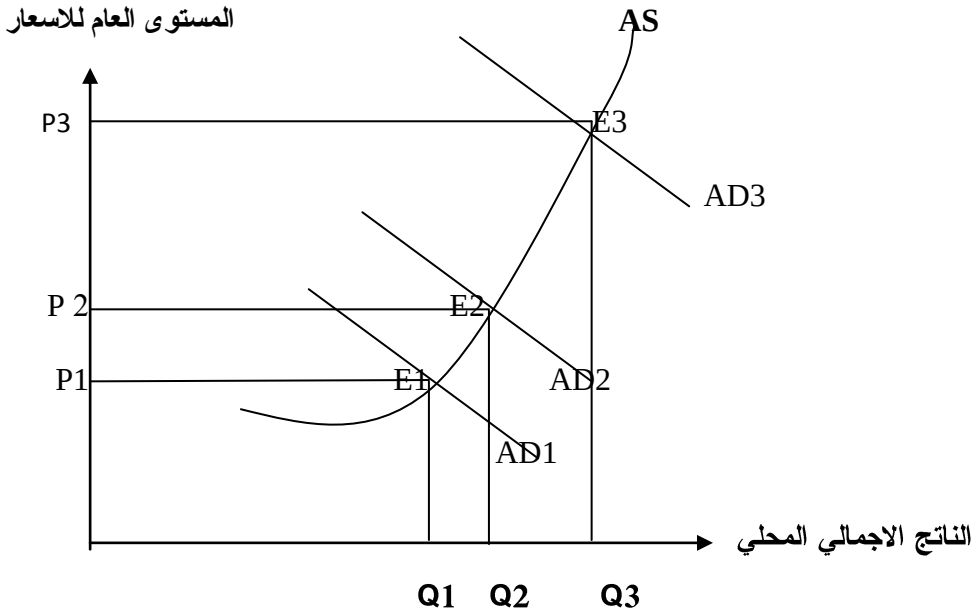

شكل رقم (3.2) يمثل توازن العرض الكلي والطلب الكلي

الاحتمال الثاني: عندما يتلاقى منحنى الطلب الكلي AD2 مع الجزء الاوسط من محنى العرض الكلي AS، أي عند مستوى الناتج الاجمالي المحلي Q2، وفي هذه الحالة يتحقق توازن الاقتصاد رغم عدم وصول الاقتصاد الى مستوى التوظيف الكامل، ولكنه يقترب من هذا المستوى، ويبدا الاقتصاد يتعرض لضغوط على قدرته الانتاجية، لان الجزء الاكبر من موارده تم استغلاله، وبالتالي يؤدي زيادة الطلب على هذه الموارد الى رفع اسعارها، ومما يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للاسعار.

الحالة الثالثة: عندما يلتقي منحنى الطلب الكلي AD3، مع الجزء العلوي لمنحنى العرض الكلي AS، (أي داخل المدى الكلاسيكي)، يتحقق التوازن الكلي عند مستوى الناتج الاجمالي المحلي Q3، ويكون الاقتصاد في هذا الاحتمال قد استغل الموارد كاملة، وان هذا التوازن الكلي قد تحقق عند مستوى اعلى من الاسعار يفوق ما يتطلبه تحقيق هذا المستوى من الناتج الاجمالي المحلي (حسام، 2011).

5.1.2 التوازن العام:

تستخدم السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) بشكل مباشر للتأثير في المتغيرات الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الاجمالي والبطالة والمستوي العام للاسعار ومعدلات الفائدة، حيث تستخدم السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، للتأثير في معدل الفائدة وعرض النقود، وذلك بالاعتماد على الادوات المتاحة من قبل البنك المركزي، وكما تستخدم السياسة المالية من قبل الدولة متمثلة في وزارة المالية، للتغيير في سياسة النفقات او الايرادات للدولة (الضرائب)، حيث تهدف سياسات الاقتصاد الكلي إلى تحقيق نمو الناتج المحلي (الدخل) وتحقيق استقرارا الأسعار، ولكي تتفادى الدولة الأثار الناتجة عن التضخم والبطالة تتبع الدولة سياسات إدارة الطلب أو سياسات التثبيت(خليل: 1982).

ومن النماذج المستخدمة في تحقيق التوازن الكلي: نموذج IS / LM حيث يتناول تحليل سوق النقود (الجانب الاسمي في الاقتصاد) بالإضافة إلى تحليل سوق السلع والخدمات (الجانب الحقيقي في الاقتصاد)، ويتحقق التوازن الكلي عندما يكون سوق السلع وسوق النقود متوازنين سوياً، ويتطلب ذلك الأمر توازن كل من السوقين على انفراد ثم الجمع بينهما للحصول على التوازن الكلي، ويتحقق التوازن في سوق السلع عندما يتساوى الطلب على السلع والخدمات مع العرض منها ويتم وصف ذلك التوازن باستخدام منحنى IS السالب الميل، بينما يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى الطلب على النقود مع العرض منها ويتم وصف ذلك التوازن باستخدام منحنى LM الموجب الميل، ومن ثم يتحقق التوازن الكلي عندما يتقاطع IS (توازن سوق السلع) مع LM (توازن سوق النقود)، وفي هذا النموذج تلعب أسعار الفائدة دوراً محورياً حيث تشكل حلقة وصل بين سوق السلع وسوق النقود، ويختل التوازن في هذا النموذج اذا تحرك أحد المنحنيين أو كلاهما، حيث ينحرف منحنى IS إلى اليمين نتيجة لاتباع سياسة مالية توسعية وينحرف لليسار بسبب اتباع

سياسة مالية انكماشية، في حين ينحرف منحنى LM إلى اليمين نتيجة لاتباع سياسة نقدية توسعية وينحرف لليسار بسبب اتباع سياسة نقدية انكماشية.

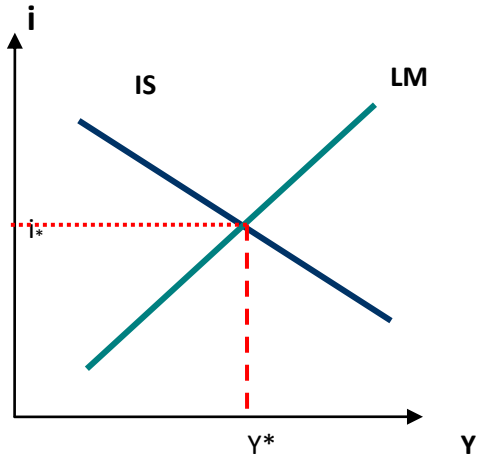

شكل رقم (3.3) يمثل توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد LM=IS

ويتحدد التوازن بيانياً بتقاطع المنحنى IS والمنحنى LM، ليتقرر المستوى التوازني للدخل ومستوى سعر الفائدة التوازني في السوق كما هو موضح بالشكل، وقد يختل هذا الوضع التوازني نتيجة لاختلال سوق السلع أو السوق النقدي فتتحرك الآليات المعتادة للتخلص من الفوائض المستجدة، ويستمر التحرك حتى يتم استرجاع التوازن الأصلي لاقتصاد السوقين، ويختل سوق السلع كنتيجة لتغير العوامل الحقيقية المتمثلة في الاستثمار والسياسة المالية، كما ويختل سوق النقد كنتيجة لتغير العوامل النقدية (الإسمية) المتمثلة في كمية النقود، هذا ويتأثر الوضع التوازني بالسياسات الاقتصادية التوسعية والانكماشية المتبعة، حيث تؤثر السياسات المالية على المنحنى IS بينما تؤثر السياسات النقدية على المنحنى LM.

6.1.2 الاختلال في الاقتصاد الكلي:

قبل الحديث عن الاختلال الكلي في الاقتصاد، لابد ان نميز بين الناتج الاجمالي المحلي الفعلي، والناتج الاجمالي المحلي الكامن (الممكن)، فالناتج الاجمالي المحلي الفعلي (التوازني)، هو قيمة

السلع الخدمات التي انتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة. اما الناتج الاجمالي المحلي الكامن هو ذلك المستوى من الناتج الاجمالي المحلي المقدر على اساس ان جميع عوامل الانتاج (الارض، العمل، راس المال، المنظم)، موظفة توظيفا كاملا، ويحدث الاختلال الكلي في الاقتصاد (فجوة الناتج الاجمالي المحلي GDP GAP)، اذا كان مستوى التوازن لناتج الاجمالي المحلي، اكبر او اقل من المستوى الممكن (حسام، 2011)، حيث في اوقات الركود RECESSION: نرى ان الناتج الاجمالي المحلي الممكن POTENTIAL GDP يكون اكبر من الناتج الاجمالي المحلي الفعلي ACTUAL GDP، وبالتالي ظهور البطالة في اوقات الركود، وينخفض الناتج الاجمالي المحلي، عما يمكن ان ينتج الاقتصاد من الموارد المتاحة والموجودة، وتتشكل الفجوة الانكماشية كما في الشكل (4.2)، وفي اوقات التوسع EXPANSION او RECOVERY: ان الناتج الاجمالي المحلي الممكن POTENTIAL GDP يكون اقل من الناتج الاجمالي المحلي الفعلي ACTUAL GDP، والفرق بينهما يسمى بفجوة الناتج الاجمالي المحلي GDP GAP وتقل البطالة ويرتفع الناتج الاجمالي المحلي وترتفع الاسعار، وتتشكل الفجوة التضخمية كما في الشكل (4.2).

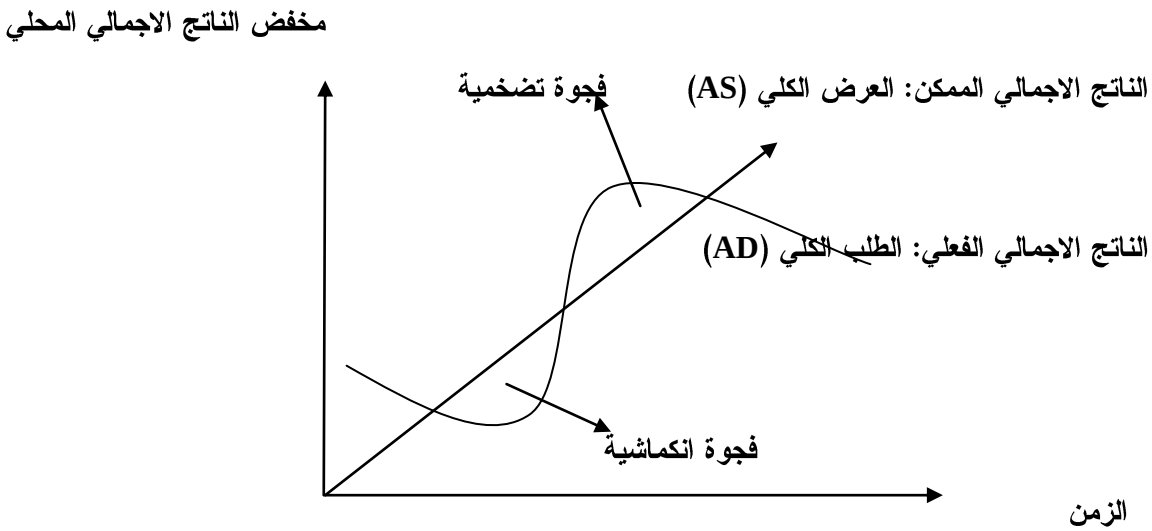

الشكل (4.2) الفجوة التضخمية والانكماشية

ونتيجة النقاش السابق يتوصل الباحث الى حقيقة ان الاختلال يحدث في الاقتصاد، عندما لا يتساوى الناتج الاجمالي المحلي الفعلي مع الناتج الاجمالي الممكن (العرض الكلي)، وينجم عن هذا الاختلال اما فجوة انكماشية او فجوة تضخمية، حيث ان الفجوة الانكماشية تعني دخول الاقتصاد في البلد في حالة ركود، وتتمثل حالة الركود في معدلات بطالة مرتفعة، وضعف في الانتاج، وانخفاض في المستوى العام للاسعار، وتتمثل الفجوة التضخمية في وجود ارتفاع في المستوى العام للاسعار، وكون السياسة المالية هي احدى السياسات الاقتصادية، ويتمثل دورها تعمل على معالجة المشاكل الاقتصادية، سواء الركود او التضخم، ويكون ذلك من خلال اختيار اصحاب القرارات الاقتصادية والمالية، للسياسات مالية ملائمة وفاعلة للمشكلة الاقتصادية، ونظريا تستخدم السياسات المالية التوسعية في حالة الركود، وسياسات انكماشية في حالة التضخم، ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشاكل اقتصادية عديدة، اهمها ارتفاع معدلات البطالة، وتباطؤ في نمو الناتج الاجمالي المحلي، وعدم استقرار في الاسعار (حسين، 2015).

2.2 المستوى العام للاسعار:

1.2.2 مفهوم المستوى العام للأسعار :

ويشير المستوى العام للأسعار، إلى متوسط عام للأسعار السائدة لمجموعة رئيسية من السلع في الإقتصاد، ويمكن قياسه بالرقم القياسي لهذه الأسعار، ولا تكون لمستوى الأسعار أهمية إذا لم تلاحظ مع التغيرات التي تحدث في مستوى الرفاهية أثناء تغير المستوى العام للأسعار، فالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) يترتب عليه آثار ونتائج غير مرغوبة نتيجة تخفيض القوة الشرائية للنقود كما أن الانخفاض المستمر في المستوى العام للأسعار (الانكماش) له آثار سلبية على النشاط الإنتاجي والتوظيف ولذلك فإن تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار يعتبر

هدفا أساسيا للاقتصاد الكلي، ويتم قياس المستوى العام للأسعار من خلال الارقام القياسية (حسين واخرون، 2004).

2.2.2 قياس المستوى العام للأسعار:

يقاس المستوى العام للأسعار بالأرقام القياسية منها1) **الرقم القياسي البسيط:** هو عبارة عن مجموعة أسعار السلع في سنة المقارنة مقسوما على مجموع أسعار السلع في سنة الأساس.1) **الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس "لاسبير"** : يقترح رقم "لاسبير" الترجيح بكميات سنة الأساس لإعطاء كل سعر أهميته النسبية. **3) الرقم القياسي المرجح بكميات سنة المقارنة "باش":** فنحصل على الرقم القياسي "باش" بنضرب كميات الإنتاج الخاصة بسنة المقارنة في أسعار السنوات المختلفة فنحصل على قيمة هذا الإنتاج بدلالة الأسعار المختلفة، ثم بجمع قيمة إنتاج السلع المختلفة في كل عام نحصل على قيمة الإنتاج في كل سنة وعند مقارنة أرقام "باش" بأرقام "لاسبي" نجد أن الأولى أصغر من الثانية، وسبب ذلك أن السلع التي انخفض ثمنها تأخذ وزنا كبيرا نسبيا.4) **الرقم القياسي "فينشر":** وللتغلب على التحيز نحو الأعلى كما في "لاسبير"، أو نحو الأسفل كما في "باش" يتم القياس برقم أمثل، وهو عبارة عن الوسط الهندسي للرقمين القياسيين "باش" و"لاسبير" ويطلق عليه رقم فيشر القياسي(الوادي، 2010). ويمكن التمييز بين ثلاث من **مقاييس الأرقام القياسية** وهي:

أ- **الرقم القياسي المنتج (PPT):** ويغطي مجموع السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية.

ب- **مكمش إجمالي الناتج القومي (GNP):** ويغطي مجموع السلع والخدمات المنتجة في الإقتصاد القومي ويبين التغيرات في أسعار كمية معينة من السلع بين الفترة الجارية وسنة الأساس.

ت- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI):** يغطي مجموعة السلع الإستهلاكية التي يقوم المستهلك بشرائها، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين يستخدم التغيرات في أسعار سلعة سوقية من السلع

والخدمات الإستهلاكية المشتراة بواسطة الأسر متوسطة الدخل التي تعيش في المناطق الحضرية، فندرس أنماط الإنفاق العائلي في فترة معينة، فتختار عينة التي تجمع عنها معلومات عن الأسعار لفترات منتظمة في عدد معين من مناطق البلاد، من هذه المعلومات يحسب الرقم الشهري لأسعار المستهلكين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين يقصد بها أن تقيس التغيرات في تكلفة معيشة المستهلك العادي، وستعتمد الدراسة على هذا الرقم في تشخيص الدور الذي تلعبه ادوات السياسة المالية في التأثير عليه لتحقيق الاستقرار في الاسعار.

3.2.2 إستقرار المستوى العام الأسعار :

ان استقرار الأسعار لا يعني بالضرورة أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر، حيث أن هذا الهدف قد لا يمكن تحقيقه عمليا أو لا يكون مرغوبا فيه في بعض الحالات، فالزيادة في الإنتاج قد يصاحبها زيادة التكاليف في بعض الأحيان ولذا فلا بد من زيادة الاسعار لتغطية الزيادة في التكاليف، ومعنى ذلك أن زيادة الأسعار في هذه الحالة قد تعد حافزا أساسيا لزيادة الإنتاج، ومن ناحية أخرى، قد ترتفع أسعار الواردات من السلع النهائية والوسيطة وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية حتى إذا لم يرغب البائعون في ذلك (الوزني واخرون، 1999)، أضف إلى ذلك أن التضخم قد يكون أحد الوسائل المرغوب فيها لتمويل التنمية في المجتمع حيث تلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب على مبيعات بعض السلع الإستهلاكية وتمول بحصيلتها بعض المشروعات الإنتاجية ولما كان الإنفاق على مثل هذه المشروعات لا يصاحبه زيادة فورية في الإنتاج فإن ذلك معناه الطلب الكلي دون زيادة مباشرة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وحاصل ما تقدم أن هدف استقرار الأسعار لا يعني أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر، وإنما يعني المحافظة على ثبات

معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبيا ومهما يكن من أمر فلا يجب أن يفوق معدل التضخم معدل الزيادة في متوسط الدخل النقدي للطبقة المحدودة الدخل (داوود، 2010) .

4.2.2 (التضخم):

ان الارتفاع المستمر في الاسعار(التضخم)، على الرغم من انه قد ينشط الاقتصاد اذا ما كان بمستوى معين، لكنه اذا ما تجاوز حدا معين قد يلحق ضررا ليس بالأفراد فقط، انما يلحق ضررا اكبر في الاقتصاد الكلي، لان الارتفاع المستمر في الاسعار، يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المتداولة وبالتالي انخفاض القوة الشرائية لها، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي، ويؤدي الى الركود الاقتصادي (الوزني واخرون، 1999)، وما لتلك الظاهرة من اضرار فادحة على الاقتصاد الكلي، ولهذا تعمل كل الدول في البحث عن السياسات الملائمة لاستخدامها في المحافظة استقرار الاسعار، وبشكل خاص السياسة المالية المتمثلة في ادواتها الانفاق والضرائب (الوادي، 2010). ويقصد بالمستوى العام للأسعار (المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد) أما معدل التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) فيقاس على النحو التالي:

معدل التضخم = ((مستوى الاسعار في سنة الأساس – مستوى الاسعار في السنة الحالية) ÷ مستوى الاسعار في سنة الأساس)* 100%

ومن التعاريف الأكثر شيوعا ً أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن وبتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسين هما إرتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع مستمر في الأسعار.

6.2.2 أسباب التضخم:

يوجد نظريتان رئيسيتان لأسباب التضخم في الأدب الاقتصادي، حيث تفسر النظرية الأولى التضخم من جانب الطلب أو بسحب الطلب أي يكون ناتجا عن تغير الطلب الكلي للمجتمع، أما النظرية الثانية فتفسر التضخم من جانب العرض أو بدفع الكلفة أي التغير في العرض الكلي من السلع والخدمات، وفيما يلي استعرض لكلا النظريتين كما يلي (الوزني واخرون، 1999):

1. التضخم بزيادة الطلب Demand Pull: ويحدث هذا النوع من التضخم عندما يُقبِل أفراد المجتمع على شراء كميات من السلع والخدمات أكثر مما يمكن توفيره في ظل الطاقة الانتاجية القائمة، ومقدرة المجتمع على الانتاج، مع افتراض حالة التوظيف الكامل، أو بعبارة أخرى، ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الطب الكلي الفعال بمعدل أكبر من مستوى ناتج التشغيل الكامل، وهو ما يعني (أن الطلب الكلي على السلع والخدمات يتعدى الحد الأقصى لعرض السلع والخدمات، ومن ثم ترتفع الأسعار).
2. تضخم بزيادة التكاليف Cost Push: ان نظرية التضخم الناتج من جانب الطلب على النحو السابق عرضه، لم تستطع تفسير ظاهرة نشأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، مفادها هو استمرار الاتجاهات التضخمية بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة، ومن هنا جاء الاهتمام بجانب العرض وتكلفة الانتاج لتحاول أن تفسر وتحلل امكانية ظهور التضخم بالرغم من عدم وجود زيادة في الطلب (داود، 2010).
3. التضخم المشترك: وقد يحدث التضخم نتيجة لمزيج من النوعين السابقين، ويستلزم استخدام سياسات مختلفة وملائمة للسيطرة عليه.

7.2.2 أثار التضخم:

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن إيجازها فيما يلي (داود، 2010):

1. يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار فإذا انخفضت قيمة النقود أدى ذلك إلى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة وهنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي وبتالي يلجأ الأفراد إلى تحويل ما بقي لديه من أرصدة إلى ذهب وعملات أجنبية مستقلة تقريبا إلى شراء سلع معمرة.
2. اختلال ميزان المدفوعات وذلك بزيادة الطلب على الاستيراد و انخفاض حجم الصادرات.
3. يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي غير الانتاجية.
4. يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ المشروعات واستحالة تحديد تكاليف إنشائها.
5. يترتب على التضخم ظلم اجتماعي بحيث يؤثر على أصحاب الدخول الثابتة وحملة الأسهم ويستفيد أصحاب الدخول من التغير .يعيق التضخم التوزيع في الدخول والثروات يغلق موجة التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

3.2 السياسة المالية:

1.3.2 مفهوم السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة، والمقصود بالسياسة المالية في معناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، وتُعرَّف السياسة المالية بأنَّها مجموعة

السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة – أو بأنَّها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل؛ الناتج الوطني والعمالة والادخار والاستثمار والأسعار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة (الوزني، 2000).

إذن فالسياسة المالية هي: الأسلوب أو برنامج العمل المالي الذي تنهجه الدولة عن طريق استخدام وتخطيط وادارة نفقاتها وايراداتها العامة والقروض العامة، من خلال الموازنة العامة الاقتصادية الكلية، المتمثلة بتحقيق العمالة الكاملة، واستقرار في مستويات الأسعار، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتحقيق توازن في التجارة الخارجية والأسواق النقدية وتسعى السياسة المالية الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كلية، وذلك من خلال السياسات الضريبية وسياسات الانفاق العام، بالإضافة الى سياسة الدين العام وحالة الموازنة المقبولة اقتصاديا وماليا واجتماعيا، والتي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة (علاونة، 2014).

3.3.2 أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية من خلال ادواتها المتمثلة في؛ الضرائب والانفاق العام وحالة الموازنة، الى تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية وهي: نمو اقتصادي مرغوب، وتحقيق معدلات تشغيل واستقرار فيه مع اقل نسبة للبطالة، والاستقرار في المستوى العام للاسعار واقل معدلات للتضخم، والتوازن الخارجي والذي يتمثل في ميزان المدفوعات، وعدالة التوزيع الدخل على كافة الشرائح في المجتمع (الوزني واخرون، 2000).

4.3.2 آلية عمل السياسة المالية:

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل تحقيق اهدافها الاقتصادية من خلال معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية وتتمثل آلية عملها في مما يلي: (الوزني واخرون، 2002).

1.4.3.2 حالة الكساد الاقتصادي :

وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك ينعكس في وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها المختلفة، وفي هذه الحالة فان الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ وتراجع في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية عن طريق ما يلي:

أ. زيادة مستوى الإنفاق العام والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، وخدمات)، أو زيادة الدخل التي يتحصل عليها الأفراد او المؤسسات، لأن إنفاق الحكومة يعتبر بمثابة مصدر دخل للأفراد والمؤسسات. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد والمؤسسات إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالقطاعات الانتاجية إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام (الاشقر، 2002).

ب. كما قد تلجا الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الأنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل الذي يستطيع الفرد التصرف به، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل المخصص للإنفاق

الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.

ت. وقد تستخدم الحكومة الاثنين معنا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

يبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد من خلال الرسم البياني الموالي:

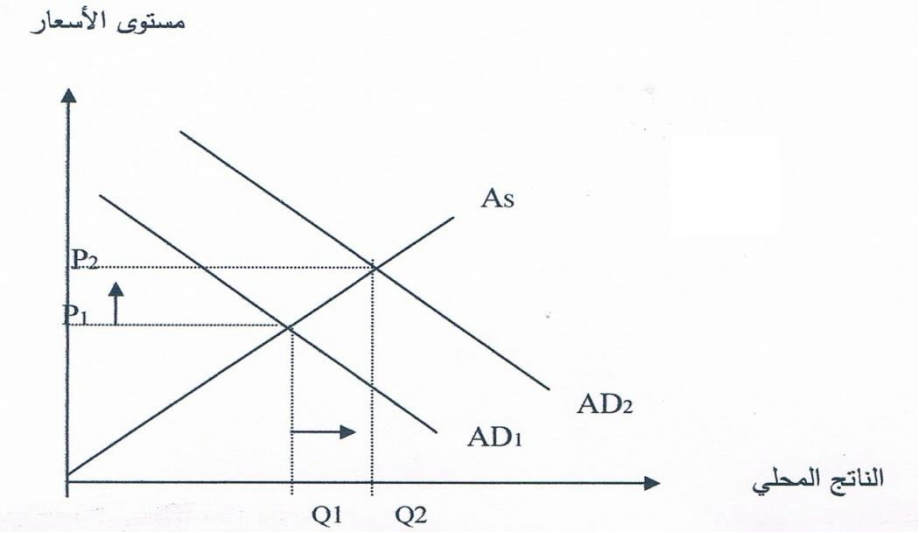

شكل رقم : (5.2) يوضح السياسة المالية التوسعية

حيث أن AS: العرض الكلي

AD 1 : الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية

AD2 : الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

2.4.3.2 حالة التضخم في الاقتصاد:

والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، ويتمثل ودور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

أ. **تخفيض مستوى الإنفاق العام:** والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

ب. **رفع مستوى الضرائب:** مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح الارتفاع في مستوى الأسعار.

ت. **المزج بين الحالتين:** أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

ويبين الشكل رقم (6.2) التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني:

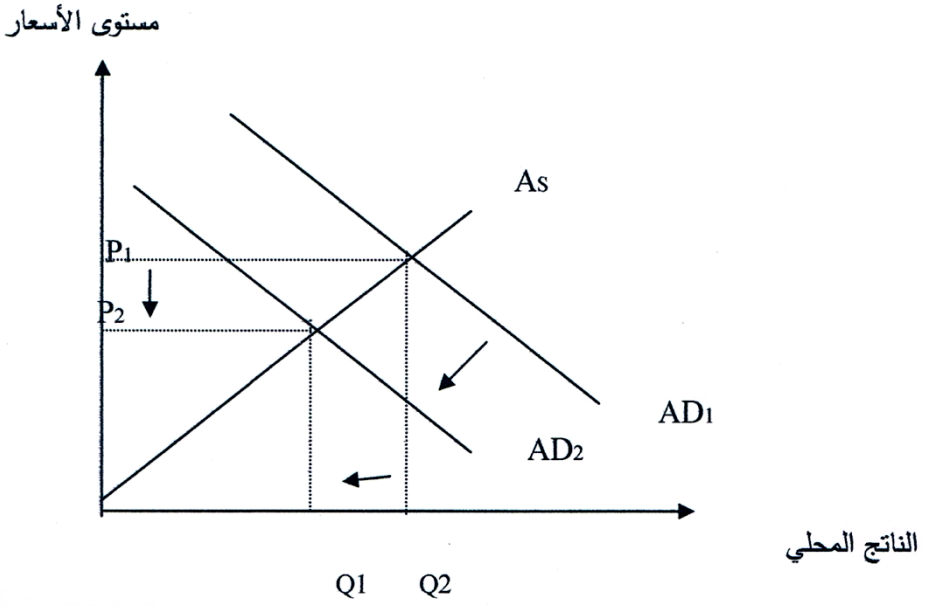

شكل رقم (6.2) يوضح السياسة المالية الانكماشية

يوضح الشكل رقم (6.2) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD1 إلى AD2 وخفض الأسعار من P1 إلى P2 وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

5.3.2 محددات السياسة المالية:

في ضوء الأهداف المعطاة سابقا، تقوم السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل نجاح من أهمها (عريقات، 2006):

أ. **مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ:** بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة، وهي تتناسب تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدول، أي من ناحية التحصيل. فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية.

ب. **مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:** بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فان لمدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دورا في ترجمة الميزانية العامة والى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعوا السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية، وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له؛ فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

6.3.2 أدوات السياسة المالية وأثارها على النشاط الاقتصادي :

تسعى السياسة المالية الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية كلية، من خلال مجموعة الادوات وهي؛ 1) السياسة الضريبية، 2) وسياسات الانفاق العام، 3) وسياسة الدين العام 4) عجز الموازنه المقبولة اقتصاديا وماليا واجتماعيا، والتي تستطيع المساهمة في التنمية المستدامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة الاستقرار في المستوى العام للاسعار، ومن ناحية أخرى فان لكل من ادوات السياسة المالية اهدافها الخاصة بها على المدى القصير والمدى المتوسط والطويل الاجل، وتصب جميعها في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية، وتتأثر ادوات السياسة المالية في التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتطوراتها وتؤثر فيها، وتشتق الاهداف الفرعية الخاصة لأدوات السياسة من اهداف الاقتصادية الكلية لاقتصاد أي دولة، والتي تظهر في خطاب الموازنة لوزير المالية وقانون الموازنة العامة (علاونة، 2014).

1.6.3.2 السياسة الضريبية:

تؤدي السياسة الضريبية دورا مهما في اقتصاديات الدول، من خلال استخدامها في التأثير على الانتاج والاستهلاك والادخار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخاصة الاستقرار في المستوى العام للاسعار، وقد تفرض الضرائب على الفرد او على راس ماله، وممكن ان يتحمل المكلف القانوني اثر الضريبة او بنقل العبء الضريبي الى الغير، وسواء يتحملها او ينقل عبئها فإن لها آثار اقتصادية على استهلاك الفرد ومدخراته، وغالبا ما يتأثر المنتجون بالمستهلكين، لذلك لا يمتد ذلك الاثر الى المنتجين فحسب بل يمتد الى توزيع الدخل والى المستوى العام للاسعار (الخطيب واخرون، 2013). وتعبر السياسة الضريبية: عن "مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية، وعلى أنها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب أثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (المرسي واخرون، 2004).

1.1.6.3.2 تعريف الضريبة و خصائصها:

تعرف الضريبة: بأنها اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقا لمقدرتها التكليفية، فالضريبة اذن فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصورة نهائية دون مقابل، أداة مالية تلجأ اليها الدولة العصرية، لتحقيق أهدافها حسب أيديولوجيتها المطبقة، وللضريبة خصائص تتميز بها وهي (الخطيب، 2007):

أ- الضريبة التزام نقدي.

ب- الضريبة فريضة جبرية.

ت- الضريبة تفرض من قبل الدولة.

ث- الضريبة تفرض وفقا لمقدرة المكلفين.

ج- تفرض الضريبة بلا مقابل.

2.1.6.3.2 اهداف السياسة الضريبية:

تحقق الضريبة كأداة الى تحقيق اهداف السياسة المالية من خلال مجموعة من الخطوات كما يلي:

أ- تحصيل أكبر عائد ممكن من الضرائب، بهدف تمويل النفقات الجارية والتطويرية، لتحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة.

ب- مراعاة الظروف العائلية والاجتماعية للمكلفين، وتحقيق عدالة اجتماعية في توزيع العبء الضريبي من خلال اقرار اعفاءات عائلية وشرائح ضريبة تصاعدية لتحقيق قدر عالي من العدالة الاجتماعية.

ت- المساهمة في استقطاب وتجنيد رؤوس الأموال من الداخل والخارج ، وتشجيع الاستثمارات للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي .

ث- بناء ادارة ضريبية عصرية قوية ومرنة يمكنها أن تتجاوب مع التطورات المتسارعة، وضمان ممارسات ضريبية وفقا لأفضل الممارسات العالمية (علاونة، 2014).

3.1.6.3.2 أنواع الضرائب:

لقد جرت عادة علماء الاقتصاد وفقهاء المالية العامة على تقسيم الضرائب إلى المجموعات التالية وذلك حسب معايير التقسيم التالية:

1. الضرائب المفروضة على الأشخاص والضرائب على الأموال.
2. الضرائب الواحدة والضرائب المتعمدة.
3. **الضرائب المباشرة وغير المباشرة:** يعتبر هذا التصنيف من أقدم التصنيفات وأشهرها انتشارا وذيوعا في مؤلفات المالية العامة والاقتصاد، كما أن هذا التصنيف هو الشائع في وقتنا الحالي (الوادي، 2010).

4.1.6.3.2 انتقال عبء الضريبة:

تبرز ظاهرة انتقال عبء الضريبة في ظل ظروف وشروط معينة حيث يتم بواسطتها نقل العبء النقدي المباشر للضريبة، من عاتق المكلف قانونا بدفعها الى عاتق شخص اخر ذي علاقة اقتصادية (علاقة تبادل او علاقة استخدام) مع المكلف اصلا بدفع مبلغ الضريبة، ان امكانية نقل العبء الضريبي تتم في ظل شروط معينة وهي:

1. لابد من توافر علاقة مباشرة بين المكلف القانوني بدفع الضريبة والشخص، أو الأشخاص الذين سوف ينتقل اليهم عبء الضريبة ولعل أوضح مثال لهذه العلاقة؛ هي العلاقة بين المنتج أو البائع والمستهلك أو صاحب العمل والعمال.
2. وعند توفر العلاقة أعلاه فلابد أن يكون موضوع الضريبة سلعة أو خدمة وعند ذلك يبرز الشرط الرئيسي الثاني؛ وهو امكانية رفع سعر السلعة بمقدار الضريبة أو بجزء منها أو تخفيض سعر الخدمة (الأجور العمال مثلا)، وهنا تنعكس ظروف العرض والطلب والمرونات على

تحديد سعر السلعة أو الخدمة، وعلى هذا الاساس فان الاستقرار النهائي لعبء اية ضريبة لا يتم الا بعد استنفاذ كافة الامكانيات التي يمكن ان يمارسها المكلف القانوني في نقل عبء الضريبة الى شخص اخر ومن هذا يتبين ان عبء الضريبة لابد ان يستقر في النهاية على شخص ما وممكن نقل عبء الضريبة الى الامام او الى الوراء وذلك كما يلي :

1. **نقل عبئها الى الامام Forward Shifting**: فيقال ان عبء الضريبة انتقل الى الامام اذا تمكن المنتج او البائع من زيادة سعر السلعة التي يتعامل بها بمقدار الضريبة المفروضة على هذه السلعة والسعر هنا هو الواسطة لنقل عبء الضريبة الى المستهلك أو المشتري، وعادة يكون نقل عبء الضريبة كليا اذا ما زاد المنتج من سعر السلعة بمقدار يوازي مبلغ الضريبة المفروضة أما ولظروف معينة، اذا ما زاد المنتج من سعر السلعة بمقدار يقل عن مبلغ الضريبة على هذه السلعة فان العبء الضريبي يكون جزئيا.
2. **نقل عبئها الى الوراء Backward Shifting**: في بعض الحالات التي يستطيع فيها المنتج او البائع من نقل عبء الضريبة الى المستهلك، وخصوصا عندما تكون هناك سلع اخرى منافسة لإنتاجه وتباع بأسعار تقل عن اسعار التي يبيع بها، وفي مثل هذه الحالة يلجأ المنتج الى اسلوب آخر لنقل عبء الضريبة، وهذا الاسلوب هو تخفيض نفقات الانتاج من خلال تخفيض اجور العمال، اذا كانت القوة التساومية للعمال ضعيفة وفي مثل هذه الحالة يقال ان عبء الضريبة قد انتقل الى الوراء.

5.1.6.3.2 الأثار الاقتصادية للسياسة الضريبية:

من المهم بحث آثار الضرائب في الحياة الاقتصادية أي في الكميات الاقتصادية الرئيسية وهي الاستهلاك والإدخار والإنتاج، وعرض أثر الضرائب في توزيع ونمط النشاطات الاجتماعية

السائدة، والناتجة عن عمل مضاعف الضريبة؛ وهو عدد الوحدات التي يتغير بها الدخل نتيجة تغير الضريبة بوحدة واحدة.

ويمكن اشتقاق مضاعف الضريبة من تغيرات الدخل التوازني؛ كما في حالة مضاعف الاستثمار، أو من خلال اشتقاق دالة الدخل بالنسبة لتغير الضريبة، والذي يعطينا الميل الحدي للاستهلاك بإشارةسالبة مقسوماً على الميل الحديللادخار، أي أن:- $m_T = \frac{\Delta Y^*}{\Delta T_0} = \frac{-c_1}{1-c_1}$ - وتنحصر دراستنا للآثار الاقتصادية للضرائب في خمس مجالات رئيسة هي:

أ- **أثر الضرائب على الاستهلاك والادخار:** يتأثر الاستهلاك بحجم الدخل عند المستهلك، ولذلك فان الضريبة تحد من القدرة على الاستهلاك، وتغير الدخل ارتفاعا وانخفاضا يؤثر على الكميات المستهلكة، ويتوقف حجم هذا التأثير على مستوى الميل الحدي للاستهلاك، والذي تتحدد عن طريقه الكميات المستهلكة، أما بالنسبة للادخار فهو أيضا يتأثر بحجم الدخل ومستوى الاستهلاك لأن الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الانفاق على الاستهلاك، والضرائب نوعان اما ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة: فالضرائب المباشرة تصيب أصحاب الدخول المرتفعة أكثر مما تصيب أصحاب الدخول المنخفضة، وعلى هذا الأساس فان الاستهلاك لا يتأثر بشكل كبير خاصة اذا كانت هناك اعفاءات كبيرة لدخول المنخفضة لأن أصحاب الدخول المرتفعة يدفعون الضريبة ليس من الجزء المخصص للاستهلاك انما من مدخراتهم، أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فهي تصيب أصحاب الدخول المنخفضة بالدرجة الأولى، ويكون تأثيرها على الاستهلاك كبير لسببين: أولهما؛ أن الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقة الكبيرة، وثانيهما؛ أن أصحاب الدخول المنخفضة هم الغالبية العظمى من السكان (الخطيب واخرون، 2013).

ب- **أثر الضرائب على الانتاج:** يقول بعض الاقتصاديين بأن الضرائب تؤدي إلى تحريك نشاط الأفراد وتدفعهم نحو زيادة الإنتاج، حتى إذا كان عبؤها ثقيلا وذلك لكي يعرضوا النقص الذي

حصل في دخولهم بعد دفع الضرائب، بينما يقول البعض الآخر بأن الضرائب تؤدي إلى شل نشاط الأفراد وتضعف من قوة إنتاجهم، وتعرقل التقدم الاقتصادي خاصة إذا كانت ثقيلة، غير أنه من المؤكد أن الضريبة تؤثر على حجم الإنتاج وعلى شكله من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية، وتحديدا من خلال أثرها في الكميات الاقتصادية، ومن خلال تأثيرها على عناصر الانتاج (العمل و رؤوس الأموال)، فمن خلال استخدامها لتمويل البرامج والأنشطة الاستثمارية من جهة، واستخدامها بوصفها أداة لتوجيه الاقتصاد باتجاه الاستثمارات المرغوبة من جهة أخرى وبالتالي زيادة الناتج الاجمالي. فالإعفاءات الضريبية – مثلا- تعمل على زيادة معدل العائد على رأس المال فتتجه رؤوس الأموال للاستثمار في الفروع التي تخضع لتلك الاعفاءات ويتحول نمط الاستثمار من الأنشطة الاستثمارية غير المعفاة الى الأنشطة الاستثمارية المعفاة، كما تعمل الضرائب على حماية الانتاج المحلي من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فيعمل ذلك على اقبال الأفراد على شراء السلع المصنعة محليا بالتالي فان زيادة الطلب ستعمل على زيادة الانتاج، كما قد تؤدي الضرائب الى آثار توسعية في الانتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة، اذا يلجأ المنتجون الى خفض نفقات الانتاج والى رفع الانتاجية من أجل المحافظة على دخولهم قبل فرض الضريبة، أي تعويض الضريبة من تخفيض التكاليف وزيادة الانتاجية، أما الآثار السلبية للضرائب فهي أن ضرائب الدخل المرتفعة من شأنها اضعاف حوافز العمل والانتاج لدى الأفراد، في حين تعمل الضرائب المعتدلة على زيادة انتاجهم لتعويض ما يلحق دخولهم من نقص نتيجة فرض الضريبة.

ت- **اثر الضرائب على تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تعمل الضرائب عموما على تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء لمعالجة حالة الكساد أو لمعالجة حالة التضخم، دور الضرائب في حالة التضخم: يتحدد من خلال العمل على إمتصاص القوة الشرائية الزائدة، أي العمل على تخفيض

الطلب الكلي، ولا يتم ذلك الا من خلال زيادة الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، اما دور الضرائب في حالة الانكماش: فيتم عن طريق معالجة الانكماش من خلال زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب بهدف زيادة الطلب الفعال الى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، او بعبارة اخرى العمل على زيادة القوة الشرائية بهدف القضاء على الفجوة الانكماشية. فى حالة الانكماش (أو الركود) يمكن استخدام الضرائب كأداة للتأثير على حجم الطلب الكلى (أى الأنفاق الاستهلاكي والاستثماري) بهدف الوصول الى مستوى التشغيل الكامل أو الى إعادة التوازن بين العرض والطلب الكلى: ففي مجال الاستهلاك، يمكن التوصل الى هذه الأهداف عن طريق إجراء تخفيضات فى الضرائب بهدف زيادة القدرة الشرائية المتاحة فى يد الأفراد والمشروعات، ومن ثم زيادة الطلب الكلى على أموال الاستهلاك. وفى مجال الاستثمار يمكن أن يتقرر تخفيض (أو إعفاءات) فى الضرائب المقررة على الأرباح، وسيؤدى ذلك إلى تشجيع الاستثمار الخاص وهو ما يساهم فى زيادة الطلب الكلي، وفى حالة التضخم (الارتفاع المتواصل فى المستوى العام للأسعار) يمكن لزيادة الضرائب (أو تخفيض الإعفاءات المقررة) أن تسحب من يد المستهلكين القوة الشرائية الزائدة والتي تسبب ارتفاع الأسعار، إلا أن الأثر الانكماشي لزيادة العبء الضريبي سيتوقف على نوع الضرائب المستخدمة.

ث- **اثر الضرائب على التوزيع:** تسعى السياسة الضريبية إلى توزيع الدخل والبحث على احسن الطرق المؤدية له، ويعتبر توزيع الدخل ملائما في ظل ما تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيقه من أهداف، إذا كانت الاسعار النسبية التي يحصل عليها أصحاب الموارد الإنتاجية، تعكس صورة صادقة لنمط توزيع الدخل مناسبة، وكافية لتحقيق مستوى استهلاكي وادخاري سليم كذلك، وكما تؤثر السياسة الضريبية في توزيع الدخل فإن الكيفية التي يتم بها إنفاق حصيلة الضرائب لها أثرها الهام في هذا الميدان، فقد تعمل الحكومة على تكييف إنفاقها بحيث يستفيد ذو الدخول الصغيرة

الاكثر سوءاً من النفقة العامة، بصورة مباشرة بمنح إعانات نقدية للمسنين والعاطلين والمعدومين، أو بصورة غير مباشرة عندما تتوسع الحكومة في أداء الخدمات العامة من تعليم، صحة، إسكان اقتصادي ... الخ، في هذه الأحوال يزداد الدخل الحقيقي للأفراد في الطبقة الدنيا وتقل الفوارق الكبيرة في المجتمع، والخلاصة أن السياسة الضريبية مقترنة بالسياسة الإنفاقية تستطيع أن تعمل على تحسين توزيع الدخل في العديد من الاتجاهات، الى جانب الأساليب الإدارية الضريبية والمرونة والسرعة التي يجب أن يتسم بها التشريع الضريبي، وأثرهم الفعال في تحقيق أهداف السياسة الضريبية ذاتها، وتمشيها مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، ولهذا يجب أن ينظر إلى النظام الضريبي كوحدة متكاملة، وذلك لكي لا يحدث أن تفرض ضريبة فتحدث آثارا مخالفة لآثار الضريبة الأولي، ويؤدي التباين في المعاملة الضريبية الى تنقل عناصر الانتاج بين فروع الانتاج المختلفة نتيجة التفاوت الوزن النسبي للعبء الضريبي، الذي يتحمله كل عنصر في فروع الانتاج المختلفة، وينشأ عن الضرائب سوء توزيع للدخول والثروات اذا اصابت الفئات الفقيرة اكثر من الغنية، في حالة الضرائب غير المباشرة وبعكسه في الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية، حيث تصيب الدخول المرتفعة مما يؤدي الى تقليص التفاوت في التوزيع.

ج- **اثر الضرائب على المستوى العام للأسعار:** تقلل الضرائب المقتطعة من دخول الافراد طلبهم على السلع والخدمات فيتجه المستوى العام للأسعار نحو الانخفاض، ويتحقق هذا اذا لم تطرح الدولة حصيلة الضرائب للتداول (تسديد قروض خارجية، تكوين احتياطي مالي)، اما اذا اعيدت هذه الحصيلة الى التداول من خلال الانفاق الحكومي (شراء سلع وخدمات او مرتبات للعاملين) فلا يتحقق عمليا الانخفاض في المستوى العام للأسعار. ويجب ان نتذكر ان لكل ضريبة مفروضة على سعلة معينة تأثيرها في سعرها، حيث تميل الى رفع السعر بمقدار الضريبة كاملا او جزئيا، فالضرائب في العصور الحديثة، في معظم دول العالم، تشكل اهم المصادر الايرادات

في الميزانية العامة والتي غالبا ما تخصص لتغطية اوجه الانفاق الحكومي بجميع انواعه، الثابتة والمتزايدة، للوفاء بمقتضيات والتزامات السياسات المالية الحكومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتسعى غالبية حكومات الدول الى المحافظة على توازن ميزانيتها بتساوي الانفاق الحكومي مع الايرادات العامة عاما بعد عام، وفي حالة كون الضرائب في المصدر الوحيد لتمويل هذه الايرادات، ينشا ما يعرف بمبدأ توازن الميزانية والذي ينص على انه اذا تم تغيير الانفاق الحكومي بنفس مقدار تغير الضرائب، فسوف يؤدي هذا الى تغيير الدخل بنفس القدر لان قيمة المضاعف الضريبي في هذه الحالة يساوي الواحد الصحيح (الخطيب واخرون، 2013).

وعند دراسة النظرية النيوكلاسيكية لنقل العبء الضريبي، نتوصل الى ان الضرائب تؤثر على الاسعار، ويتوقف ذلك إلى حد كبير على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة الخاضعة للضريبة، وعلاقة ذلك بالظروف الاقتصادية التي تحيط بالإنتاج، ولهذا يجب التفريق بين تأثير الضرائب في مجموعها على المستوى العام الاسعار، وبين تأثر ضريبة معينة على سعر سلعة معينة؛

ففي الحالة الأولى الضرائب المفروضة على شرائح الدخل الدنيا تؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية المخصصة للأنفاق على الاستهلاك، والضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات الفردية أو السلع التي يكون استهلاكها شائعا تنقص هي الأخرى من حجم الأنفاق المخصص لاستهلاك السلع والخدمات الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض اسعار هذه السلع والخدمات الأخرى، إذا كان الإنفاق الحكومي باقي على حاله مما يؤدي إلى انخفاض في المستوى العام الاسعار، أما في حالة قيام الحكومة بإنفاق جزء من حصيلة الضرائب على شراء السلع والخدمات فإنه سيؤدي حتما إلى تخفيف أثر الضريبة على انخفاض الاسعار، وذلك لأن الإنفاق

العام سيعوض النقص الحاصل في الإنفاق الخاص ويؤدي إلى عودة الطلب الكلي إلى مستواه قبل فرض الضريبة، ولذلك لا يتحقق اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الانخفاض.

أما في الحالة الثانية فيما يتعلق بتأثير ضريبة معينة في ثمن سلعة معينة كالضرائب غير المباشرة التي تفرض على سلع الاستهلاك فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعارها إذا تمكن المنتجون عند توفر ظروف خاصة تتعلق بعرض السلعة والطلب عليها، من إضافة مبلغ الضريبة إلى سعرها أما إذا عجزوا عن ذلك فإن السعر لا يرتفع بل يبقى كما كان قبل فرض الضريبة، ويعتقد كثير من الاقتصاديين الماليين وفي مقدمتهم ليرنر أن الضرائب يجب أن ينظر إليها من راويتها الوظيفية الاقتصادية على أنها أداة لتحقيق الاستقرار في مستوى الإنفاق النقدي الكلي ومستوى الاسعار العام بالتالي وأن الضرائب يجب أن تقلل إيراداتها للحد من الإنفاق الخاص والتضخم كما يجب أن تقلل إيراداتها للحد من الهبوط في مستوى الإنفاق النقدي الكلي إذا أريد تحقيق نوع من الاستقرار في مستوى الاسعار العام وجملة القول أنه لابد من تتبع أثر الضريبة وانفاق حصيلتها على حجم الدخل المعد للأنفاق على السلع وخدمات الاستهلاك قبل تحديد الآثار النهائية للضريبة على مستوى الاسعار العام.

2.6.3.2 سياسة النفقات العامة:

تمثل دراسة سياسة النفقات العامة جزءا هاما في الدراسات المالية، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي والسياسة المالية، وترجع أهمية النفقات العامة، إلى كونها اداة هامة من ادوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها (داود، 2011)، كما تؤدي **سياسة النفقات العامة** بصفة دائمة ومستمرة

دورا بارزا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعليه لم يعد الإنفاق العام يتسم بطابع حيادي، وإنما أخذ يتدخل بشكل متزايد في النشاط الاقتصادي وفي الحياة الاجتماعية، فزادت أهمية الإنفاق العام ولم يعد لزاما على الدولة إشباع حاجات الأفراد فقط، بل اصبحت أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي، في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة (طاهر،1997).

1.2.6.3.2 تطور دور السياسة الانفاقية:

ومع تطور دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تتطور نظرية النفقات العامة بصفة دائمة ومستمرة من حيث مفهومها، وتعدد أنواعها وتقسيماتها المختلفة، والقواعد التي تحكمها، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، والتي تمكنها من تغطية حجم النفقة اللازم للعدد الضئيل من المرافق التي كانت الدولة تتدخل فيها في حياة الأفراد، وبالتالي فالدولة في ظل النظرية التقليدية، تقدس مبدأ توازن الميزانية ولا تسمح بتحصيل إيرادات أو بتكليف الأفراد بأعباء مالية، إلا في حدود ما يلزمها من نفقات لسير المرافق العامة، ولذلك لم يتعرض التقليديون لبحث التحليل الاقتصادي للنفقة، والدور الذي يمكن أن تؤديه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، أو في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماع (الدقر، 1946)، وعليه لم يعد الإنفاق العام يتسم بطابع حيادي، وإنما أخذ يتدخل بشكل متزايد في النشاط الاقتصادي وفي الحياة الاجتماعية، فزادت أهمية الإنفاق العام ليس فقط لمواجهة أوجه التدخل المتعددة التي صار لزاما على الدولة إشباع حاجات الأفراد، وانما أصبحت النفقات العامة أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي، في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، ولقد أظهرت التجارب والتطبيقات المالية الحديثة فكرة إحداث عجز منظم في الميزانية لتحقيق التوازن الاقتصادي ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية (عواد، 2013).

2.2.6.3.2 مفهوم النفقات العامة:

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام، ويتبين من هذا التعريف أن النفقة العامة تشتمل على عناصر ثلاثة وهي(**الطاهر، 1997**):

أ- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة وغيرها من الأشخاص العامة بإنفاق مبالغ نقدية ثمنا لما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة.

ب- **النفقة العامة يقوم بها شخص عام (أي صدور النفقة عن هيئة عامة):** ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة (وهم أشخاص القانون العام) وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها.

ت- **النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:** ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجات العامة، وتحقيق الصالح العام (مراد، 2013).

3.2.6.3.2 تقسيمات النفقات العامة:

تتخذ النفقات العامة صورا متعددة ومتنوعة، وبما أن الأنواع المتعددة للنفقات العامة تختلف فيما بينها، سواء من ناحية مضمونها أو من ناحية أثارها الاقتصادية ونتائجها المالية، فقد وضع علماء المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة، يرتكز كل منها على وجهة نظر معينة في تحبيذ تقسيم دون آخر، وبالرغم من أن هذه التقسيمات قد يتداخل بعضها في البعض الآخر، إلا أن لها أهمية كبيرة في استظهار طبيعة الإنفاق العام وأثاره وأغراضه، ويمكن تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها الاقتصادية، ما تعرف بالتقسيمات الاقتصادية أو بالتقسيمات العلمية، كما يمكن أن تقسم إلى تلك الأقسام التي تعتمد عليها الميزانيات وهي ما تعرف بالتقسيمات الوضعية (القيسي،

1998). وتقسم النفقات في فلسطين الى 1. نفقات جارية وصافي الاقـراض وتتكـون النفقـات الجارية الى (رواتب واجور، تشغيلية، واخرى، وصافي الاقراض) 2. ونفقات تطويرية.

وتقسم النفقات في فلسطين الى 1. نفقات جارية وصافي الاقراض وتتكون النفقات الجاريـة الـى (رواتب واجور، تشغيلية، واخرى، وصافي الاقراض) 2. ونفقات تطويرية.

4.2.6.3.2 ضوابط الانفاق العام :

إن سلامة مالية الدولة تقتضي التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام عند قيامها بالإنفاق العام باحترام بعض المبادئ أو الضوابط اهمها:

1. ضابط المنفعة (أي تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع): إن تحقيق أكبر قدر من المنفعة، يعني بالدرجة الأولى ألا توجه النفقة العامة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر (شهاب، 1999).
2. ضابط الاقتصاد في الإنفاق (ضغط النفقات العامة): يعتبر الاقتصاد في الإنفاق شرطا ضروريا لأعمال ضابط المنفعة السابق ذكره، ولكن يقصد به حسن التدبير ومحاربة الإسراف والتبذير والعمل على تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة (الدقر، 1946).

4.2.6.3.2 دور النفقات العامة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية :

تعتمد الدول بشكل كبير على الإنفاق العام في تحقيق العديد من أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك باستخدام اثر مضاعف الانفاق الحكومي، حيث الزيادة في الإنفاق الحكومي بدينار واحد قد يؤدي إلى مضاعفة الزيادة في الدخل، أي الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي وبالتالي ارتفاع الاسعار والعكس صحيح. ويرجع ذلك لأثر مضاعف الإنفاق الحكومي والذي هو عبارة عن عدد

المرات التي يتغير بها الدخل نتيجة تغير الإنفاق الحكومي مرة واحدة، وعليه يكون مضاعف الإنفاق الحكومي Government expenditure multiplier :

$$m_G = \frac{\Delta Y^*}{\Delta G_0} = \frac{1}{1-c_1}$$

وفيما يلي نتناول دور النفقات العامة في تحقيق أهم أهداف هذه السياسة.

أ- **النفقات العامة والنمو الاقتصادي:** كثيرا ما تساهم النفقات العامة إلى جانب الأدوات المالية الأخرى (الضرائب، القروض العامة، الائتمان الحكومي ...الخ) في تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي ويتم ذلك من خلال (عواد، 2013):

1. تخصيص جزء معتبر من النفقات العامة لتحقيق معدل مرتفع من التراكم الرأسمالي، ويتم ذلك عن طريق زيادة الاستثمار العام، أو عن طريق زيادة الإعانات الاقتصادية للمشروعات الخاصة بهدف زيادة استثماراتها.
2. تخصيص جزء من الإنفاق العام لتكوين رأس المال الإنساني ورفع كفاءته.
3. تخصيص جزء من الإنفاق العام لأغراض البحوث الهادفة إلى تحقيق التقدم التكنولوجي في مجالي الإنتاج والتوزيع.

ب- **النفقات العامة والاستقرار الاقتصادي:** على خلاف اعتقاد النظرية التقليدية بوجود قوى تلقائية في السوق تضمن التوازن التلقائي، غير أن تجربة البلدان الرأسمالية أثبتت خطأ تلك النظرية، ودعى كينز الذي ظهرت أفكاره بعد أزمة الكساد الكبير بتدخل الدولة من أجل ضمان التوازن الاقتصادي العام، ويرجع إلى كل من كينز وهانسن ولرنر الفضل في تبيان أهمية استخدام المالية العامة كأداة لتحقيق أهداف السياسة المالية، وتتلخص نظرية المالية الوظيفية في اعتبار أن الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام على أنها أدوات الدولة في الإشراف على مستوى الإنفاق القومي وذلك بهدف تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، إذ تستخدم الضرائب للتأثير على الإنفاق الكلي بالزيادة أو بالنقص، كما تستخدم التغيرات في الإنفاق كأداة

لزيادة الإنفاق الكلي أو خفضه، وبالمثل يمكن استخدام الدين العام كأداة لسحب وامتصاص الأموال المكتنزة لدى الأفراد، وللحد من السيولة في حالة التضخم، وزيادتها في أوقات الكساد (داود، 2011).

ت- **اثر الانفاق على المستوى العام للأسعار:** تسعى الدول الى المحافظة على مستوى ثابت للمستوى العام للأسعار قدر الامكان، ويعتبر عدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار، من أهم الإختلالات التي يعاني منها بلدان العالم كله، فلابد من التعرف على أسبابها وأثارها الاقتصادية على النظام الاقتصادي الكلي بشكل خاص وعلى التنمية بشكل عام، وكذلك السياسات المالية التي يتعين إتباعها للقضاء عليها او التقليل من اثارها (شهاب، 1999).

1. حيث ان تأثير الانفاق العام على المستوى العام للأسعار، يتوقف بصورة اساسية على الوسيلة التي يتم به تمويله، وكقاعدة عامة فانه اذا ما تم هذا التمويل عن طريق خلق قوة شرائية جديدة، فان الاسعار ترتفع بصورة ملحوظة اذا كان الاقتصاد قد بلغ حالة التشغيل الكامل للقوى الانتاجية، او كان يعاني من اختناقات معينة، نتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي، تجعله عاجزا عن الاستجابة للتغيرات الاقتصادية، واشباع الطلب المتزايد الناتج عن الانفاق العام الاضافي، اما اذا تم هذا التمويل عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الانفاق الخاص الى الانفاق العام، فان المستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة اقل و قد لا يتأثر على الاطلاق من الانفاق العام الاضافي.
2. هناك بعض النفقات العامة التي تساهم بطبيعتها في تثبيت المستوى العام للأسعار، وخاصة تلك المخصصة لتمويل انظمة التأمينات الاجتماعية كنموذج واضح لها، ففي اوقات الرخاء حيث يرتفع مستوى العمالة ويزيد الانفاق الكلي تساهم هذه النفقات في المحافظة على المستوى الاسعار لأنها تؤدي الى لادخار جزء من الموارد وحبسها عن السوق مما يحد من

تزايد الانفاق ومن استمرار الضغط على مستوى الاسعار، اما في اوقات الكساد حيث تزيد البطالة ويقل الانفاق الكلي فان هذا الانفاق بما يعنيه من دفع اعانات للبطالة يؤدي لزيادة الانفاق الكلي ويمنع من تفاقم الامور وتردي الاوضاع الاقتصادية من سيء لا سوأ.

3. ان توجيه الدولة لإنفاقها العام نحو تأدية بعض الخدمات العامة للطبقات محدودة الدخل مثل الخدمات التعليمية والصحية يؤدي لانخفاض ثمن هذه الخدمات نظرا لتحمل الحكومة جزءا من تكلفتها وربما كل هذه التكلفة.
4. ان الدولة قد تعمد للتدخل في السوق لتثبيت اسعار بعض السلع التي تعتبر ضرورية للغالبية العظمى من افراد المجتمع، ويتم هذا التثبت عن طريق دعم الدولة لأسعار السلع وتحملها كل زيادة تطرا علي.

3.6.3.2 سياسة حالة الموازنة والدين العام:

1.3.6.3.2 سياسة حالة الموازنة:

وهي مساواة النفقات العامة للإيرادات العامة، حيث ان تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي أن تكون الميزانية العامة ذات تأثير ايجابي على الكميات الاقتصادية الكلية، وهكذا تساهم سياسة حالة الموازنة في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة (النعيمي، 2005)، وتشغيل الموارد غير المستغلة، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، وزيادة مستوى استهلاك العائلات ويتم ذلك من خلال مضاعف الموازنة المتوازنة = $\Delta Y = \frac{1}{MPC-1} + \frac{-MPC}{1-MPC}$، ويعني ذلك ان زيادة الانفاق الحكومي بمقدار يؤدي الى زيادة الضرائب بنفس المقدار، وسيؤدي الى مضاعفة الدخل بقيمة الانفاق الحكومي فقط (الوزني:2000). ولتفسير ذلك نستعرض الحالات التالية:

في حالة وجود عجز في الموازنة العامة، تحاول الدولة تغطيته إما بالاقتراض أو زيادة الإصدار النقدي الجديد. وكلاهما ضار بالاقتصاد القومي، فالاقتراض يمثل عبئا على الأجيال القادمة، ويؤدي إلى زيادة النفقات وذلك عند تاريخ تسديد الإقساط والفوائد .أما الإصدار النقدي، فيؤدي إلى التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود.

1- أما في حالة وجود فائض في الموازنة العامة فإن لذلك أيضا مساوئه من نواحي عدة، فوجود الفائض يعني أن هناك تعسفا من جانب الحكومة في فرض الضرائب .ويمثل الفائض قدرا من حصيلة الضرائب يفوق احتياجات الدولة مما يجعلها تزيد من نفقاتها، وقد لا تكون أوجه هذه النفقات ضرورية، وبذلك تصبح أعباء دائمة في المستقبل وسببا في توليد العجز في الموازنة العامة.

2- من ناحية أخرى، فإن وجود فائض في الموازنة العامة، يدفع النشاط الاقتصادي الخاص والعام نحو الانكماش، حيث يقل مستوى النفقات العامة عن مستوى الإيرادات العامة التي تمثل اقتطاعا من مداخيل الأفراد.

2.3.6.3.2 سياسة عجز الموازنة:

الحالة التي تكون فيها النفقات العامة اكبر من الإيرادات العامة وقد اعتمد الفكر الكنزي سياسة العجز المقصود بشكل مؤقت، لأن تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي أن تكون الميزانية العامة ذات تأثير ايجابي على الكميات الاقتصادية الكلية، وهكذا تساهم سياسة العجز الموازني في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة، وتشغيل الموارد العاطلة، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، وزيادة مستوى استهلاك العائلات، فالفكر الكلاسيكي، يرفض فكرة وجود

عجز في الموازنة؛ لإيمانه بفكرة التوازن السنوي للموازنة العامة للدولة (التوازن الحسابي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة سنويا) ويتم ذلك من خلال ما يلي (الطوابي، 2007):

1- مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام، وتتمثل في: اعتماد نظرية العجز المنظم، وهي نظرية تعبر عن أفكار كل من" ليندال "و"كينز "و"ميردال." وتعتمد هذه النظرية على زيادة الإنفاق العام خلال الأزمات الاقتصادية.

2- مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية :وتظهر هذه العوامل بشكل واضح في الدول النامية، ويمكن أن نذكر منها:

1. ارتفاع التهرب الضريبي بسبب اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وكذا نقص التأهيل بالنسبة إلى الإدارة الضريبية.
2. كثرة الامتيازات والإعفاءات الضريبية دون أن يقابلها اتساع في الأوعية الضريبية، أي في حجم المداخيل الخاضعة للضريبة.

3.3.6.3.2 الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازني: ينجم عن اعتماد سياسة العجز الموازني في دولة ما، مجموعة من الآثار الايجابية والسلبية:

أ-**الآثار الايجابية لسياسة العجز الموازني** :اعتمد كينز مبدأ المضاعف لإظهار فعالية العجز الموازني، فزيادة الإنفاق العام تشجع في نفس الوقت الاستهلاك، الإنتاج وكذلك الاستثمار، فالسياسة الميزانية هي سياسة طلب وتتناقض مع سياسة العرض والتي من أهدافها الحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض تكاليف الإنتاج، تتمثل الآثار الايجابية لسياسة العجز الموازني في اثرين هما تدعيم استهلاك العائلات وإنعاش استثمارات المؤسسات .بالنسبة للأثر الأول، وهو تدعيم استهلاك العائلات فله دور هام في النمو الاقتصادي، لان زيادة الطلب الاستهلاكي

للعائلات محفز لزيادة الإنفاق الاستثماري بالنسبة للمؤسسات ويتحقق كل هذا من خلال عمل المضاعف ومعجل الاستثمار.

ب- **الآثار السلبية لسياسة العجز الموازني:** إذا كانت سياسة العجز الموازني تحدث مجموعة من الآثار الايجابية عند توفر بعض الشروط، فإنها بالمقابل تؤدي إلى إحداث آثار سلبية أهمها :

1. **أثر الإزاحة (المزاحمة):** ويحدث هذا الأثر عندما تقوم الدولة بتمويل العجز الموازني عن طريق المديونية العمومية، الأمر الذي يقلل من إمكانية استعمال هذه الطريقة في التمويل من طرف الخواص نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الإقرار، ويمكن الحد من ارتفاع أسعار الفائدة من خلال زيادة الكتلة النقدية.
2. **تدهور الحسابات الخارجية:** توجد علاقة بين العجز الموازني وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في ظل نظام سعر صرف مرن والحركة الدولية لرؤوس الأموال الأجنبية.

4.3.6.3.2 الدَيْن العام:

الدين العام public debt هو مصدر من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ الدولة إليه لتمويل نفقاتها العامة، عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى، ولاسيما من الضرائب فتقترض إما من الأفراد أو من هيئات داخلية أو دولية أو من دول أجنبية، وفكرة الدين العام تعد حديثة نسبياً، لأنها تعود إلى بداية القرن الثامن عشر تقريباً، وكان ظهورها نتيجة لتطور المجتمع وحصول السلطات التشريعية الممثلة للشعب، على حقها الكامل في فرض الضرائب من جهة واللجوء إلى الدين العام من جهة أخرى.

1.3.3.6.3.2 الآثار الاقتصادية للدين العام الخارجي وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

أ. يشجع الدين العام الخارجي الدولة المقترضة على استيراد ما تحتاجه من خدمات وسلع استهلاكية أو استثمارية دون أخذ طاقتها على التسديد بالحسبان.

ب. إذا استعملت القروض الخارجية في استيراد سلع استهلاكية قد يؤدي ذلك إلى آثار سيئة على الاقتصاد القومي لأن مثل هذا الاستخدام للقروض الخارجية لن يؤدي إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية في الدولة المقترضة بل سوف يؤدي إلى تحويل جزء من الناتج القومي إلى الدولة المقرضة سداداً لأصل القرض وفوائده.

ت. إذا أحسن استخدام القروض الخارجية لاستيراد سلع رأسمالية لمشروعات التنمية الاقتصادية، فإن ذلك يؤدي إلى سرعة تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة العمالة في الدول المقترضة ورفع مستوى الدخل القومي.

ث. إن القرض الخارجي يمثل عبئاً على الثروة القومية للبلد المقترض، كما يثير مشكلة سعر الصرف وقت الحصول على القرض ووقت سداده فضلاً عن مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات وهي أمور لا يثيرها القرض الداخلي.

2.3.3.6.3.2 الآثار الاقتصادية للدين العام الداخلي وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

أ. إنه يؤدي إلى تحويل قسم من الموارد الاقتصادية من الوحدات الاقتصادية إلى الدولة أو القطاع العام للتصرف به مقابل إعادة هذه الموارد مع فوائدها.

ب. يؤدي الدين الداخلي المقترض عبر المصارف إلى خلق كتلة نقدية إضافية.

ت. إذا كان الاقتصاد الوطني في حالة ركود وفيه بعض الموارد المعطلة يمكن أن يقود القرض الداخلي إلى تحريك الاقتصاد وزيادة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية المتوافرة فيه.

ث. في حال كان الجهاز الإنتاجي للدولة غير مرن، فإن هذه الزيادة في الطلب الفعال لن تقابلها زيادة مماثلة في حجم المعروض من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وإلى التضخم وذلك بصرف النظر عن مستوى العمالة في الدولة.

6.2 الدراسات السابقة :

1.4.2 ملخص الدراسات:

1.1.4.2 الدراسات المحلية:

هدفت دراسة (رمضان، 2016) بعنوان العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسيه لسلسلة زمنية من 2000 – 2015 لدراسة وتحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني وفحص امكانية وجود معدلات تضخم معينة تتغير بعدها العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي والتي تعرف بعتبة التضخم حيث يصبح للتضخم اثار سلبيه اضافية على النمو الاقتصادي وقد اعتمد الباحث على بيانات التضخم والنمو الاقتصادي لكل من قطاع غزه والضفة الغربية والاراضي الفلسطينية ككل خلال الفترة 2000 – 2015 وباستخدام التحليل القياسي لنموذج تم تطويره بواسطة (Khan and Senhadji) في العام 2000 وتوصلت الدراسة الى عدم وجود عتبة تضخم في الاقتصاد الفلسطيني و ان معدلات التضخم منخفضه (اقل من 4%) ولها اثار اضافية ايجابية على النمو في الاراضي الفلسطينية ككل، وان ابرز التوصيات لوزارة الاقتصاد مراقبة مستويات الاسعار في الاسواق بشكل مستمر واعطاء التنبيه عند ظهور اي مؤشرات لبداية دخول الاقتصاد في مرحلة غلاء في الاسعار وفرض السياسات المناسبة والتدخل السريع للتعامل مع موجات غلاء الاسعار.

هدفت دراسة (صبيح، 2015) بعنوان تحليل العلاقات بين معدلات التضخم والاجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004-2013)، الى دراسة وتحليل معدلات التضخم مقاسة بالرقم القياسي للاسعار المستهلك (cpi)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في تحليل بيانات معدلات التضخم والاجور، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث توصلت الدراسة الى

وجود علاقه طرديه بين الرقم القياسي للاسعار المستهلك ومعدل الاجر الحقيقي، واوصت الدراسة الى اتباع سياسات اقتصادية لتحفيز قاعدة الانتاج المحلي وتوسيعها وضرورة زياده الرقابة الحكومية على الاسعار وخاصة السلع الاساسية المستوردة، استخدم الباحث اختبار الارتباط معتمدا على بيانات السلاسل الزمنية، بينما دراسته سوف تستخدم العلاقة السببية للسياسات المالية والاسعار باستخدام وتحليل سلسله زمنيه طويلة من خلال برنامج (Evews).

هدفت دراسة (خضر، 2012) بعنوان تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994 – 2010 في فلسطين الى ايضاح الاثار الاقتصادية لتغيرات اسعار الصرف للعملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994 – 2010) وتحديد اتجاه الاثار وطبيعة تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال فحص الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع سعر الصرف وانواعه وانظمته ونظريات تحديده، وكذلك العوامل التي تؤثر في تحركاته حسب النظرية الاقتصادية، وقام الباحث بوصف الايرادات العامة وطرق واوجه جبايتها والنفقات العامة وكيفية انفاقها وقام باستخدام المنهج القياسي في تحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبار التكامل المشترك لانجل – جرانجر وجوهانسون ومن ثم الاعتماد على طريقة المربعات الصغيرة المصححة كلياً لتقدير الصيغة النهائية للعلاقة المقدرة بين المتغيرات الاقتصادية بالإضافة لأسلوب الانحدار الخطي البسيط، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية اهمها وجود علاقه عكسيه بين سعر الصرف وكلا من الناتج المحلي الاجمالي والايرادات والنفقات العامة والتضخم وتبين ان الناتج الاجمالي المحلي في الاراضي الفلسطيني وذلك للممارسات الاسرائيلية وان القوه الشرائية للعملات المتداولة والتغيرات في الاسعار تتأثر بمعدلات التضخم المستورد وبتغيرات اسعار صرف تلك العملات والايرادات الفلسطينية في غالبها هي من المنح والمساعدات

الدولية، ومن استقطاعات الضريبة على دخل العاملين في اسرائيل وضريبة الاستيراد والتصدير التي تقوم اسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الفلسطينية مقابل عمولة مقدارها 3% وعجز الميزانية من دون المنح والمساعدات كبير جداً ويشكل 20% اجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفترة 1994 – 2010.

هدفت دراسة (رجب، 2011) بعنوان اثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين الى تحليل اثر السياسة الإنفاقية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة 1996 – 2008 واعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على منهجية استخدام التحليل الوصفي باستخدام برنامج (Excel,Spss) من خلال معامل الارتباط وتحليل الانحدار وقام بمقارنة النتائج والفرضيات التي وضعت من خلال العلاقة بين المتغيرات، خلصت الدارسة الى مجموعة من النتائج اهمها وجود تأثير احصائي للمتغيرات المستقلة (اجمالي النفقات العامة الجارية وصافي الاقراض، والاجور والرواتب والنفقات التحويلية صافي الاقراض) على الرقم القياسي العام للاسعار وان الزيادة في النفقات تؤدي الى الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وان السياسة الإنفاقية المطبقة لم تنجح في علاج مشكلة التضخم.

هدفت دراسة (عثمان، 2004) بعنوان دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني الى التعرف الي دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني من خلال تحليل دور سياسة الضرائب والنفقات وعلاقتها بزيادة القدرة الاستيعابية للقوة العاملة في الاقتصاد الفلسطيني وخلصت الدراسة الى انخفاض القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني على المستوى الكلي خلال الفترة المحددة 1968– 1987 حيث بلغت 20% واما الفترة 1987 – 1996 فقد بلغت 75% والفترة الثالثة 1996 – 2001 بلغت 75% وابرزت الدراسة اهمية

السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية ووصلت الدراسة الى المحاولة في اعادة النظر في القانون الضريبي لفلسطين وانتهاج سياسة محفزة للتنمية.

2.1.4.2 الدراسات العربية:

هدفت دراسة (سمية، 2015) بعنوان مضمون السياسة المالية وآثارها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حاله الجزائر (2000–2014) على التعرف على السياسة المالية ومدى فعاليتها في علاج المشاكل والاختلالات الاقتصادية وافترضت ان من دعائم التنمية الاقتصادية اتساع النفقات، وباستخدام المنهج الوصفي، وتحليل جداول النفقات والايرادات وتطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة من سنة 2000 – 2014، وتوصلت الدراسة ان لسياسة المالية اهميه بالغة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية، واصبحت السياسة المالية تمارس دورا هاما وايجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد، ومن ابرز التوصيات التي خلصت لها الدراسة، العمل على ترشيد النفقات، ونشر الوعي الضريبي بين افراد المجتمع، ومن اجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة، من اخضاع الانفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.

هدفت دراسة (ملكية، 2015) بعنوان البنك المركزي وسياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي، التنبؤ بالمواءمة بين التضخم والمقدرة الشرائية، دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، الى عرض سياسات البنك المركزي وسياسات استقرار الاقتصاد الكلي، استخدم الباحث المنهج المقارن في البحث، كدراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، من خلال تطبيق السياسة النقدية التوسعية او السياسية النقدية الانكماشية، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة الى تحقيق الاستقرار من خلال استقلالية البنك المركزي .

هدفت دراسة (عمرو، 2014) بعنوان مقترح لتحقيق الاستقرار المالي في مصر، في التحقيق في مشكلة الاستقرار الاقتصادي المالي والنقدي في مصر 2004، والتطورات التي حدثت في مصر، التي تمثلت بزياده الدين العام وهروب راس المال الاجنبي والاستثمارات خارج مصر، ومدى ملائمه السياسات المتبعة، لتهيئة المناخ الاستثماري في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى ان تزايد الدين العام الداخلي، ادى الى تزايد اعباء الدين من فوائد واقساط، مما اثر سلبا على المشروعات القومية التي ترغب الحكومة في تنفيذها وذلك لحرمانها من مصدر التمويل.

هدفت دراسة (مسد، 2014) بعنوان التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي / مصر لتقديم وصف لأسس التنسيق بين السياسات الاقتصادية الهامة من اجل التوصل الى استقرار اقتصادي يتجلى في تحقيق معدلات نمو اقتصادي يواجه التزايد المستمر في عدد السكان وفي ايجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلم الاجتماعي والامن الاقتصادي واخيراً والاهم تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية في الداخل والخارج .

تناولت دراسة (خير، 2013) اثر السياسة النقدية والتحويلية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان للفترة 1998-2010، حيث استخدم الباحث المنهج الاقتصادي القياسي لبناء نموذج وتقديره واجراء اختبارات اقتصادية واحصائية وقياسية، وذلك بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية من مصادرها الثانوية بهدف اختبار الفرضيات؛ وجود علاقه طرديه بين سعر الصرف وعرض النقود، وتوصلت الدراسة وجود علاقة طردية بين كلا من سعر الصرف وعرض النقود، وبين التضخم وعرض النقود، واوصت الدراسة على الدولة تخفيض معدل التضخم، بحيث يجب ان

يكون احد اهم اولوياتها، لأنه يساعد في استقرار الاسعار، مما يساعد على تخفيض التكاليف، وبالتالي يزيد تنافسية الصادرات، وضرورة التنسيق بين نسب ومقادير ادوات السياسية النقدية والمالية، وتحديد اطار عام ومتناسق، بما يحقق الانسجام والتكامل والتوافق، حيث تحديد نسب ومقادير الادوات تعمل في اطار عام انكماشي او توسيعي وازالة التباين فيما بينهم .

هدفت دراسة (الصوص، 2012) بعنوان اثر عجز الموازنة في الاقتصاد الاردني لدراسة اثر العجز المالي في الموازنة الأردنية على عدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة مستخدمة التحليل الإحصائي لسلسلة على كل من ايجابيا زمنية طولها 30 سنة (1977–2006 (وقد خلصت إلى أن العجز المالي له أثرا الاستهلاك العام، الادخار العام، التكوين الرأسمالي، الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي، على النمو الاقتصاد، والمديونية الخارجية والداخلية، واظهرت علاقة طردية مع التضخم.

هدفت دراسة (الهيتي وايوب، 2012) بعنوان دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي في العراق، الى دراسة فاعلية كل من السياسة النقدية والمالية، على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد، وباستخدام اختبار كرانكر واختبار الانحدار الذاتي، لبيانات سلسلة زمنية للفترة من 1966 – 2010 دراسة حالة الاردن، حيث توصلت الدراسة بان السياسة النقدية اكثر تأثيراً من السياسة المالية، فالزيادة في منحى عرض النقود ادى الى انتقال منحنى (LM) نحو الاعلى، معززا بذلك ارتفاع الطلب الكلي الناتج عن الزيادة في عرض النقود، والذي ينتج عنه زيادة في الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم الزيادة في الاسعار، فيما اذا كان الزيادة في الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي، وبذلك تقبل فرضية البحث بفعالية السياسة النقدية في المدى القصير وعدم فاعلية السياسة المالية.

هدفت دراسة (الدلمي وسبعاوي، 2012) بعنوان دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للفترة 1985–2010 الى توضيح العلاقة بين بعض المتغيرات للاقتصاد الكلي ولاسيما السياسات المالية والنقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بعيدا عن الصدمات الخارجية التي تؤثر في كل من العرض والطب الكلي، واستنتج الباحث ان السياسات الاقتصادية المتبعة (المالية والنقدية) تهدف الى تحقيق الاستقرار، وبالتالي السيطره على التضخم والبطالة، وتخفيض تاثيرات الصدمات التي تسبب الدورات الاقتصادية، وقد استخدم الباحث منهجية التحليل القياسي لسلسلة زمنية للمتغيرات قيد الدراسة، وتوصلت الى ان استخدام السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اذا ما جعلت الزيادة في عرض النقود مساوية لنمو الناتج المحلي من دون استخدام السياسات المبنية على التوسع والانكماش، بينما السياسة المالية لم تكن قادرة على مهمة تحقيق الاستقرار الاقتصادي بسبب التاثيرات الزمنية،مع الاخذ بعين الاعتبار حالات الركود قصيره جدا في تركيا.

هدفت دراسه (محمد، 2011) بعنوان نحو نموذج كلي لتحليل الاستقرار الاقتصادي في السودان 1970–2010 الى ان الاستقرار الاقتصادي يعني تخفيض معدلات التضخم الى مستويات متناسبة مع اداء المؤشرات للاقتصاد الكلي، والمحافظة على استقرار سعر الصرف، كاهداف عامه لسياسات الاقتصاديه الكلية، وذلك من خلال تحليل محددات سعر الصرف، وتحليل محددات التضخم، ومن ثم تقدير نماذج اقتصادية قياسية، واختبار طبيعة العلاقه التجريبية، وقد استنتج ان سعر الصرف يعتبر ظاهره نقدية، وبالتالي يتمدد بحجم التوسع النقدي في الاقتصاد، مقارنه بالنمو الانتاجي في المدى البعيد، وان تكلفه التحويل (سعر الصرف) تلعب دور اساسي في التاثير على النقد الاجنبي، من اجل المضاربه في المدى القصير، بالاستعانة بنموذج دورنبوش، واستنتج ايضا

ان الاقتصاد السوداني يتعرض الى ضغوط تضخمية عالية، تتطلب تنسيق بين السياسة النقدية والمالية، من اجل تخفيض معدلات التضخم دون الدخول في الكساد التضخمي.

وهدفت دراسه (كمال، 2010) بعنوان الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية (queen mary.un) الى استعراض اهمية قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال تناول الإطار النظري لهذا التنسيق، ومن خلال توضيح التأثير المتبادل بين السياستين، وتوصلت الدراسة الى اهمية خاصة مع تحول عديد من الدول نحو نظم سعر الصرف المرنة والتخلي عن سعر الصرف الاسمي وتطبيق استهداف التضخم كآلية لتنفيذ السياسة النقدية وتشكل تنسيق بين السياستين في الموائمة بين مصادر التمويل المختلفة لتمويل العجز المالي.

3.1.4.2 الدراسات الاجنبية :

هدفت دراسة (Abdon,Amdattor 2014) بعنوان (السياسة المالية والنمو في اسيا) الى توضيح العلاقة بين السياسة المالية والنمو في اسيا، حيث أظهرت انخفاض معدلات الضريبة والانفاق الحكومي في اسيا مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة، وان الضرائب والانفاق الحكومي يساعد على النمو الاقتصادي، كما استنتجت الدراسة ان ضريبة الاملاك هي الاكثر تاثيرا من بين الضرئب المباشرة، وان الضرائب المرتفعة تعمل بشكل عكسي في التاثير على الاستقرار الاقتصادي، وخاصة فرص الاستثمار، وعلى العكس بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، تعمل زيادة الضرائب بشكل ايجابي على المدى البعيد والمدى القصير، وذلك بسبب الخبرة العالية في استخدام السياسات المالية، بينما اقتصاديات الدول النامية لديها خبرة محدودة في استخدام السياسة المالية، استخدم الباحث منهجية الاقتصاد القياسي باستخدام اختبار السببية، مطبقة على سلسلة زمنية للمتغيرات تمتد من 1950-2004، مستندا الى بيانات من صندوق النقد الدولي، واوصت الدراسة

بايجاد نظام جباية للضرائب فعال، بحيث يحقق الاستقرار وزيادة معدلات النمو في المدى البعيد، وأن على الحكومات في اسيا ان تزيد من قدراتها في التحكم وادارة ادوات السياسة المالية بشكل اكثر فعالية.

هدفت دراسة (Porters,Lowis 2014) بعنوان قضايا في تصميم قواعد السياسة المالية، الى دراسة القضايا المتعلقة برسم السياسات المالية، حيث تحدثت النظرية عن العلاقة بين الضريبة الخفيفة (الناعمة) والانفاق الاستهلاكي، وعلاقتها بامتصاص الدين العام الحكومي بشكل سلس (امتصاص صدمة الدين العام)، حيث يجب ان يكون لدى الحكومة خطة لمدة خمس سنوات تعمل فيها الدولة على تخفيض الدين العام بشكل تدريجي وباستخدام رفع الضرائب بشكل تدريجي وبشكل خفيف، حتى لايؤثر على فرص الاستثمار، وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي، وبحثت هذه الورقة ايضا في القواعد الموجهة لادوات السياسة المالية، ومن خلال دراسة علاقة ارتفاع الضرائب كقاعدة وعلاقتها بالاستقرار، حيث استنتجت ان هناك علاقة سلبية بين الاستثمار والاستقرار الاقتصادي، وأرجع الباحث السبب في النتيجة السابقة إلى أن التحكم بالضرائب يجب ان يتم بشكل تدريجي، سواء زيادة او تخفيض الضرائب ومستندا للنظرية الكنزية، واستنتج الباحث ايضا ان تحقيق اهداف السياسة المالية يجب ان يستند الى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، ومن خلال مراقبة ومتابعة التطورات الاقتصادية بالحيطة والحذر وبدقة.

تناولت دراسة (Taylor,1994) امريكا، علاقة ثبات السياسة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل (في ألمانيا وأمريكا)، حيث افترضت هذه الورقة ان ثبات السياسات الاقتصادية لها تأثير كبير على الاستقرار الاقتصادي خاصة التعليم والتكنولوجيا والضرائب والانتاجية والاسعار،

وركزت الدراسة على دراسة اثر استقرار السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) وعلاقتها بتذبذب الاسعار والتضخم، والتوظيف، والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. وملخص الورقة أنه اذا زادت الاسعار من سنة الى سنة فإن ذلك يؤثر على سعر الدولار والقيمة النقدية للدولار بالانخفاض، حيث اوضحت هذه الورقة أن الارتفاع العالي بالاسعار من (1776–1778) وصل إلى 50% ومن 1778 الى 1780 حدث تضخم عالي وصل إلى 120%، وفي المانيا وصل الارتفاع بالاسعار الى 50% في الشهر، واستنتج الباحث ان سبب حدوث التضخم هو عدم الاستقرار الاسعار في سوق السلع والخدمات، وان هناك علاقة بين عدم الاستقرار في الاسعار وضعف الانتاجية، وتراجع في النمو، وان ارتفاع اسعار الفائدة تؤدي الى عدم الاقبال على المشاريع، وتراجع الاستثمار العائد الى ضعف الاقتراض، واستنتج الباحث ان هناك علاقة سببية بين التضخم والنمو، حيث اذا قل التضخم 1% فإن هذا يؤدي زيادة الانتاجية والنمو 0.06% في السنة. اما الاستنتاج الرئيس يتلخص في ان عدم استقرار السياسات الحكومية المالية، (الايرادات والنفقات)، يؤدي الى الارتفاع بالاسعار او عدم الاستقرار فيها، وبالتالي عدم الاستقرار في الاقتصاد بالمفهوم الشامل.

هدفت دراسة (Krasnigi, 2013) بعنوان السياسة المالية، الضرائب وتاثيرها على تطور الاقتصاد، لتقديم توضيح لاداء السياسة المالية والضرائب لعدة بلدان نامية، والتي استخدمت السياسة المالية والضرائب لهدف تحقيق التطور في الاقتصاد لهذه البلدان، بافتراض ان الزيادة في الضرائب تؤدي الى زيادة الايرادات بالتالي خلق الاعمال في المجتمع المحلي. حيث اهتمت الدراسة في دراسة اقتصاد الدول الاوروبية الفقيرة مثل كوسوفو، وكان سؤوال الدراسة الرئيس كيف للدول الاوروبية الفقيرة تبني سياسات مالية ناجعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تحقيق

الاهداف التالية: (التوظيف الكامل، استقرار الاسعار، التوسع والنمو في الانتاجية والاقتصاد، توازن الحساب الجاري، التوزيع الامثل للموارد)، ومن خلال دراسة علاقة الزيادة في الضرائب والانفاق وتاثيرها على النمو الاقتصادي وخلق فرص الاستثمار، وبيان افضل سياسة مالية لتحقيق ذلك، واستنتج الباحث ان تحقيق ذلك يجب ان يتم من خلال توازن كمي ونوعي في القطاعات الانتاجية الرئيسة في البلد مثل: (التكنولوجيا، الصناعة، الزراعة.....) ويؤدي الى نمو اقتصادي فعال في المستقبل، وان هناك علاقة تاثير ايجابية بين الانفاق والضرائب من جهة والنمو الاقتصادي من جهة اخرى، ولكن هذا يؤدي الى التاثير على اسعار الفائدة بعلاقة ايجابية ايضا، وهذا يستدعي تدخل السياسة النقدية لمعالجة الموضوع، بينت هذه الدراسة تأثير السياسة المالية / الضرائب في كوسوفو نجاعتها، بسبب انها شكلت 50% من ايرادات الدولة، ادى ذلك الى تحفيز الاستثمار، وخلق فرص عمل اكثر، كما ادت الزيادة في معدلات الضرائب السائدة في كسوفو، الى الزيادة في اسعار السلع الاساسية (المحروقات، الغذاء....)، ومع ذلك ان زيادة الايرادات عملت على الزيادة في الاستثمار على المدى البعيد وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي.

هدفت دراسة (محسني واخرون، 2011) بعنوان علاقة عجز الموازنة في التضخم في ايران الى إعادة التحقيق في علاقة العجز في التضخم في الاقتصاد الإيراني وباستخدام البيانات ربع السنوية للفترة من 1990-2007، استخدم مجموعة من الاختبارات القياسية منها بيرون (1990) اختبار الجذر لاختبار السكون، اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه Pesaran وآخرون (2001)، من خلال تحليل العلاقة على المدى الطويل بين عجز الموازنة والتضخم، وكانت النتائج الرئيسة من الدراسات التجريبية لدراسة العلاقة، بين عجز الموازنة والتضخم وأشارت أدلة قوية، نحو دعم

وجود علاقة هامة وإيجابية بين الميزانية، العجز والتضخم في إيران، وتوصل الى التذبذب في العجز باستخدام نموذج GARCH، وأظهر أن التذبذب في العجز له تأثير إيجابي على التضخم.

2.4.2 مناقشة الدراسات السابقة:

1. اكدت دراسة (رمضان:2016) بوجود علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين من دراسة قياسيه لسلسلة زمنية من 2000 – 2015 وتوصلت الدراسة الى عدم وجود عتبة تضخم في الاقتصاد الفلسطيني وان معدلات التضخم منخفضه (اقل من 4%) ولها اثار اضافية ايجابية على النمو في الاراضي الفلسطينية ككل.
2. اكدت دراسة (صبيح، 2015) ومن خلال تحليل علاقة معدلات التضخم والاجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004–2013)، على انه يجب اتباع سياسات اقتصادية لتحفيز قاعدة الانتاج المحلي وتوسيعها وضرورة زياده الرقابة الحكومية على الاسعار وخاصة السلع الاساسية المستوردة، حيث استفادت الدراسة من دراسة صبيح في صياغة الفرضية التي تخص العلاقة بين الانفاق والمستوى العام للاسعار، واتفقت مع الدراسة على وجوب دعم القطاعات الانتاجية في فلسطين، بهدف دفع العرض الكلي ليتساوى مع الطلب الكلي.
3. وتوصلت دراسة (خضر، 2012) علاقة الايرادات العامة وطرق واوجه جبايتها والنفقات العامة وكيفية انفاقها والتغيرات في الاسعار الا ان الاسعار في فلسطين تتأثر بمعدلات التضخم المستورد، ومن استقطاعات الضريبة على دخل العاملين في اسرائيل وضريبة الاستيراد والتصدير التي تقوم اسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الفلسطينية مقابل عمولة مقدارها 3% وعجز الميزانية من دون المنح والمساعدات كبير جداً ويشكل 20% اجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفترة 1994 – 2010، استفادت هذه الدراسة من دراسة خضر في اشتقاق

الفرضيات التي تخص متغيرات الدراسة، والمنهجية المستخدمة، واتفقت معها على ان التضخم مستورد من موطنه، ولكن اختلفت معها في ان الانفاق مسبب اخر للارتفاع الاسعار، ولـــيس الايرادات وطرق جبايتها.

4. وتوصلت دراسة (رجب،2011) بوجود تأثير احصائي للمتغيرات المستقلة (اجمالي النفقـــات العامة الجارية وصافي الاقراض، والاجور والرواتب والنفقات التحويلية صـــافي الاقـــراض) على الرقم القياسي العام للاسعار وان الزيادة في النفقات تؤدي الى الزيادة في الرقم القياســـي لأسعار المستهلك ولكن السياسة الإنفاقية المطبقة لم تنجح في علاج مشكلة التضخم، واستفادت هذه الدراسة من دراسة رجب في صياغة المنهجية والفرضيات الخاصة بالانفـــاق، وتوافقـــت نتائج الدراسة معها ان السياسة الانفاقية لها علاقة بارتفاع الاسعار في فلسطين.
5. واكدت دراسة (عثمان، 2004) ان هناك دور بارزا للسياسة الماليـــة فـــي زيـــادة القـــدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني من خلال تحليل دور سياسة الضرائب والنفقـــات وعلاقتهـــا بزيادة القدرة الاستيعابية للقوة العاملة في الاقتصاد، وابرزت الدراسة اهمية السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية ووصلت الدراسة الى المحاولة في اعادة النظر في القانون الضـــريبي لفلسطين وانتهاج سياسة محفزة للتنمية، استفادت هذه الدراسة من دراسة عثمان في صـــياغة وفهم دور السياسة الضريبية في التاثير على الاقتصاد للتحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية، الا ان دراسة عثمان كانت موجه باتجاه التوظيف ولكن دراستنا كانت موجهة باتجاه المستوى العام للاسعار.
6. وتوصلت دراسة (سمية، 2015) الى ان فعالية السياسة المالية في علاج المشاكل والاختلالات الاقتصادية والتي بدورها تؤدي الى التنمية الاقتصادية من خلال اســـتخدام ادواتهـــا النفقـــات والايرادات وتاثيرها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم، وتوصلت الدراسة ان

لسياسة المالية اهميه بالغة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية، ودورا هاما وايجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد، ومن ابرز التوصيات التي خلصت لها الدراسة، العمل على ترشيد النفقات، ونشر الوعي الضريبي بين افراد المجتمع، ومن اجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة، من اخضاع الانفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية، استفادت هذه الدراسة في فهم كيفية تشخيص الفجوات الاقتصادية ودور السياسات المالية في التاثير على النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فصاغت الدراسة عنوانها لفحص دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار، واتفقت الدراسة على فرضية ان للسياسة المالية دور في تحقيق الاستقرار عبر التاثير في النشاط الاقتصادي، الا ان نتيجة الدراسة جاءت مخالفة بسبب ضعف السياسة المالية في التاثير في الاقتصاد لسيطرة الظروف الموضوعية، وتوافقت الدراسة على ضرورة ترشيد النفقات و نشر الوعي الضريبي وضرورة بناء سياسة مالية قادرة على التاثير في الاقتصاد.

7. وتوصلت دراسة (عمرو، 2014) الى ان تزايد الدين العام الداخلي، ادى الى تزايد اعباء الدين من فوائد واقساط، مما اثر سلبا على المشروعات القومية التي ترغب الحكومة في تنفيذها وذلك لحرمانها من مصدر التمويل وذلك لان الدين العام يتم استغلاله في النفقات الجارية وليس التطويرية، استفادت الدراسة من دراسة عمرو في صياغة العلاقة بين الدين العام وطرق انفاقه، حيث توافقت الدراسات ان انفاق الدين العام على النفقات الجارية سيحمل الاقتصاد اعباء تكلفة الدين، وتوافقت الدراسة على ان الدين العام يجب ان يخصص جزء منه لتكوين تراكم لراس المال لضمان قدرة استثمار الدين من تغطية تكلفته.
8. واكدت دراسة (مسد، 2014) على انه يجب التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي يتجلى في تحقيق معدلات نمو اقتصادي يواجه التزايد المستمر في عدد

السكان وفي ايجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلم الاجتماعي والامن الاقتصادي واخيراً والاهم تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية في الداخل والخارج، توافقت الدراسة مع دراسة مسد، بانه لعلاج المشاكل الاقتصادية يجب التنسيق بين الساسات الاقتصادية، وخاصة مشكلة عدم الاستقرار في الاسعار، الا ان واقع الاقتصاد الفلسطيني ولغياب السياسة النقدية لعدم وجود عملة فلسطينية، تم توجيه الدراسة الى السياسة المالية فقط .

9. وتوصلت دراسة (خير، 2013) الى بناء نموذج وتقديره واجراء اختبارات اقتصادية واحصائية وقياسية، وذلك بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية من مصادرها الثانوية وتحديد اطار عام ومتناسق بين ادوات السياسة المالية والنقدية، بما يحقق الانسجام والتكامل والتوافق، حيث تحديد نسب ومقادير الادوات تعمل في اطار عام انكماشي او توسيعي وازالة التباين فيما بينهم لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار، استفادت الدراسة من دراسة خير في صياغة المنهجية واختيار الاختبارات الاحصائية المناسبة لفحص العلاقة و اختيار النموذج الرياضي الملائم للدراسة للسلاس الزمنية، بالاعتماد على بيانات ثانوية، وكانت نتائج الدراسة مخالفة للدراسة خير، بعد تطبيق اختبار التكامل المشترك واختبار السببية بانه لا يوجد علاقة بين المتغيرات.

10. وتوصلت دراسة (الدلمي وسبعاوي، 2012) على اهمية دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوضيح العلاقة بين بعض المتغيرات للاقتصاد الكلي ولاسيما السياسات المالية والنقدية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي السيطرة على التضخم والبطالة، وتخفيض تأثيراته الصدمات التي تسبب الدورات الاقتصادية، اقتبست دراستنا هذه من دراسة الدليمي في فهم العلاقات بين متغيرات الدراسة، وتكوين الاطار النظري في العلاقة

بين التضخم والسياسات المالية والنقدية، واتفقت الدراسة مع دراسة الدليمي اهمية دور السياسة في تحقيق الاستقرار .

11. تعلل دراسة (محمد، 2011) ان الاستقرار الاقتصادي يعني تخفيض معدلات التضخم الى مستويات متناسبة مع اداء المؤشرات للاقتصاد الكلي، وان الضغوط التضخمية العالية، تتطلب تنسيق بين السياسة النقدية والمالية، من اجل تخفيض معدلات التضخم دون الدخول في الكساد التضخمي، استفادت الدراسة من دراسة محمد في تكوين الاطار النظري وخاصة مفهوم الفجوات الاقتصادية، ركزت دراسة محمد على التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في معالجة الفجوة التضخمية، ولكن دراستنا لم تركز الا على السياسة المالية، وذلك السياسة النقدية في فلسطين غير موجودة بسبب عدم وجود عملة وطنية.
12. اظهرت دراسة (Abdon,Amdattor،2014) ان الضرائب والانفاق الحكومي الاقتصاديات النامية، تساعد على النمو الاقتصادي، وان الضرائب المرتفعة تعمل بشكل عكسي في التاثير على الاستقرار الاقتصادي، وخاصة فرص الاستثمار، وعلى العكس بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، تعمل زيادة الضرائب بشكل ايجابي على المدى البعيد والمدى القصير، وذلك بسبب الخبرة العالية في استخدام السياسات المالية، بينما اقتصاديات الدول النامية لديها خبرة محدودة في استخدام السياسة المالية. واوصت الدراسة بإيجاد نظام جباية للضرائب فعال، بحيث يحقق الاستقرار وزيادة معدلات النمو في المدى البعيد، وأن على الحكومات في اسيا ان تزيد من قدراتها في التحكم وادارة ادوات السياسة المالية بشكل اكثر فعالية، واستفادت الدراسة من دراسة عبدون من صياغة مشكلة الدراسة من خلال فهم العلاقة بين ادوات السياسة المالية والانفاق والضرائب وتاثيرها النشاط الاقتصادي لتحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية، ولكنها ركزت على النمو الاقتصادي كمتغير تابع ودراستنا ركزت على المستوى العام

للاسعار، وتوافقت الدراستين على ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يحتاج الى تنسيق فاعل وكفؤة بين ادوات السياسة المالية، وادارة كفؤة للتطبيق ذلك.

13. توصلت دراسة (Krasnigi 2013) الى وجود علاقة تأثير ايجابية بين الانفاق والضرائب من جهة والنمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للاسعار من جهة اخرى، استفادت الدراسة من دراسة كراسنجي في فهم العلاقة بين ادوات السياسة المالية والمستوى العام للاسعار، واتفقت نتائج الدراسة على وجود تأثير إيجابي للإنفاق العام على المستوى العام للاسعار، واختلف دراستنا معها في عدم وجود تأثير للضريبة المباشرة على المستوى العام للأسعار في فلسطين.

14. توصلت دراسة (محسني واخرون، 2011) الى دعم وجود علاقة هامة وإيجابية بين عجز الميزانية والتضخم في إيران، وتوصلت الى أن التذبذب في العجز له تأثير إيجابي على التضخم، استفادت الدراسة من دراسة محسني في صياغة الفرضيات الخاصة بحالة الموازنة والمستوى العام للاسعار ومنهجية فحص العلاقة بين حالة الموازنة والمستوى العام للاسعار، والاستفادة من الاختبارات المستخدمة، ولكن النتائج كانت مختلفة، حيث خلصت النتائج الى على عدم وجود علاقة بين حالة الموازنة والمستوى العام للاسعار، وذلك بسبب بسبب حيادية الموازنة العام في التاثير على الاقتصاد، نتيجة للظروف الموضوعية.

3.4.2 تتميز الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:

1. اعتماد الدراسة على سلاسل زمنية اطول من الدراسات الاخرى.
2. كونها تعالج مشكلة اقتصادية مهمة جدا، وفي ظل ظروف سياسية واقتصادية استثنائية مقارنة مع الدراسات السابقة.
3. تتناولت الدراسة جميع ادوات السياسة المالية، بينما الدراسات السابقة تناولت اداة او اثنتين فقط.
4. استخدمت الدراسة منهجين في التحليل: المنهج الكمي والقياسي.
5. استخدمت الدراسة اختبار الانحدار لفحص العلاقة بين ادوات السياسة المالية والمستوى العام للاسعار، فتم فحص تاثير المتغيرات المستقلة ككل على المستوى العام للاسعار، وفحص تاثير كل متغير مستقل على المتغير التابع لوحده، لاظهار نتائج اكثر دقة في فحص العلاقة.

الفصل الثالث

واقع الاقتصاد ودور السياسة المالية في فلسطين عن الفترة 1994-2015

1.3 واقع وتطور الاقتصاد الفلسطيني:

1.1.3 واقع الاقتصاد الفلسطيني:

بدأ الاقتصاد الفلسطيني مرحلة جديدة، مع توقيع إعلان المبادئ في أوسلو، و قيام السلطة الفلسطينية في أيار 1994، واصبح امام منظمة التحرير الفلسطينية مرحلة جديدة وتحديا جديدا، ملامحها تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كهدف رئيسي شامل لمهمة لم يسبق لقيادة م. ت. ف أو السلطة الوطنية – التي أُنشئت نتيجة الاتفاق – أن تعاملت معها بهذه الشمولية والاتساع والترابط والتعقيد، ومع سيطرة محدودة للسلطة الفلسطينية لمهامها على أجزاء محدودة جغرافيا من الأراضي الفلسطينية، وتسلمها لصلاحيات ومسئوليات إدارية جديدة، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها من المجالات، اضافة لما سبق كان ومازال الاداء

الاقتصادي يتأثر بممارسات الاحتلال والشروط الإسرائيلية كما وردت في اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس وغير ذلك من الاتفاقيات.

وعلى قاعدة التكيف مع الواقع السياسي الاقتصادي وكل معطياته واتفاقاته، تم صياغة السياسات الوطنية الاقتصادية التنموية من قبل السلطة، لذلك فإن كل ما يجري اليوم من تفاقم المأزق السياسي والاقتصادي والاجتماعي عبر اشتداد مظاهر التباطؤ بنمو الناتج الاجمالي المحلي وارتفاع معدل البطالة والارتفاع المستمر في الاسعار وعجز في الميزانية وارتفاع الدين العام وعجز في ميزان المدفوعات، ومن هذه الصورة العامة، التي باتت اليوم أحد أهم مسبب للانتقاد والاستياء والتذمر في الذهنية الشعبية الفلسطينية عند الحديث عن الأوضاع الاقتصادية.

لا بد لمواجهة المشكلة الاقتصادية ان يكون للدولة بكل مكوناتها دورا ماليا وإداريا ايجابيا، وما يعنيه ذلك من حشد الموارد المادية والطبيعية والبشرية، ووضع وتطبيق الخطط التي تكفل تطور عملية النمو والتنمية الاقتصادية بصورة متوازنة، ويساهم أيضا في بناء الثقة لدى الاطراف المنتجة في القطاع الخاص في الداخل، والمستثمرين في الخارج، ونورد فيما يلي تطورات الأداء الاقتصادي الفلسطيني واتجاهاته الرئيسة وابرز تحدياته خلال 22 عاما الماضية، والتي تعكس اداء السياسات الاقتصادية الفلسطينية وخاصة السياسة المالية التي تعبر عنها المؤشرات الرئيسية التالية:

أ. اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الواردات والصادرات، بعد حدوث تحول بالغ الأهمية لجهة تقلص القاعدة الإنتاجية الفلسطينية وتراجع قطاعات الإنتاج السلعية الرئيسية الزراعة والصناعة، وهذا يدل على ان العرض الكلي انخفض عن الطلب الكلي وبالتالي ترتفع الاسعار، وارتفاع الواردات عن الصادرات ادى الى الاقتصاد الفلسطيني الى استيراد التضخم من بلاده (سلطة النقد،2015).

ب. تسارع النمو في القطاع الحكومي بما لا يتناسب وحاجة البلاد وهذا ما يفسره نمو القطاع الخدمي على حساب القطاعات الاخرى، وزيادة في النفقات الجارية على حساب النفقات التطويرية، وضعف في قدرة الايرادات المحلية على تمويل تكاليف هذا النمو، وخاصا النمو في عدد العاملين في القطاع الحكومي وفي تكاليف هذا القطاع ومن ابرز مظاهر هذه المشكلة ظهور البطالة المقنعة (جهاز الاحصاء المركزي، 2015).

ت. تراجع مستوى المعيشة إلى أكثر من الضعف قياسا بعام 1994، بفعل التضخم وارتفاع الأسعار وثبات الأجور والتوزيع غير العادل للثروة والدخل، وتراجع القطاعات الإنتاجية عموما والزراعة بصورة خاصة التي لا تتجاوز مساهمتها في الناتج الإجمالي (4.5%) فقط في عام 2015.

ث. الضعف في قدرة الاقتصاد المحلي الفلسطيني على توليد فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على التشغيل واستيعاب العمالة الفلسطينية مما ادى الى تنامي ظاهرة البطالة، حيث لم يستطع سوق العمل الفلسطيني أن يوفر جزءا كبيرا من فرص العمل مقارنة مع نمو القوى العاملة (اتساع الفجوة بين نمو القوى العاملة والقدرة على التشغيل) وحيث بلغ معدل البطالة 18.2% عام 1995 ووصل الى 25.9% عام 2015.

ج. وبحسب تقارير جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، بخصوص تطورات التجارة الخارجية الفلسطينية، فما زالت إسرائيل تهيمن على هذه التجارة حيث أن نسبة وارداتنا منها تصل إلى 73% مقابل 2% فقط من الدول العربية، و25% من باقي بلدان العالم، ولا يختلف الأمر بالنسبة للصادرات التي تصل حصة إسرائيل فيها أكثر من 92% تقريبا، وهذا يدل على ان ارتباط ارتفاع الاسعار في فلسطين مرتبط في بارتفاع الاسعار في اسرائيل.

ح. بالرجوع لتقارير المراقب الاجتماعي والاقتصادي، لازال اعتماد موازنة الحكومة على الدعم والمساعدات الخارجية، مع ان المساعدات في انخفاض، حيث ارتفع حجم المساعدات الدولية من حوالي (292) مليون دولار عام 1994 إلى حوالي (1978) مليون دولار عام 2008 ثم انخفض الى (797) مليون دولار عام 2015 ، وهي لا تغطي الالتزامات التي على الحكومة، واثار الظروف السياسية والحصار والمعاناة التي تعرض لها شعبنا منذ أيلول 2000 حتى الآن، التي تفرض تقديم المزيد من العون.

خ. تفيد تقارير معهد ماس الاقتصادية ومنذ عام 1996، تزايد الاتجاه نحو إحلال القروض محل المنح في تمويل الاستثمار العام، حيث تدل معطيات تقرير معهد ماس على ارتفاع حجم الدين العام الخارجي الفلسطيني ليتجاوز (2,537.3) مليون دولار عام 2015، بما يعني استمرار ارتهان تطور الإنفاق الحكومي لما يتوفر من عون دولي، سواء كمنح أو قروض.

د. بالرجوع الى تقارير معهد ماس المراقب الاجتماعي والاقتصادي، ارتفعت نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان من 20.1% عام 97 إلى أكثر من 60% عام 2002 في الأراضي الفلسطينية، وقد اظهر مؤشر الفقر النسبي ان 67.6% من الأسر قد عانت من الفقر عام 2003، كما اظهر مسح نتائج الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية في أيلول 2004 ان 63.8% من الأسر الفلسطينية تقع تحت خط الفقر بواقع 53.5% في الضفة الغربية و82.7% في قطاع غزة والأكثر أهمية في هذا الخصوص، هو أن أسرتين من ثلاثة اسر فقيرة في قطاع غزة تعاني من حالة الفقر المدقع، أي أنها غير قادرة على توفير المتطلبات الدنيا من الطعام والملبس والمسكن، مقارنة مع أسرة واحدة في الضفة من كل أسرتين فقيرتين تعيش حالة من الفقر المدقع، ما يعني تزايد نسبة الفقر بحيث وصلت في ظروف الانتفاضة خلال الفترة (2000 – 2005) – وبسبب البطالة- إلى 60% من مجموع الطبقة العاملة في السوق المحلي

الفلسطيني، ولا نعتقد أن هذه النسبة ستتراجع بصورة ملموسة في ظل ما يسمى بالانسحاب الإسرائيلي والوعود والأوهام التي ارتبطت بذلك طالما بقيت اوضاع ومؤسسات السلطة الفلسطينية دون تغيير ديمقراطي يفسح المجال للمشاركة الديمقراطية لجميع القوى السياسية الفلسطينية .

ذ. تفيد تقارير جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني الى تراجع حجم الاستثمار الكلي من 1000 مليون دولار عام 1993 إلى 496 مليون دولار عام 1996، ثم ارتفع الى 2162.4 مليون دولار عام 1999، بينما انخفضت الى 727.2 مليون دولار عام 2002 ، اضافة لتراجع مضطرد في معدلات نمو الاستثمار الخاص، سواء بالنسبة لإنشاء المشاريع الجديدة، أو بالنسبة للقيام بالتوسعات في المشاريع القائمة، بل أن هناك عديد من المشروعات القائمة بدأت تغلق أبوابها.

2.1.3 تطور الناتج المحلي الإجمالي 1994-2015(GDP):

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للقيمة المضافة المتولدة من العملية الإنتاجية لعوامل الإنتاج المُقَيمة والذي يتم خلال فترة زمنية محددة، وبشكل مشابه للإنتاج والقيمة المضافة يمكن أن يختلف تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما يؤخذ في الاعتبار من ضرائب وإعانات، حيث أشارت النتائج النهائية لبيانات الحسابات القومية 1994-2015 كما هو موضح في جدول رقم **(1.3)**، إلى نمو متذبذب في الناتج المحلي الإجمالي، عكس الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية، حيث أنه وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، نجد انه قد ارتفع خلال تلك الفترة (1994-2015) ما مقداره 4.5 اضعاف بالنسبة لعام 1994، حيث بلغت قيمته لعام 2,843.3 مليون دولار امريكي، ولعام 2015 حيث بلغ 12,673.0 مليون دولار امريكي.

جدول رقم (1.3) يمثل تطور الناتج الاجمالي المحلي وقيمة ومعدل نمو الناتج الاجمالي المحلي بالأسعار الجارية للفترة من 1994-2015

القيمة بالمليون دولار أمريكي

السنة / المتغير	الناتج المحلي الاجمالي	قيمة النمو السنوي	معدل النمو لكل سنة
1994	2,843.3	0.0	0.0
1995	3,282.8	439.5	0.155
1996	3,409.6	126.8	0.039
1997	3,759.8	350.2	0.103
1998	4,067.8	308.0	0.082
1999	4,271.2	203.4	0.050
2000	4,313.6	42.4	0.010
2001	4,003.7	-309.9	-0.072
2002	3,555.8	-447.9	-0.112
2003	3,968.0	412.2	0.116
2004	4,329.2	361.2	0.091
2005	4,831.8	502.6	0.116
2006	4,910.1	78.3	0.016
2007	5,505.8	595.7	0.121
2008	6,673.5	1,167.7	0.212
2009	7,268.2	594.7	0.089
2010	8,913.1	1,644.9	0.226
2011	10,465.4	1,552.3	0.174
2012	11,279.4	814.0	0.078
2013	12,476.0	1,196.6	0.106
2014	12,715.6	239.6	0.019
2015	12,673.0	-42.6	-0.003

جدول رقم (1.3) من اعداد الباحث

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2015. رام الله، فلسطين.

وكما يوضح جدول رقم (1.3) بلغ أعلى معدل نمو حققه الناتج الاجمالي المحلي في العام 2010، حيث سجل ما نسبته 23%، بينما أقل معدل نمو حققه في العام 2002 بحيث بلغ -11% وذلك بسبب الاضطرابات السياسية والمشاكل التي عانى منها المجتمع الفلسطيني، التي كان لها أبرز الأثر على معدلات النمو، حيث الاغلاقات المتكررة والشاملة والتي عطلت عجلة الاقتصاد الفلسطيني وخاصة في العام 1996، مما جعل الاقتصاد الفلسطيني يمر بحالة ركود شديدة لم

يتجاوز معدل النمو فيها 3.9% بالأسعار الجارية، إضافة إلى ذلك فقد عانى الاقتصاد من الأوضاع السياسية المتردية خلال الربع الأخير من العام 2000، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات النمو بنسبة كبيرة بحيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 11%[1].

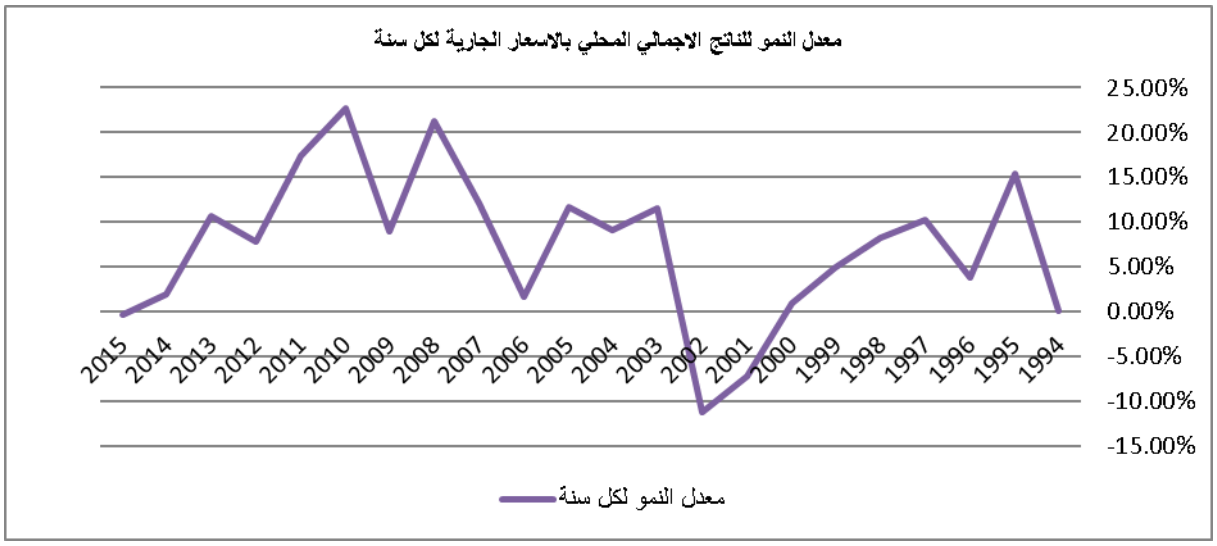

الشكل من اعداد الباحث، المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2015

شكل رقم (1.3) يمثل قيمة النمو للناتج الاجمالي المحلي من 1994-2015

ويعزى النمو الحاصل في العام 2010 إلى الزيادة المضطردة في حجم النفقات العامة حيث يوجد تطابق كبير بين نسبة الزيادة في النفقات والناتج الاجمالي المحلي، ويعتقد البعض ان النمو الذي حصل في الفترة 2008-2012 هو نمو وهمي ناجم عن الزيادة المتواصلة في حجم النفقات الحكومية، والتي تستمر ولم تؤدي الى تحسن حقيقي في مؤشرات الاقتصاد الكلي الاخرى، كالبطالة مثلا التي تراوحت بين 21.5%-26.1% خلال هذه المرحلة مقارنة بنسب البطالة الاقل نسبيا خلال الفترة الأولى، حيث بلغت معدلات البطالة، خلال الانتفاضة الثانية عام 2002 حوالي 31%، وبقيت النسبة خلال السنوات 2001-2004 تتراوح بين 23%-31% (علاونة، 2014)، وارتفاع الاسعار حيث بلغ معدل التضخم في سنة 2008 ما يقارب 9.89%"، ويمكن أن نعتبر الاسباب

[1] انظر جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، تقرير المؤشرات الاقتصادية،1994-2012، 2013

التالية وراء حالة الانتعاش الاقتصادي والتي تشكل جزءا مهما من السياسة المالية الفلسطينية تمثلت في :

1. ضبط ترشيد النفقات، وخاصة النفقات الجارية .
2. تنمية الايرادات المحلية وتوريدها .
3. تنمية ايرادات الهيئات المحلية من ضريبة الاملاك .
4. تعديل قانون ضريبة الدخل بما يمكن من توسيع القاعدة الضريبية ومواكبة التطورات في أعمال القطاعات الاقتصادية.
5. زيادة الكفاءة في ادارة المال العام من خلال تطوير السياسات المالية، وأساليب ادارة المال العام وتطوير دائرة للبحوث والدراسات .
6. تعزيز مفاهيم الشفافية والمسائلة في ادارة المال العام، من خلال زيادة نجاعة التدقيق المالي في مؤسسات السلطة كافة، باعتماد اللامركزية في التدقيق، وتطوير هيئة المشتريات العامة كهيئة مستقلة تتبع مجلس الوزراء، وتطوير التشريعات والأنظمة المالية، واستكمال بناء البرنامج المحاسب الموحد. وقد شكلت هذه المبادئ، أساس بناء موازنات سنوات الخطة والسنوات التي تلتها ايضا (علاونة، 2014).

3.1.3 فترات الركود والانتعاش التي مر الاقتصاد الفلسطيني فيها من انظر عبد الرازق 2016 2015-1994

وكغيره من اقتصاديات العالم، مر الاقتصاد الفلسطيني في فترات من الركود والانتعاش الاقتصادي، خلال الفترة ما بين 1994-2015، وهي فترة السلطة الفلسطينية، عكست هذه الفترات اداء السياسات الاقتصادية التي صاغها واضع السياسة الاقتصادية الفلسطيني، ويمثل الجدول رقم (2.3) مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية والتي تشخص ملامح هذه الفترات.

جدول رقم (2.3) يمثل مؤشرات اقتصادية واجتماعية لتشخيص الدورات الاقتصادية في فلسطين

القيمة بالمليون دولار

البيان	Gdp	ايرادات ضريبية	حجم الانفاق	حالة الموازنة	cpi	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي*	الدين العام	الحساب الجاري
1994	2,843.3					1,327.3	0.0	
1995	3282.80					1,427.1	0.0	-465.62
1996	3409.60	559.56	1,072.1	-135.1	100.00	1,398.5	0.0	-1131.16
1997	3759.80	688.99	1,130.1	-54.8	107.62	1,460.3	0.0	-1223.30
1998	4067.80	771.58	1,074.7	30.0	113.63	1,528.3	0.0	-1038.31
1999	4271.20	827.54	1,181.9	4.6	119.93	1,552.9	0.0	-1191.79
2000	4313.60	828.00	1,667.8	-218.8	123.28	1,518.9	863.0	-856.60
2001	4003.70	181.00	1,437.6	-315.6	124.79	1,369.4	872.6	-827.70
2002	3555.80	208.00	1,293.6	-306.6	131.92	1,181.8	749.1	-485.60
2003	3968.00	623.00	1,635.0	-268.0	137.73	1,281.4	849.7	-1070.60
2004	4329.20	904.00	1,528.0	-125.0	141.86	1,358.1	1,002.2	-1587.90
2005	4831.80	1125.00	2,281.0	-275.0	147.69	1,470.1	1,196.9	-1365.40
2006	4910.10	565.00	1,707.0	34.0	153.36	1,448.8	1,092.0	-1233.40
2007	5505.80	1494.00	2,877.0	61.0	156.22	1,575.6	1,451.4	-418.40
2008	6673.50	1293.50	3,487.7	270.1	171.67	1,855.5	1,557.4	380.60
2009	7268.20	1265.00	3,375.9	-425.5	176.39	1,963.2	1,736.1	-1143.40
2010	8913.10	1590.90	3,200.1	-144.4	183.01	2,338.7	1,882.8	-1306.90
2011	10465.40	1957.74	3,254.6	-94.3	188.27	2,664.9	2,212.9	-2069.50
2012	11279.40	2008.06	3,258.2	-85.9	193.50	2,787.2	2,482.6	-1820.80
2013	12476.00	2065.52	3,419.1	258.7	196.84	2,992.2	2,376.3	-2383.40
2014	12715.60	2520.70	3,606.9	414.8	200.25	2,960.1	2,216.9	-2149.00
2015	12503.10	2653.49	3,621.4	66.8	203.12	2,863.9	2,537.3	-1712.90

الجدول من اعداد الباحث: مصدر البيانات الاحصاء الفلسطيني، وزارة المالية، سلطة النقد. ***(عبد الرازق، 2016)**

فترات الركود والانتعاش للاقتصاد الفلسطيني : وبرجوع الى بيانات جدول رقم (2.3) لقد مر الاقتصاد الفلسطيني في فترات من الركود والانتعاش خلال الفترة من عام 1994-2015 تمثلت مظاهره في ما يلي :

1. فترات الركود الاقتصادي:

أ- ركود 1995 -1996: حيث تراجعت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي 4,75% خلال هذه الفترة مقارنة مع العام 1994، وحدث معظم هذا التراجع في العام 1996 (4,51%)، وتفيد المؤشرات بان الناتج الاجمالي المحلي قد نما من 3282.8 مليون دولار عام 1995 الى 3409.6 مليون دولار ولكن نسبة النمو كانت اقل من نسبة النمو في عدد السكان وهذا يفسر التراجع في نصيب الفرد من الناتج، كما ان معدل البطالة ارتفع من 18% عام 1995 الى 23% عام 1996، وبلغ حجم الانفاق للعام 1996 قد بلغ 1072 مليون دولار للعام 1996، وبلغت الحصيلة الضريبية لنفس العام 559.56 مليون دولار، وبلغت المنح والمساعدات 261.9 مليون دولار وبلغ عجز الموازنة 135 مليون دولار، وبالنسبة للرقم القياسي للأسعار في هذه الفترة تم اعداد منهجية الرقم القياسي للاسعار واعتمد الرقم القياسي للاسعار 100% كسنة اساس وذلك لان السلطة في بداياتها.

ب- ركود 2000- 2002 : حيث تراجعت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة بحوالي 41% مقارنة بمستواها في العام 1999، وكان المعدل السنوي للتراجع (13.7%) الاكبر منذ تأسيس السلطة وحتى الان، وكان اكبر تراجع في العام 2002 (16.2%)، وتفيد المؤشرات بان الناتج الاجمالي المحلي قد انخفض بنسبة 11% لعام 2002 مقارنة مع السنوات السابقة، كما ان معدل البطالة اعلى معدل في فلسطين خلال فترة الدراسة 31% في العام 2001، وتراجع حجم الانفاق للعام 2002 بنسبة

10%، وتراجعت الحصيلة الضريبية لنفس العام لتبلغ 181 مليون دولار وهي اقل حصيلة ضريبية خلال فترة الدراسة، وتراجع في معدل الارتفاع في الاسعار مقارنة مع السنوات السابقة حيث كان معدل الارتفاع 2.80% عام 2000 1.22% عام 2001 و 5.75% عام 2002، ويرجع ذلك للانتفاضة الثانية واجتياح المناطق الفلسطينية وتعطل المؤسسات والمنشآت الانتاجية وتراجع كبير في عجلة الانتاج.

ت- ركود 2006: حيث تراجعت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال هذه السنة بحوالي 7% مقارنة بالعام 2005، بسبب تراجع في معدل نمو الناتج الاجمالي المحلي ليصل الى 1.62% للعام 2006 وتراجعت الحصيلة الضريبية بنسبة 49%، وتراجع حجم الانفاق العام بنسبة 25%، كما وتراجع الارتفاع بالمستوى الاسعار من 4.11% عام 2005 الى 3.38% عام 2006 ليصل 1.86% عام 2007 وبلغ حالة الموازنة34 مليون دولار فائض ويرجع ذلك الى التراجع في الايرادات والانفاق بشكل ملحوظ وذلك بعد استلام حكومة حماس الحكم.

ث- ركود 2013 – 2015: حيث تراجعت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة بحوالي 4.1% مقارنة بالعام 2012، لتصل حصة الفرد الى حوالي 1734 دولارا وكان معدل التراجع السنوي للفترة حوالي 2.1% سنويا، وشهد المستوى العام للاسعار تراجع في الارتفاع عن2.87% عام 2012، ليصبح 1.72%و1.73% و143% للأعوام 2013، 2014، 2015 على التوالي وذلك مع استخدام الحكومة لسياسات مالية انكماشية.

2. **فترات الانتعاش للاقتصاد الفلسطيني (عبد الرازق، 2016):**

أ- انتعاش 1997 – 1999: حيث ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي 23% لتصل في العام 1999 الى حوالي 1724 دولار للفرد، وبلغ المعدل السنوي للارتفاع في المستوى العام خلال هذه الفترة حوالي 7.7% حيث كان معدل الارتفاع 7.09% عام 1997، و5.45% عام 1998، و5.58% عام 1999، وتشير البيانات نمو واضح في الناتج الاجمالي المحلي ولكن بنسب متفاوتة حيث بلغ معدل النمو السنوي 6.20% وانخفاض في معدل البطالة حيث وصل معدل البطالة11% للعام 1999 وهو اقل معدل خلال فترة الدراسة، وسجلت الايرادات الضريبية لعام 1999 مبلغ 827 مليون دولار.

ب- انتعاش 2003 – 2005: حيث ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي 24.4 % لتصل في العام 2005 الى حوالي 1459 دولارا للفرد وكان ذلك اقل مما كانت عليه في العام 1999 بحوالي 15%، وبلغ المعدل السنوي للنمو في هذه الفترة حوالي 8.1% سنويا، وبلغ معدل الارتفاع في المستوى العام للاسعار السنوي للفترة 2003-2005 4.31% وحقق الناتج الاجمالي المحلي نمو بلغ معدله 10.30% وارتفع حجم الانفاق العام الى 49% مقارنة مع السنوات السابقة، وارتفع عجز الموازنة الى الضعف حيث وصل الى 275 مليون دولار للعام 2005.

ت- انتعاش 2007 – 2012: حيث ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي 25.1 % لتصل الى حوالي 1807.5 دولارا في العام 2012، وبذلك تكون تجاوزت ما كانت عليه في العام 1999 بحوالي 4.8% .وكان معدل النمو السنوي في هذه الفترة حوالي 5% سنويا، وبلغ معدل الارتفاع في الاسعار للفترة 2007-2012 3.89%، ومرة حالة الموازنة في السلطة خلال هذه الفترة بتذبذب عالي حيث كانت عام 2007 فائض 61 مليون دولار و2008

فائض 276 مليون دولار تقريبا لتهبط عام 2009 الى 425 مليون دولار عجز ويتراجع العجز الى 85.9 مليون دولار لعام 2012 وهذا يفسره عدم انتظام والتزام الدول المانحة في وعودها وتمويلها للسلطة، ونما حجم الانفاق العام بمعدل نمو سنوي مقداره 13% تقريبا.

2.3 المستوى العام للاسعار في فلسطين للفترة 1994-2015

1.2.3 تمهيد:

تمكنت السلطة من جمع البيانات حول آلاف السلع والخدمات خلال العام ومن عام 1995، وقامت بدراستها وتثبيت مجموعات رئيسية من السلع والخدمات لتكون بمجموعها سلة المستهلك الفلسطيني، يتم جمعها بشكل منتظم في كل سنة، وذلك للحاجة الماسة إلى جسر الفجوة المعلوماتية وتوفير بيانات حديثة حول تطور القيمة المادية لسلة المستهلك الفلسطيني، بما في ذلك توفير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والوقوف على مدى التغير في المستوى العام للأسعار ارتفاعا او انخفاضا والعوامل المؤثرة فيه واثاره ومصادره.

وتعتبر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك أحد المؤشرات الهامة المستخدمة في الدراسات الاقتصادية والتخطيطية، بالإضافة إلى أنها تعكس التغيرات التي تطرأ على هيكل القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية في المجتمع، وهي عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات على أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة زمنية وأخرى، ويعتبر هذا التغير مقياساً تستخدمه الدول لمعرفة الوضع العام لتكاليف المعيشة، ومؤشرا لمستوى اداء السياسات المالية (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني: 2015).

2.2.3 تطورات المستوى العام للأسعار في فلسطين:

لقد واكب الاقتصاد الفلسطيني ومنذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية تذبذب في معدلات التضخم، الأمر الذي يعني التغير في مستويات الأسعار والتي شهدت ارتفاعا بلغ الضعف حيث ارتفع الرقم القياسي للأسعار من 100% الى 202% خلال الفترة 1996-2015م، مما أثر بدوره على الجوانب الحياتية للمواطن الفلسطيني وقدرته على توفير مستلزمات الحياة الأساسية، و شهد الاقتصاد الفلسطيني في بعض الفترات ارتفاعا كبيرا في الأسعار، ففي عام 1997 بلغ معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) ما يقارب 7.09% نتيجة لزيادة النفقات في نفس السنة، وايضا في سنة 2008 بلغ معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار 9.89% وهي فترات انتعاش ناتجة عن زيادة في الانفاق، وفي مقابل ذلك فان هناك فترات شهدت معدلات في المستوى العام للاسعار منخفضة قاربت 1% وخاص في السنوات 2001 والتي هي ذروة الانتفاضة الثانية عاش الاقتصاد الفلسطيني فيها فترات ركود اقتصادي صعبة وضعف كبير في الانفاق العام، وفي سنة 2007 وهي سنة المقاطعة من المجتمع الدولي للحكومة المنتخبة في ذلك الوقت وتوقف الرواتب وفي السنوات

(2013،2014،2015)، وذلك لان الحكومة اعلنت عن خطط تقشفية وسياسة انكماشية، وعليه بالنظر الى ما سبق فانه يظهر لنا انه من الاهمية بمكان فهم تطور هذه الظاهرة التاريخي ومحاولة الوقوف على اهم المحطات الخاصة بظاهرة التضخم في حياة الاقتصاد الفلسطيني وتحليلها تحليلا واقعيا في ظل الظروف التي مرت بها.

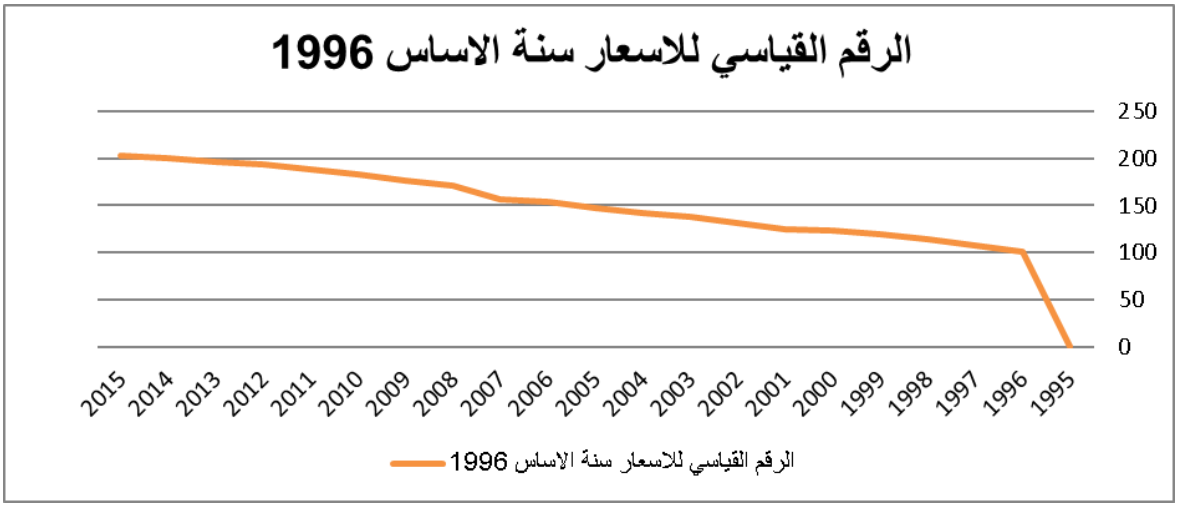

الشكل من اعداد الباحث: والمصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

شكل رقم (2.3) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين 1996-2015

جدول رقم (3.3) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ونسبة التغير للفترة 1996-2015 سنة الاساس 1996

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ونسب التغير السنوية حسب المنطقة للسنوات من 1996 – 2015								
سنة الأساس (1996 = 100)								
السنوات	فلسطين		الضفة الغربية		القدس J1*		قطاع غزة	
	الرقم القياسي	نسبة التغير %	الرقم القياسي	نسبة التغير %	الرقم القياسي	نسبة التغير %	الرقم القياسي	نسبة التغير %
1996	100.50	..	100.57	..	100.27	..	100.65	..
1997	107.62	7.09	107.58	6.98	107.27	6.98	108.79	8.09
1998	113.63	5.58	112.90	4.94	114.32	6.57	115.19	5.88
1999	119.93	5.54	120.23	6.50	120.85	5.71	119.78	3.99
2000	123.28	2.80	124.08	3.20	123.63	2.31	123.33	2.96
2001	124.79	1.22	127.34	2.63	123.32	-0.25	122.08	-1.02
2002	131.92	5.71	135.07	6.07	129.22	4.78	124.61	2.08
2003	137.73	4.40	140.88	4.30	136.14	5.36	127.70	2.48
2004	141.86	3.00	144.96	2.89	142.16	4.42	131.75	3.18
2005	147.69	4.11	150.76	4.00	149.41	5.10	134.98	2.45
2006	153.36	3.84	158.32	5.02	152.06	1.77	141.24	4.64
2007	156.22	1.86	159.51	0.75	156.77	3.10	143.44	1.56
2008	171.67	9.89	175.15	9.81	167.93	7.12	163.49	13.98
2009	176.39	2.75	176.16	0.57	173.88	3.54	170.71	4.42
2010	183.01	3.75	183.62	4.24	183.01	5.25	173.64	1.72
2011	188.27	2.88	190.13	3.54	190.58	4.13	174.64	0.57
2012	193.50	2.78	197.88	4.08	196.74	3.23	175.48	0.48
2013	196.84	1.72	204.02	3.10	200.30	1.81	174.14	-0.76
2014	200.25	1.73	206.46	1.20	207.99	3.84	179.10	2.85
2015	203.12	1.43	209.12	1.29	208.67	0.33	182.27	1.77

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

بالرجوع الى جدول رقم (3.3) والشكل رقم (2.3) ان الرقم القياسي في ارتفاع مستمر من سنة 1996-2015، حيث تضاعف الرقم القياسي خلال الفترة زيادة عن الضعف من 100% سنة الاساس 1996 الى 202% سنة 2015 فترة الدراسة، وبمعدل زيادة سنوي 3.79%، حيث بلغت

معدلات التضخم في العام 1997م ما يقارب 7% وقد شهدت بعد ذلك تراجع كبير بمعنى ان الزيادة في اسعار سنة معينة تكون اقل من الزيادة في اسعار السنة التي قبلها، حيث استمر ذلك حتى العام 2001م والذي وصل معدل التضخم فيه الى ما يقارب 1.2% فقط وهو اقل معدل تضخم خلال الفترة 1997-2015م، شهدت فلسطين في العام 2002م ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم حيث بلغ معدل التضخم ما يقارب 6%.

وبدراسة معدلات التضخم في الاراضي الفلسطينية، يعتقد الباحث بان الظروف الموضوعية (الاحداث والاتفاقيات وتبعية الاقتصاد الفلسطيني، واحداث الانتفاضة الاقصى وما تبعه من خلل كبير في الهيكل الاقتصادي الفلسطيني)، وتضرر العملية الانتاجية وشح الموارد اللازمة للعملية الانتاجية وشح الموارد اللازمة للعملية الانتاجية نتيجة انغلاق المعابر والسيطرة الاسرائيلية عليها والذي ادى بدوره الى انخفاض المعروض من السلع و زيادة في الطلب نتيجة الزيادة في الانفاق العام، وظهور الاحتكارية لدى شريحة من التجارة وحالة الفوضى وانعدام المراقبة من قبل الجهات المختصة على الاسعار، كان له الدور الابرز الاكبر في ارتفاع الاسعار و زيادة معدلات التضخم في هذه الفترة .

ومع العلم ان في نهاية العام 2002 بدأت معدلات التضخم في التراجع، لتصل الى 1.8% في العام 2007، ويرى الباحث ان التراجع في معدلات التضخم يرجع الى استقرار الامور والهدوء النسبي، والمطالبة بترشيد النفقات، بعد ذروة الانتفاضة في الفترة 2000-2001 وعودة المشاريع الى عملها ولو بشكل جزئي وتوازن حجم الطلب مع العرض الامر الذي يشير الى تأقلم المستهلك والتاجر أو المنتج على وضع السوق، مما قلل من امكانية حدوث فجوات كبيرة في الطلب والعرض تؤدي الى زيادة الاسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

وايضا وصلت معدلات التضخم الى 1.8% في العام 2007 مما يشير الى انخفاض هذه النسبة بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه سابقا وقد يكون ذلك بسبب تأخر رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية ووقف الدعم والمساعدات الدولية من قبل الاتحاد الاوروبي للسلطة الوطنية الفلسطينية بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية، مما ادى الى انخفاض الطلب الكلي على البضائع والمنتوجات والذي ادى بدوره الى انخفاض معدلات التضخم، ولكن نجد انه وفي العام 2008 قد ارتفعت هذه النسبة بشكل مفاجئ الى 9.8% وهي النسبة الاعلى لها خلال الفترة 1996-2015 ويعتقد الباحث ان هذا يعود الى الازمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات كبرى الدول وما كان لها من تاثير على مستويات الاسعار والتي ارتفعت في دول العالم اجمع وخصوصا في الاسواق الناشئة التي لم تستطع التعامل مع الازمة بشكل مطلوب، وايضا تلقي حكومة سلام فياض مساعدات كبيرة، مما زاد من حجم الانفاق العام، وبالتالي زيادة الطلب الكلي، وبالتالي الى ارتفاع معدلات الاسعار.

وصلت معدلات التضخم العام 2010 الى 4%، وواصلت الانخفاض حتى العام 2015 حيث بلغت 1.4%، ويعلل ذلك الى تكيف كل من شطري الوطن على الوضع الجديد وتأقلمهم مع الظرف القائم، واستخدام الحكومة سياسات تقشفية وانكماشية، وتخفيض النفقات، والتقليل من التوظيف، وهذا يفسر ارتفاع البطالة.

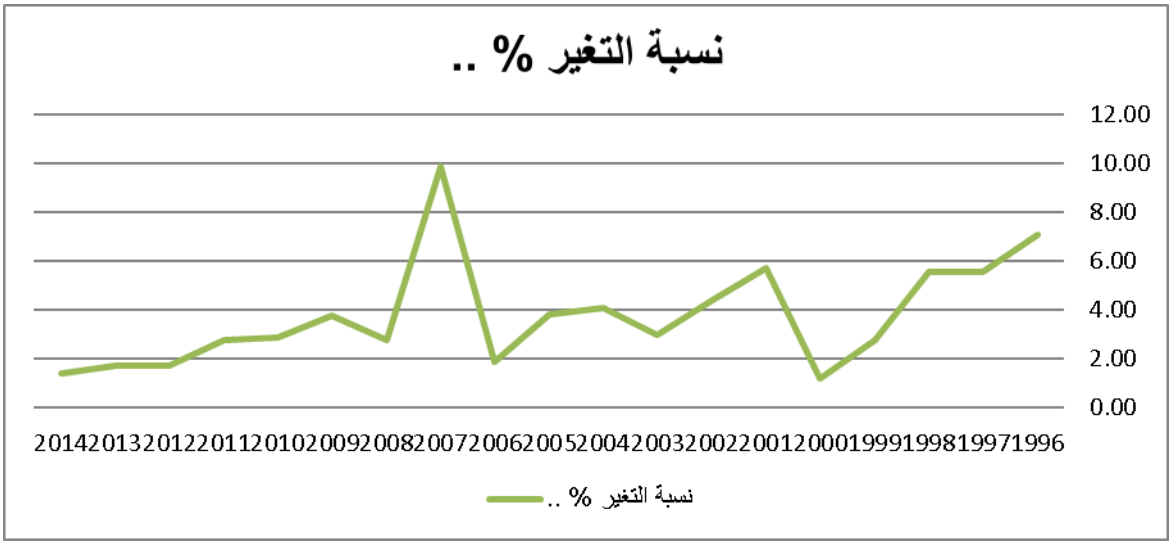

الشكل من اعداد الباحث، والمصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

شكل رقم (3.3) معدل النمو في الرقم القياسي للاسعار المستهلك للفترة 1996-2015

نلاحظ من الشكل رقم (3.3) ومن خلال تتبع السلسلة الزمنية المتعلقة بنسبة التغير في الرقم القياسي، بانه لا يوجد استقرار في الاسعار، وان الرقم القياسي للأسعار في حالة ارتفاع ولكن بنسب متفاوتة بين سنة واخرى، حيث حقق الرقم القياسي اعلى نسبة ارتفاع سنة 2008 وبمعدل 9.89% وكما بلغ في سنة 1997 معدل 7.09%، واقل نسبة ارتفاع في الاسعار كانت سنوات (2001 و2007، 2013، 2014، 2015) حيث بلغت على التوالي (1.22%، 1.89%، 1.72%، 1.73%، 1.43%).

3.2.3 مناقشة اسباب التضخم في فلسطين من وجهة نظر المحللون والباحثين والجهات المختصة:

أكد خبراء ومحللون اقتصاديون ان التضخم الاقتصادي في فلسطين هو "تضخم مستورد" يعتمد على الارتفاع العالمي في أسعار السلع والمواد الغذائية المستوردة، وهذا ناتج عن عدة عوامل تتحمل السياسات الحكومية جزءا كبيرا منها:

أ- حيث يقول الخبير الاقتصادي نصر عبد الكريم ان "التضخم الاقتصادي في فلسطين مرتبط باقتصاديات العالم وبمدى تطور العلاقة بين الاستهلاك والانتاج، لذلك فان هذا التضخم ليس انتاجا فلسطينيا وانما مستورد من العالم مع السلع والبضائع وحجم التبادل التجاري بين فلسطين والعالم". وقلل من تأثير التضخم على فلسطين سوى في مسألة واحدة هي ارتفاع تكلفة أجور ورواتب موظفي القطاع العام، الأمر الذي سيزيد من قيمة فاتورة الرواتب بالرغم من ان زيادة الأسعار لا تتناسب مع نسبة زيادة غلاء المعيشة للعاملين في القطاعين العام والخاص ما أحدث ترديا في اوضاع المواطنين المعيشية والتأثر بالارتفاع المتواصل للأسعار. وقال: "لا توجد تداعيات أو انعكاسات على الحكومة في ظل حدوث زيادة في حجم التضخم لأن السلطة الوطنية هي مشغل ومستهلك ولا تنتج". واضاف: "في حال ارتفاع الرواتب فان السلطة ستلجأ الى الاقتراض أو خصخصة بعض الشركات التابعة لها وهذا سيحل المشكلة المالية لها ولكن سيفقدها مصادر ايراداتها المالية الذاتية مستقبلا لا سيما ان ايرادات المانحين تتراجع بشكل كبير وهذا الشيء سيخلق حالة عجز اضافية لخزينة الحكومة"." وفي حال مناقشة ظاهرة التضخم فانه يجب البحث عن أسبابه والعوامل المحلية التي تؤثر على الاقتصاد المحلي، ويجب هنا تجاوزها ومعرفة مدى تجاوزها (العوامل المؤثرة)". ويقول ان الحكومة قادرة على ضبط بعض الأشياء للحد من التداعيات الاقتصادية" معتبرا ان مشكلة التضخم ليست وليدة اللحظة بل تعود لعام 2007 اذ ان

ارتفاع أسعار السلع تراكم ولم يرافقه زيادة في الدخل الفردي ولا القومي بل حدث تآكل في هذا الدخل، اما تراجع أو بقي كما هو في ظل استمرار ارتفاع أسعار السلع (عبد الكريم، 2017).

ب- ويقول الدكتور نافذ أبو بكر بان هناك اربعة عوامل اساسية تجعل من ارتفاع الأسعار شديدة الحساسية للمواطن رغم ان الأرقام مستقرة بصورة اجمالية، والعوامل هي: محدودية الدخل والراتب للمواطن اذ ان معدل خط الفقر للفرد الفلسطيني هو 2300 شيكل وخط الفقر المدقع 1900 شيكل، وربع سكان فلسطين يعيشون تحت خط الفقر، 12% من السكان تحت الخطر المدقع، والحد الأدنى للأجور 1450 شيكلا، واذا حاولنا المقارنة مع اسرائيل فان خط الفقر عندهم 4500 شيكل في حين نجد الأسعار متشابهة عندنا وعندهم، وفي اشارة الى "تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، اذ اننا نستورد 90% من احتياجاتنا من السلع الأساسية من اسرائيل والخارج، أي ما يعادل 3,5 مليار دولار سنويا منها 1,5 مليار دولار للمحروقات من اسرائيل، في حين فان معدل دخل الفرد الاسرائيلي 32,000 دولار سنويا والفرد الفلسطيني 1670 دولارا سنويا، عدا عن ذلك فان اسرائيل توفر التأمينات الصحية والاجتماعية المتطورة التي تضاهي الخدمات في اوروبا"، وجود تداول أكثر من عملة يجعل ظاهرة التضخم أكثر، فنحن نتعامل بالدينار والشيكل والدولار، ونشتري بالدولار، وعندما يهبط الدولار لا تنخفض أسعار السلع لأننا نشتري بالدولار بعد تبديله بالشيكل، بمعنى انه على الجهتين تبقى الأسعار مرتفعة عندنا مقارنة بدول الجوار"، وان العبء المرتفع للضريبة يشكل مشكلة كبيرة على ايرادات المواطنين خاصة محدودي الدخل، علما ان 92% من ايرادات وزارة المالية وهي 4,2 مليار دولار سنويا تأتي من الضرائب على السلع الاستهلاكية والسجائر والمحروقات والجمارك". واضاف: "منذ عام 2013 ارتفعت أسعار الخضراوات الدرنية بنسبة 43%، والخضراوات بنسبة 31%، والبيض 12%، والغاز 6,5%، كما ارتفعت أسعار الكهرباء والأرز والدخان والتعليم والصحة وغيرها من

الخدمات، لذلك فان المواطن يشعر بأي ارتفاع بالأسعار، ومهما كانت نسبة الارتفاع بسبب محدودية دخله وغياب الرقابة الحكومية على الأسعار وغياب الدعم الحكومي للسلع، لذلك من الصعب المقارنة بين أسعار كيلو اللحمة في رام الله ونابلس مع عمان أو بقية دول المنطقة"(ابو بكر، 2017).

ت- حيث قال المحاريق وبحسب تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إن معدل التضخم في فلسطين، ارتفع بسبب ارتفاع أسعار وقود المنازل والسيارات والخضروات، وان إجمالي نسبة الضرائب المفروضة على ليتر الوقود تبلغ قرابة 55%، بينما هنالك 10% نسبة أرباح أصحاب محطات الوقود، و35% من السعر النهائي هو سعر الليتر المشترى من إسرائيل، وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب في العالم، وبناء على اتفاقية باريس فإن الأسعار في الاراضي الفلسطينية يجب ان تنخفض بنسبة 30%، وذلك لأن الاحتلال خفضها بنسبة 15% اضافة إلى هامش السعر في الاتفاقية ونسبته 15%، لكن يبدو ان السلطة اكتفت بنسبة 10% وذلك لأن ضرائب المحروقات تشكل أحد أهم الموارد لخزينة السلطة، مع ان اهم اسباب خفض التضخم الاقتصادي هو خفض اسعار المحروقات، فعندما خفضت السلطة اسعار المحروقات بنسبة 10% انخفضت نسبة التضخم، و المثال الثاني هو كما ذكرنا ان هناك انخفاض بنسبة التضخم بالقدس المحتلة وارتفاع في الضفة وغزة كون ان القدس تتبع اقتصاديا بالنسبة للمحروقات وغيرها الى اسرائيل وبعد خفض قيمة المحروقات بإسرائيل بنسبة 15% ادى هذا الى انخفاض نسبة التضخم، لذلك كان الاجدر بالحكومة خفض سعر المحروقات بنسبة 30% وليس 10% لتخفيف الأسعار كون ان المحروقات تعد العمود الفقري في تحديد مستوى المعيشة بالإضافة الى قيمة الضرائب، ولكن اذا كان السبب خفض بنسبة 10% من اجل زيادة خزينة الدولة، فانة حسب الاقتصاد ستعود هذه الأموال الى المواطنين من خلال تقديم الخدمات وغيرها، ولكن ما لا يفهم هو ارتفاع اسعار

السولار والغاز، حيث حسب بروتوكول باريس الاقتصادي، الناظم للعلاقة الاقتصادية بين الطرفين، يجمع الاراضي الفلسطينية واسرائيل بغلاف جمركي واحد، مع هوامش بسيطة للسلطة استخدامها لا يترك فرقاً ذا مغزى في كلفة المعيشة، رغم الفارق الهائل بين معدلي دخل الفرد الفلسطيني مقابل الفرد الاسرائيلي. وتنص اتفاقية باريس في الفقرة (أ) من البند (12) المتعلق بالمحروقات على أن تكون المقاييس الأردنية، كما هي محددة في الملحق "1" هي المعيار في استيراد منتجات البترول إلى المناطق، ويمكن للسلطة الفلسطينية أن تستورد بنزيناً للأسواق الفلسطينية في المناطق وفقاً لاحتياجات هذه السوق بشرط؛ 1. يتم تمييز لون البنزين عن ذلك المسوق في أسواق (إسرائيل). 2. تتخذ السلطة الفلسطينية كل الخطوات الضرورية لضمان عدم تسويق هذا البنزين في (إسرائيل). ب. الفارق في سعر البنزين النهائي للمستهلكين الإسرائيليين والمستهلكين في المناطق يجب ألاّ يتجاوز 15% من السعر النهائي الرسمي للمستهلك في (إسرائيل)، وللسلطة الفلسطينية الحق في تحديد أسعار منتجات النفط في المناطق ما عدا البنزين، اهم بند ذكر في بروتوكول باريس هو (2- ب) المتعلق بالمحروقات وبالتحديد هو(للسلطة الفلسطينية الحق في تحديد أسعار منتجات النفط في المناطق ما عدا البنزين، أي ان السولار والغاز والكاز يتم التحكم بالتسعيرة وفرض الضريبة عليه من قبل السلطة الفلسطينية ولا تتدخل اسرائيل بهما، ونجد ان اسعار السولار والغاز لا يتطابق والواقع الاقتصادي الفلسطيني ويتم التعامل معهما كما يتم التعامل مع البنزين المقيد بشروط بروتوكول باريس، وبهذا الخصوص كان الاجدر بالسلطة الفلسطينية خفض نسبة الضريبة على كل من السولار والغاز المنزلي، كون أن نقل المنتجات والبضائع الفلسطينية بين المدن الفلسطينية يتم من خلال شاحنات تعمل على السولار، فلو اقدمت السلطة على خفض اسعار السولار قد يساعد هذا على خفض أسعار المواد الغذائية، وخصوصا ان النقل البري وبالشاحنات يصنف من اغلى انواع النقل، وايضا خفض

اسعار الغاز المنزلي يجب خفض اسعاره لانه ينهك المواطن، فاذا خفض السولار والغاز فان كثيرا من المواطنين سيعتمدون على السيارات بالسولار وستقل نسبة السيارات بالبنزين وبالتالي تقل عملية احتكار اسرائيل للبنزين داخل السوق الفلسطيني (المحاريق، 2015).

ث-وتصف دراسة الرضيع الاقتصاد الفلسطيني بانه اقتصاد تابع للاقتصاد الاسرائيلي ومقيدا باتفاقيات اوسلو وباريس لا يمتلك مقومات للصمود كذلك تفتقر السلطة الفلسطينية لاتباع سياسة مالية مناسبة لمكافحة التضخم وكبح جماحه كذلك عدم توفر سياسات نقدية تستطيع التحكم بمستويات الاسعار، لذلك فنلاحظ ان معلات التضخم هي غالبا بسبب سياسات الاغلاق والحصار والذي ينجم عنها نقص المعروض من السلع، وكذلك حالة التضخم السائدة باسرائيل، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية والتي القت بظلالها على زيادة الاستهلاك والانفاق وزيادة حجم الطلب الكلي دون ان يرافقه زيادة في العرض، واستطاعت اسرائيل نقل اعباء التضخم للاقتصاد الفلسطيني وهذا يؤكد ضعف الاقتصاد الفلسطيني، اضافة للانقسام السياسي الفلسطيني (الرضيع، 2014).

ج- تشير التقارير الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ان التضخم في فلسطين مستورد ويتأثر بشكل كبير بالأسعار العالمية للنفط والسلع الغذائية، خصوصا وان الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الواردات من اسعار قد تكون متأثرة بالتضخم في بلد المنشأ وهذه الدول هي في الاغلب اسرائيل والاردن نظرا للترابط الجغرافي والسياسي والاقتصادي مع هذه الدول اضافة الى استخدام السلطة الفلسطينية لعملات هذه الدول محليا حيث يتم تداولها في سوق النقد الفلسطيني، نضيف الى ذلك ان اعتماد السلطة الفلسطينية على عدة عملات اجنبية للتداول منها الدولار الامريكي والدينار الاردني والشيكل الاسرائيلي وعدم امتلاكها عملة خاصة بها، ادى الى استيراد الاراضي الفلسطينية لمشاكل التضخم التي تعاني منها هذه الدول والتي تتعلق بانخفاض القيمة الشرائية لهذه العملات مع مرور الزمن.

ح- ويقول نوفل بان الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بشكل مباشر بالاقتصاد الاسرائيلي، حيث في مجال التبادل التجاري، نجحت اسرائيل بنقل اعباء التضخم من اقتصادها الى الاقتصاد الفلسطيني، فهذا يؤكد مدى التأثير وتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، ومحدودية قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على انتهاج سياستها الاقتصادية وخصوصا سياستها المالية، لتخفيف من وطأة ارتفاع الاسعار، يلاحظ ان الاسعار في اسرائيل ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني، فمخاطر الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد الاسرائيل، قد تؤثر على نمو الاقتصاد الفلسطيني خصوصا وان التضخم يؤدي الى انخفاض حجم المدخرات نظرا لانخفاض القوة الشرائية للنقود لان المعاملات اليومية في الاراضي الفلسطينية تتم بالشيكل الاسرائيلي، فيتخلص الجميع لما بحوزتهم من نقود، مما يؤثر سلبا على الاستثمار والاستهلاك.

خ- ويقول اسامة نوفل يعود الارتفاع في الأسعار في فلسطين إلى عاملين، الأول اشتراط اتفاقية باريس الاقتصادية على التعامل بالشيكل الاسرائيلي، مما عكس ذلك سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، حيث تحملت الأراضي الفلسطينية أعباء التضخم في اسرائيل، والثاني يعود إلى زيادة عرض النقد وبخاصة من المنح والمساعدات حيث أصبح الانفاق الاستهلاكي أكبر من الناتج المحلي، إلا أنه في الفترة الأخيرة، بدأ معدل التضخم بالانخفاض نتيجة لانخفاضه في اسرائيل وانخفاض حجم المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني(نوفل، 2014).

3.3 تطور السياسة المالية في فلسطين خلال الفترة 1994-2015:

1.3.3 النظام المالي في فلسطين:

تعرض النظام المالي الفلسطيني خلال هذه الفترة الى صدمات عنيفة نجم عنها تراجع حاد في الاداء الاقتصادي، وما ترتب على ذلك من انخفاض خطير في امكانيات تحصيل الايرادات بشتى

مكوناتها، وعن احتجاز اسرائيل للعائدات الضريبية الفلسطينية، ومن تقييد لحركة الأشخاص والبضائع، ونظام منع التجول والعزل والحصار، وذلك بالإضافة الى ما الحقته عمليات اعادة احتلال المدن الفلسطينية من دمار في البنية الأساسية وممتلكات القطاع الخاص، بما فيها الأراضي الزراعية والمنشآت الصناعية، وتسعى السياسة المالية الى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية الكلية من خلال السياسات الضريبية وسياسات الانفاق العام، بالاضافة الى سياسة الدين العام وحالة الموازنة المقبولة اقتصاديا وماليا واجتماعيا، والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة (علاونة، 2014):

2.3.2 التطور الكمي لادوات السياسة المالية الفلسطينية 1994-2015

نستعرض في هذا الجزء وباختصار التطورات الكمية للمالية العامة في فلسطين والمتمثلة في: 1- الايرادات (الايرادات الضريبية والمنح والمساعدات) 2- والانفاق العام 3- و حالة الموازنة 4- والدين العام.

1.2.3.3 تطور الايرادات العامة في فلسطين خلال الفترة 1994-2015:

تعرف الايرادات العامة على أنها: الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة على شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة، بهدف اشباع الحاجات العامة، وادارة النشاط الاقتصادي في الدولة، وتقسم الايرادات العامة من حيث مصدرها الى ثلاثة أقسام: ويمثل القسم الأول: الايرادات المحلية التي تحصل من مختلف المصادر المحلية، وتتضمن الايرادات الضريبية بما فيها المقاصة والايرادات غير الضريبية، والقسم الثاني: ايرادات الاستثمارات الحكومية الدومين، والقسم الثالث: الايرادات الخارجية المتمثلة في الديون والمساعدات المالية والاعانات التي تلقاها الدولة من مختلف المصادر، وفي هذا الجزء من الدراسة سنركز على الايرادات الضريبية كونها اداة اساسية ومهمة

من ادوات السياسة المالية، كما سنستعرض الايرادات الخارجية المتمثلة في الـــديون والمســـاعدات والمنح الخارجية، التي تتلقها الدولة من مصادر مختلفة.

جدول رقم (4.3) يمثل تطور الايرادات في فلسطين للفترة 1996-2015

القيمة بالمليون دولار

البيـــان	مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح	معدل النمو لصافي الايرادات العامة والمنح	صافي الإيرادات	معدل النمو لصافي الايرادات العامة
1996	937.0		645.5	
1997	1,075.4	15%	807.2	25%
1998	1,104.7	3%	868.4	8%
1999	1,186.5	7%	941.5	8%
2000	1,449.0	22%	939.0	0%
2001	1,122.0	-23%	273.0	-71%
2002	987.0	-12%	290.0	6%
2003	1,367.0	39%	747.0	158%
2004	1,403.0	3%	1,050.0	41%
2005	2,006.0	43%	1,370.0	30%
2006	1,741.0	-13%	722.0	-47%
2007	2,938.0	69%	1,616.0	124%
2008	3,757.8	28%	1,779.7	10%
2009	2,950.4	-21%	1,548.6	-13%
2010	3,055.7	4%	1,845.4	19%
2011	3,160.3	3%	2,177.0	18%
2012	3,172.3	0%	2,240.1	3%
2013	3,677.9	16%	2,319.9	4%
2014	4,021.7	9%	2,791.2	20%
2015	2,891.4	-28%	2,891.4	4%

الجدول من اعداد الباحث و المصدر: سلطة النقد وجهاز الاحصاء المركزي

وعند دراسة جدول رقم (4.3) نجد أن الفترة التأسيسية شهدت ارتفاعا في الايرادات العامة الفعلية بحوالي 11.75% سنويا، ثم انخفضت قليلا (بحوالي 0.23%) في العام 2000 نتيجة اندلاع انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من العام، وتعرض فلسطين الى حصارا اسرائيليا شديدا على

الشعب الفلسطيني بالإضافة الى اجراءات قمعية شديدة شلت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية).

ثم انهارت الايرادات العامة خلال العام 2001 بحوالي 71% ، بسبب الاجتياحات الاسرائيلية والاغلاقات وفرض منع التجول وضعف النشاط الاقتصادي بشكل عام، لتصل الى أدنى مستوياتها (273 مليون دولار)، وتعود للارتفاع قليلا في العام 2002 (الى 290 مليون دولار) ثم عاودت الايرادات العامة الارتفاع بصورة كبيرة حتى العام 2005، وخاصة العام 2003 حيث شهد اعلى ارتفاع بنسبة 158% مقارنة مع العام الذي يسبقه، وبعد التفاهمات السياسية التي أعقبت الاقتحام الاسرائيلي لأراضي الفلسطينية، وبلغ المعدل السنوي للارتفاع حوالي 58.75% سنويا، لتصل الى 1370مليون دولار، مرتفعة عما كانت عليه في العام 1999 بحوالي 37.5%، ثم انهارت الايرادات العامة الفعلية مرة أخرى بحوالي 60% في العام 2006 (لتصل الى 722 مليون دولار) وهو العام الذي بدأ فيه الحصار الاقتصادي والمالي والسياسي على الشعب الفلسطيني وحكومته المنتخبة، ثم ارتفعت بصورة واضحة في العامين 2007 و2008 ثم انخفضت في العام 2009 وبعدها بلغ المعدل السنوي للارتفاع حوالي 11.2% سنويا حتى العام 2014، وكان الارتفاع في الفترة 2009-2011 أسرع، وبمعدل 13.4% سنويا تقريبا ، ومتباطئا بمعدل 9.7% سنويا للفترة 2011-2015 . ويعود ذلك الى التباطؤ الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة . ويلاحظ أن قدرة وزارة المالية الفلسطينية على التنبؤ في الايرادات العامة تحسنت عبر السنين باستثناء سنوات الأزمة الخانقة والتي يصعب فيها على المؤسسات العامة الفلسطينية العمل في ظل العدوان الاسرائيلي واجراءاته القمعية (عبد الرازق، 2016).

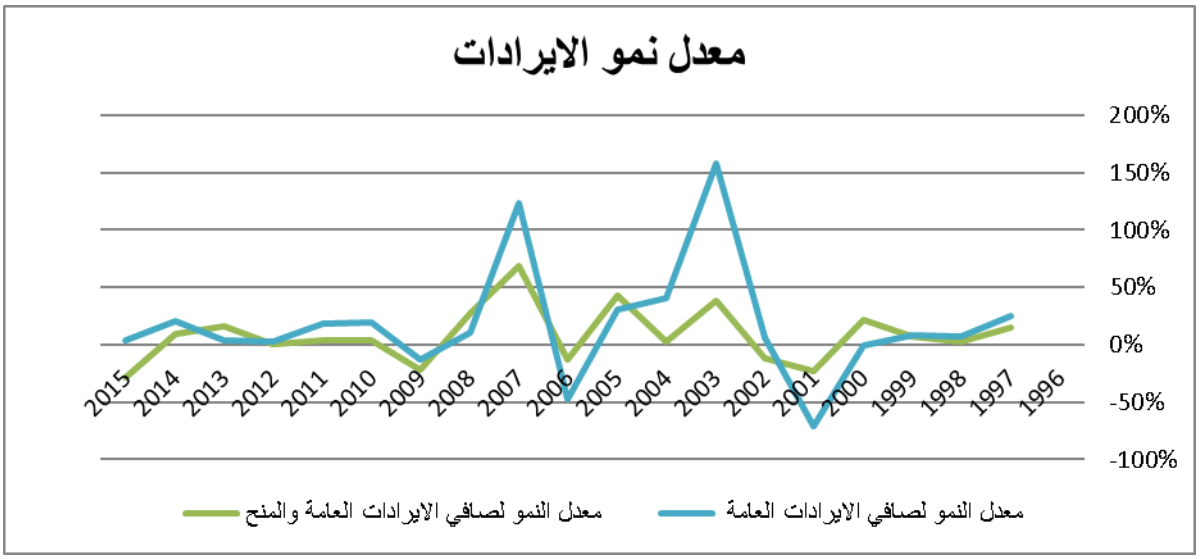

الشكل من اعداد الباحث، والمصدر وزارة المالية.

شكل رقم (4.3) يمثل معدل نمو الايرادات العامة للفترة 1996-2015

وبالرجوع الى شكل رقم (4.3) نلاحظ التذبذب في الايرادات العامة، يرجع للاوضاع السياسة التي يمر فيها الاقتصاد الفلسطيني، حيث ان ارتفاع الحصيلة الضريبية كان في الاوقات التي شهد فيها الاقتصاد الفلسطيني استقرار نسبي سياسي، والفترات التي شهدت انخفاض في الحصيلة الضريبية كانت في الفترات التي شهدت فيها الاراضي الفلسطينية توترا سياسيا عاليا.

1.1.2.3.3 الايرادات الضريبية في فلسطين من 1996-2015

1.1.1.2.3.3 النظام الضريبي 1995-2015:

النظام الضريبي: يقصد بالنظام الضريبي أنواع الضرائب التي تفرض في دولة معينة في وقت معين، ويختلف النظام الضريبي من دولة لأخرى حسب النظام السياسي والاقتصادي السائد في كل منها، ويتوقف نجاح الدولة في اختيار النظام الضريبي الأمثل على معرفة كاملة بإيديولوجيات المجتمع وكافة أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى تفهم متعمق بالأسس العلمية لرسم السياسة الضريبية (عواد، 2013)، وأشارت دراسة سابقة (النقيب، 1999) الى أن النظام الضريبي الفلسطيني لا يتفق مع قاعدة العدالة المجتمعية والتي عادة

ما تحكم محاولات تطوير الأنظمة الضريبية، وتعني العدالة هنا أن تدفع الفئة الأوفر حظا في المجتمع النسبة الأعلى من الحصيلة الضريبية، حينها يقال أن النظام الضريبي نظام تصاعدي حيث كلما زاد الدخل أو عائد النشاط الاقتصادي كلما زاد معدل الضريبة المدفوعة، وفي حال ثبت معدل الضريبة مع تغير الدخل وتغير النشاط الاقتصادي يقال أن النظام الضريبي نسبي خطي، وأما في حال تراجع معدل الضريبة مع ارتفاع الدخل أو ارتفاع مردود النشاط الاقتصادي عندها يكون النظام الاقتصادي انكفائي، ورغم وجود ضريبة دخل تصاعدية (فئات ضريبية ويزيد معدل الضريبة مع ارتفاع الدخل وتحسب الضريبة بالأسلوب الحدي)، الا أن انحسار حصة ضريبة الدخل من الايرادات العامة الاجمالية والاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة وخاصة أن ضريبة القيمة المضافة المفروضة على جميع السلع والخدمات وبذات النسبة، يجعل النظام الضريبي الفلسطيني بعمومه انكفائيا، حيث من المعروف في الأدبيات أن الضرائب غير المباشرة انكفائية بينما ضرائب الدخل التي تعتمد الفئات والمعدلات المتزايدة تكون تصاعدية (عبد الرازق، 2016).

ويتضح ان الضرائب الفلسطينية وكما هو متوقع تتزايد بارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، ويعاني النظام الضريبي الفلسطيني من مشاكل متعددة أهمها عدم ملائمة الاطار القانوني الذي يعود (باستثناء قانون ضريبة الدخل) الى حقب تاريخية سابقة، بعض القوانين (كقانون ضريبة الأملاك) يعود الى فترة الادارة الأردنية للضفة الغربية والادارة المصرية لقطاع غزة، وبعضها الآخر (الضرائب غير المباشرة؛ القيمة المضافة والجمارك و ....) يعود الى فترة الاحتلال الاسرائيلي، و قد ساهم ذلك في تفاقم مشكلة التهرب الضريبي في المجتمع الفلسطيني وخاصة ذلك الجزء المتمثل بعدم الافصاح الدقيق عن النشاط الاقتصادي، وهو ارث من فترة الاحتلال حيث كان التهرب الضريبي يعتبر من أعمال المقاومة الوطنية، وتشير التقارير الى أن التهرب الضريبي ظاهرة منتشرة في الاقتصاد الفلسطيني، ورغم قلة الدراسات العلمية التي تقدر نسبة التهرب، الا أن

تقديراتها تتراوح بين 30% و65% من اجمالي الضرائب المحلية (امان،2011). عدا عن ذلك، فان ايرادات المقاصة تعاني أيضا من التهرب الضريبي بالإضافة الى معاناتها من مشكلة التسرب الناجم عن ماهية نظامها واجراءاتها، وبالإضافة الى ذلك، هناك شكوك قوية حول اتصاف النظام الضريبي الفلسطيني بالخصائص المرغوبة في الأنظمة الضريبية. فقد عددت الدراسات المختلفة خصائص مرغوبة للنظام الضريبي اعتمدتها هيئة الرقابة والمساءلة في مناطق مختلفة من العالم. وهذه الخصائص تشمل (صالح، 2007):

- المساواة والعدالة والموثوقية من الجمهور .
- البساطة والوضوح والشفافية .
- الكفاءة الاقتصادية والمرونة .
- اليقينية والملائمة والحياد .
- قلة كلفة التحصيل ، وقلة كلفة الادارة والاحتساب .
- صعوبة التهرب الضريبي و /أو عدم الامتثال الضريبي وارتفاع تكلفته ومخاطره .

2.1.1.2.3.3 تطور الايرادات الضريبية في فلسطين للفترة 1994-2015

ينظم اتفاق باريس الاقتصادي الصلاحيات الفلسطينية بخصوص الضرائب المباشرة وغير المباشرة وفي حين منح الاتفاق كامل الصلاحيات للسلطة الفلسطينية فيما يخص الضرائب المباشرة، الا أنه قيد صلاحياتها في الضرائب غير المباشرة بشكل كبير (علاونة، 2014)، وتشمل الضرائب المباشرة: ضريبة الدخل على الأشخاص والأعمال والشركات (ضريبة الأرباح) وضريبة الأملاك وغيرها، أما الضرائب غير المباشرة فتلك المتعلقة بالقيمة المضافة والجمارك والشراء وغيرها، وتشكل الضرائب المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية (علاونة، 2014):

جدول رقم (5.3) تطور الايرادات الضريبية للفترة 1996-2015 القيمة بالمليون دولار

البيان	Gdp	الضرائب	ض.م.%	ض.غ.م %	ض.م	ض.غ.م	عبء.ض.م	عبء.ض.غ.م
1995	3283							
1996	3410	560	8%	92%	44.76	514.80	1.3%	15.1%
1997	3760	689	8%	92%	55.12	633.87	1.5%	16.9%
1998	4068	772	8%	92%	61.73	709.85	1.5%	17.5%
1999	4271	828	8%	92%	66.20	761.33	1.5%	17.8%
2 00	4314	828	8%	92%	66.24	761.76	1.5%	17.7%
2001	4004	181	8%	92%	14.48	166.52	0.4%	4.2%
2002	3556	208	8%	92%	16.64	191.36	0.5%	5.4%
2003	3968	623	9%	91%	52.96	566.93	1.3%	14.3%
2004	4329	904	8%	92%	73.58	831.68	1.7%	19.2%
2005	4832	1125	9%	91%	96.04	1023.75	2.0%	21.2%
2006	4910	565	10%	90%	57.95	508.50	1.2%	10.4%
2007	5506	1494	7%	93%	97.43	1389.42	1.8%	25.2%
2008	6674	1293.5	6%	94%	77.61	1215.89	1.2%	18.2%
2009	7268	1265.	6%	94%	75.90	1189.10	1.0%	16.4%
2010	8913	1590.9	9%	91%	143.18	1447.72	1.6%	16.2%
2011	10465	1957.7	8%	92%	156.62	1801.12	1.5%	17.2%
2012	11279	2008.06	9%	91%	180.73	1827.34	1.6%	16.2%
2013	12476	2065.51	9%	91%	185.90	1879.62	1.5%	15.1%
2014	12716	2520.70	8%	92%	201.66	2319.05	1.6%	18.2%
2015	12503	2653.49	7%	93%	185.74	2467.75	1.5%	19.7%

الجدول من اعداد الباحث مصدر البيانات وزارة المالية، وعلاونة، نشاة المالية العامة الفلسطينية وتطوره، االبيانات تقريبية

ويوضح الشكل رقم (5.3) تطور حصيلة صافي الايرادات الضريبية في فلسطين، حيث ارتفعت حصيلة صافي الايرادات الضريبية من 560 مليون دولار عام 1995، الى 2653 مليون دولار عام 2015 أي بزيادة 2093 مليون دولار، وبلغ اعلى ايراد للضرائب 2653 ملون دولار تقريبا عام 2015 خلال فترة 1995-2015، وذلك نتيجة لسياسات الحكومة في تحسين ظروف الجباية ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة، وبلغ اقل ايراد للضرائب 181 مليون دولار و202 مليون دولار سنة

2001 و2002 على التوالي، وذلك نتيجة للانتفاضة وصعوبة الجباية وتوقف كثير من القطاعات الانتاجية عن الانتاج ولفترات طويلة، ويمكن تقسيم الضرائب الى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة:

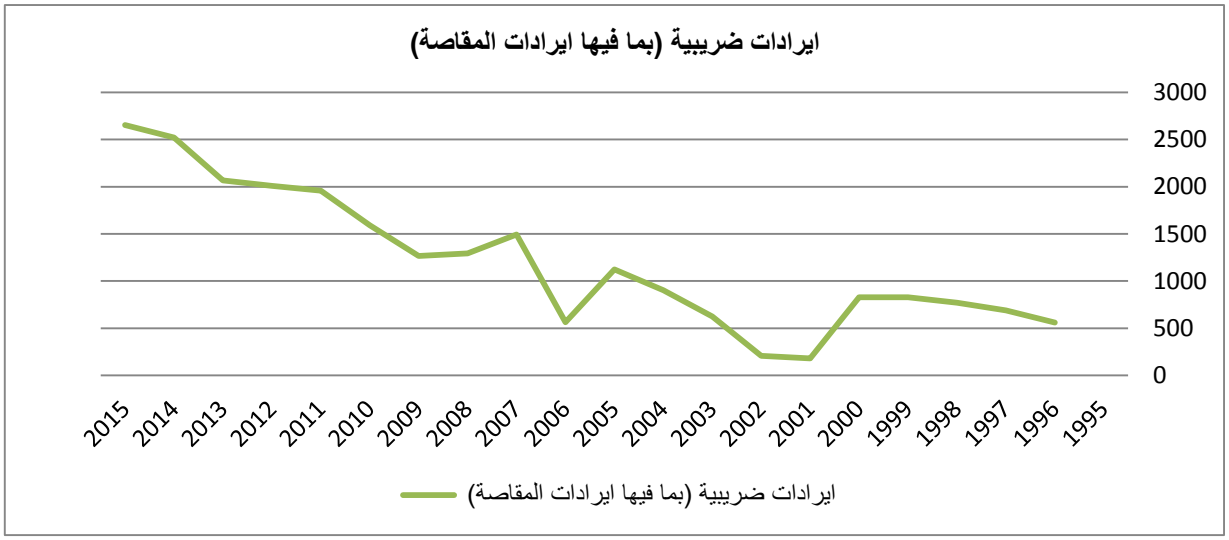

الشكل من اعداد الباحث، المصدر : سلطة النقد و جهاز الاحصاء المركزي

شكل رقم (5.3) حصيلة الايرادات الضريبية بما فيها المقاصة من 1995-2015

1- الضرائب المباشرة:

أ- **تقسيمات الضرائب المباشرة:** وتقسم الضرائب المباشرة في فلسطين الى ضريبة الدخل، والضريبة على راس المال، والضريبة على الاملاك :

1) ضريبة الدخل: قامت السلطة الوطنية بتعديل قانون ضريبة الدخل مرات كثيرة بصورة تجعل الأمر يميل الى الفوضى القانونية، فقد تم تغيير معدلات ومديات وأعداد الفئات أو الشرائح الضريبية لكل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والاعفاءات والتنزيلات من الدخل الخاضع للضريبة عدة مرات، مما يؤدي الى عدم استقرار بضر بالاستثمار والنشاط الاقتصادي وسوق العمل، لاشك أن التعديلات للقوانين الضريبية وغيرها مطلوبة كل فترة وفترة، الا أنها يجب أن تكون مبنية على دراسات معمقة ولتحقيق أهداف واضحة ومرتبطة بالأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية، بالنسبة

لفئات ضريبة الدخل ومعدلاتها حاليا، وبحسب الدخل الخاضع للضريبة بعد تنزيلات متنوعة للأشخاص العاديين والمعنويين، ثم يعفى من ضريبة الدخل كل شخص عادي دخله خاضع للضريبة مقدار 36000 شيكل أو أقل (الفئة الصفرية)، وتدفع الأعمال والشركات (الشخص المعنوي) بحسب التعديل الأخير ضريبة أرباح تبلغ 15%، وتزيد هذه النسبة على أرباح الشركات صاحبة الامتياز و"الاحتكار المرخص" الى 20%، وتحسب الأرباح لأغراض الضريبة بعد تنزيلات واعفاءات متنوعة (قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، 2015). وبمقارنة مع قانون ضريبة الدخل للعام 2011 (قرار بقانون رقم 8 لعام 2011)، بقى تعريف الدخل الخاضع للضريبة كما كان، وتم رفع الدخل المعفى للأشخاص من 30000 شيكل وتم توسيع مدى الفئات الدخلية وبقي عددها 3، وبقيت معدلات الضريبة كما هي، وبالمحصلة تم تخفيض العبء الضريبي على الدخل للشخص العادي وكان هذا التخفيض أكبر لصالح الفئات الأعلى دخلا، أي أن نظام ضريبة الدخل الفلسطيني أصبح بعد تعديلات العام 2015 أقل تصاعدية من قبل وهذا يؤدي الى تقليص العدالة الضريبية التي تعد أحد أهداف قوانين ضريبة الدخل ومن المتوقع أن تزداد الفجوات الدخلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وعند مقارنة هذه التعديلات الأخيرة (2015) على ضريبة الدخل مع تلك التي أقرت في العام 2012، نجد أن التعديلات الأخيرة أدت الى تخفيض العبء الضريبي بصورة أكبر (من التخفيض الذي حصل على العام 2011) وأنها مالت أكثر لصالح الأعلى دخلا، أي أن تعديلات العام 2012 كانت أكثر عدالة من تعديلات العام 2015، أما بالنسبة للأشخاص المعنويين، فقد كانت الضريبة على جميع الأشخاص المعنويين 15% من الأرباح (الخاضعة للضريبة) وزاد العبء على تلك الشركات ذات الامتيازات الخاصة الى (20%)، وفي دراسة آثار التعديلات التي حصلت على قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، خلال الفترة منذ اصداره عام 2004، وعلى الأداء الاقتصادي الكلي أو الجزئي أمر غير ممكن لكثرة هذه التعديلات وقصر الفترة الزمنية التي حدثت فيها، فبيانات حصيلة ضريبة الدخل

متوفرة لفترة محدودة فقط، ولا يمكن ربط التغيرات فيها من سنة الى أخرى بالتغيرات القانونية وفصلها عن المؤشرات الأخرى التي تؤدي الى تغيير حصيلة ضريبة الدخل مثل الناتج المحلي الاجمالي والنمو فيه ومؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي الأخرى، تستطيع نظريا أن نتوقع أن التعديلات الأخيرة والتي خففت العبء الضريبي على الأشخاص العاديين وثبتته على الأشخاص المعنويين بشكل عام وزادته على الشركات ذات الامتيازات الخاصة من الناحية النظرية أن تعمل على ارتفاع الاستهلاك العائلي وبالتالي تنشيط الاقتصاد الكلي، واستنتجت بعض التقارير الأولية أن التعديلات المتكررة لقانون ضريبة الدخل لم يكن لها تأثير ايجابي على الايرادات العامة، حيث تراوحت مساهمة ضريبة الدخل في الايرادات الكلية في الفترة 2011-2014 بين 6%-8% (عبد الرازق، 2016).

2) **الضرائب على رأس المال:** تعرف الضريبة على رأس المال بأنها: الضريبة التي تفرض على اقتناء المال وتملكه، بغض النظر عن كونه أنتج أم لم ينتج، ويدخل ضمن ذلك الضرائب على الممتلكات والعقارات والأراضي، بالاضافة الى الضرائب التي تفرض على الأرباح الناجمة من الأدوات المالية، مثل الأسهم والسندات والمتاجرة بالعقارات وغيرها، وقد أعفى قانون ضريبة الدخل رقم 25 لسنة 1964 هذا الدخل من دفع الضريبة، الا أن قانون ضريبة الدخل الفلسطينية لعام 2004 ولعام 2011 عاد وفرض الضرائب على الدخل الناجم من رأس المال بشكل محدود وفقا لآلية محددة.

3) **ضريبة الأملاك:** حكم هذه الضريبة في الضفة الغربية العديد من القوانين المتعاقبة، أهمها: قانون ضريبة الأبنية والأراضي لعام 1926م، وقانون ضريبة الأراضي الانجليزي عام 1938، الذي أخضع الأراضي خارج حدود البلديات الى الضريبة، وذلك حسب فئات ضريبة معينة، تتفاوت بتفاوت طبيعة الأرض، (بعلية، زيتون، صخرية، سقي، ...الخ)، هذا وقد أعفيت الأراضي الصخرية من الضريبة حسب هذا القانون، وبالنسبة لضريبة الأملاك، فما زال الاقتصاد الفلسطيني ينقصه قانون أملاك

فلسطيني، فالضفة الغربية ما زالت تعتمد قانون ضريبة الأملاك الأردني لعام 1954، ومازال قطاع غزة يخضع للقانون المصري لعام 1940، ويحتاج موضوع ضريبة الأملاك الى دراسة مستفيضة للعمل على تعديل أنظمة وعائها الضريبي ومعدلاتها، ويمكن ان يؤدي ذلك الى زيادة ملحوظة في ايرادات سلطات الحكم المحلي والحكومة المركزية. ولابد في ذلك من مراعاة الفوارق التنموية بين المناطق الجغرافية المختلفة بحيث ترتفع معدلات ضريبة الأملاك بارتفاع مستويات الحياة وقيمة الأملاك.

ب-التطور الكمي للضرائب المباشرة:

يشكل الشكل رقم (6.3) تطور الايرادات الضريبية المباشرة ونسبتها من صافي الضرائب الكلية في فلسطين، حيث نمت الايرادات الضريبية المباشرة اربعة اضعاف، وكانت الحصيلة الضريبية 45 مليون دولار سنة 1995، وتطورت الى 186 مليون دولار سنة 2015 أي بزيادة 141 مليون دولار، وبلغ اعلى ايراد للضرائب 186 مليون دولار تقريبا سنة 2015، نتيجة لسياسات الحكومة في تحسين الجباية، وبلغ اقل ايراد للضرائب 181 مليون دولار و202 مليون دولار سنة 2001 و2002 على التوالي، وذلك نتيجة للانتفاضة وصعوبة الجباية وتوقف كثير من القطاعات الانتاجية عن الانتاج ولفترات طويلة، وبلغت نسبة الضرائب المباشرة من الايرادات الضريبية 8% سنة 1996 وتراجعت النسبة الى 7% سنة 2015، ويرجع التراجع لزيادة الضرائب غير المباشرة، ونلاحظ التذبذب في النسبة على مر سنوات الدراسة ولكنها بقيت ما بين 6% و10% من صافي الضرائب الاجمالية.

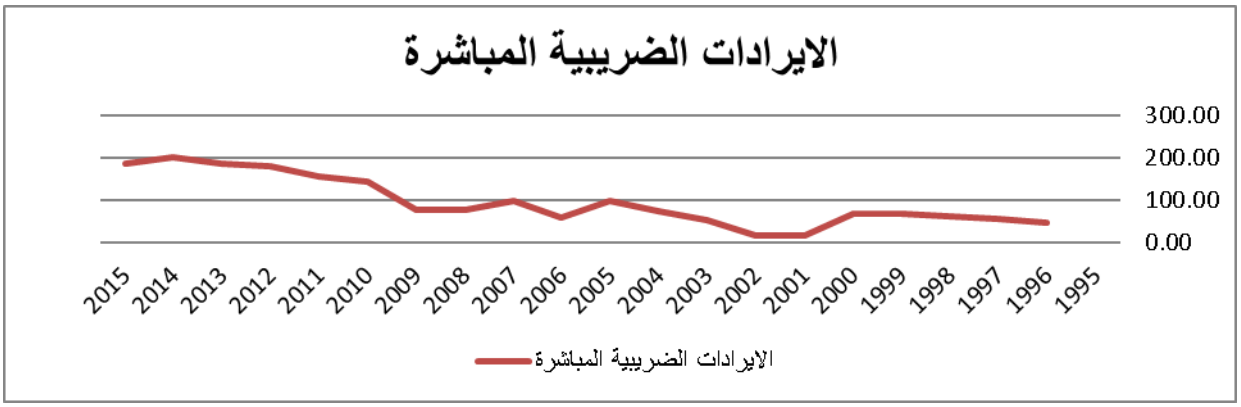

الشكل من اعداد الباحث، المصدر وزارة المالية والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

شكل رقم (6.3) الايرادات الضريبية المباشرة من 1994-2015

ت-**عبء الضريبة المباشرة:** يمثل العبء الضريبي للضريبة المباشرة، نسبة الضرائب المباشرة الى الناتج الاجمالي المحلي(علاونة، 2003)، ونلاحظ من خلال تحليل شكل (7.3)، ان العبء الضريبي شكل ما نسبته 1.3% من الناتج الاجمالي المحلي لسنة 1996 وتطور الى نسبة 1.5% 2015 من الناتج الاجمالي المحلي وبمعدل سنوي 1.4% خلال فترة الدراسة، حيث كانت اعلى نسبة للعبء الضريبي 2% و1.8% لسنتي 2005 و2007 على التوالي، وكانت اقل نسبة للعبء الضريبي 0.4% و0.5% لسنتي 2001 و2002 ونلاحظ ان الايرادات الضريبية المباشرة قليلة جدا، مما يجعلها ضعيفة في التاثير في النشاط الاقتصادي، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

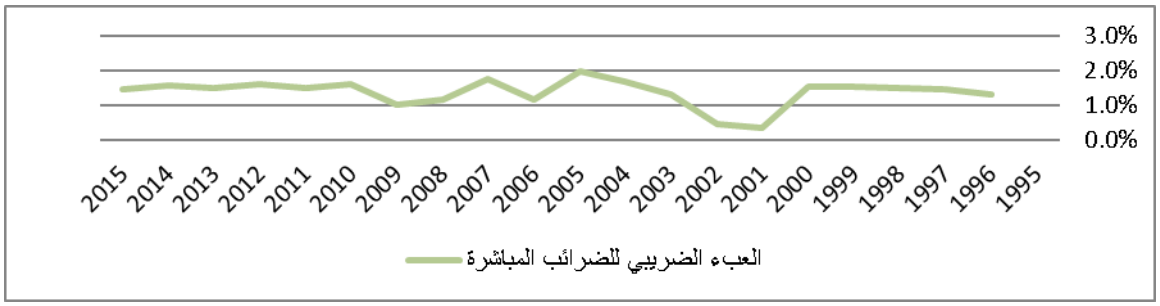

الشكل من اعداد الباحث، المصدر وزارة المالية و الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

شكل رقم (7.3) عبء الضريبة المباشرة 1995-2015

2- **الضرائب غير المباشرة :**

أ- تقسيمات الضرائب غير المباشرة: تقسم الضرائب غير المباشرة في فلسطين الى ضريبة القيمة المضافة وضريبة التداول وضريبة المكوس ورسوم الجمارك واخرى:

1) **الضرائب على الانفاق ضريبة القيمة المضافة:** تعد الضرائب على الانفاق؛ احدى أنواع الضرائب غير المباشرة الرئيسية التي تمتاز بسرعة جبايتها، فهي تفرض على الأشخاص عند استخدام دخولهم لسد حاجاتهم بشرائهم السلع والخدمات، وهي تجبى بزيادة سعر السلع بمقدار هذه الضريبة، وتسمى الضريبة بالعمياء، حيث أنها لا تميز بين الفقراء والأغنياء وانما تفرض على السلع والخدمات، لذا فهي لا تتمتع بالعدالة الضريبية والاجتماعية، وللضريبة على الانفاق عدة أنواع هي؛ الضرائب النوعية على النفقات، الضرائب على السلع الأساسية، والضرائب على السلع ذات الاستعمال الشائع، والضرائب على السلع الكمالية، والضريبة العامة على النفقات، وضريبة القيمة المضافة، وتفرض السلطة الوطنية الفلسطينية ضريبة القيمة المضافة بشكل عام على جميع الصفقات، سواء عن بيع بضاعة أو تقديم خدمات أو استيراد بضائع، حيث يحصل المشغل من زبائنه لقاء بيع بضاعة أو تقديم خدمة، بالاضافة الى قيمة البضاعة أو تقديم الخدمة، ضريبة بمقدار نسبة ضريبة المدخلات، وتسمى هذه الضريبة ضريبة الصفقات، هذا ويدفع المشغل لقاء شراء كل بضاعة أو تلقي خدمة ضريبة بنسبة محددة عن قيمة الصفقة أو الخدمة، وهذا ما يسمى بضريبة المدخلات، وتكون الحصيلة الضريبية التي تجبيها الدولة من كل مكلف هي الفرق بين ضريبة الصفقات وضريبة المدخلات **الضرائب على التداول والتصرفات:** تتخذ الصور التي جبى بها هذه الضرائب اشكالا عدة، فقد تجبى من خلال لصق طوابع على المستندات أو نقدا، ومن الأمثلة الحية على هذا النوع، ضريبة الطابع وضرائب التسجيل، يأتي ذلك على الرغم من أن معظم التشريعات المالية العربية والأجنبية تطلق عليه تسمية رسوم، ولكن ما يجعلها ضريبة

وليست رسوما برأي الكاتب أن قيمة هذا النوع من الضرائب أصبحت تفوق الخدمة التي تؤدي نظيرها، ولا علاقة لها بتكاليف الخدمة التي تؤديها، ولا يؤخذ بالحسبان مقدار المنفعة التي تعود على دافعها (علاونة، 2014).

2) **ضريبة الرسوم الجمركية والمكوس:** تم تنظيم الضريبة الجمركية المدفوعة على العديد من السلع، ضمن القوانين رقم 29 لسنة 1929 ورقم 47 لسنة 1932 ورقم 30 لسنة 1934 ورقم 55 لسنة 1939، ونصت هذه القوانين على ضرورة دفع مكوس جمركية على صناعة أو استيراد الكبريت وورق اللعب في فلسطين، حيث اختلفت الرسوم بحسب حجم علبة الكبريت، وبصورة عامة حددت المكوس بحوالي 100 مليم عن كل 7500 ثقاب من الكبريت، كما وفرضت القوانين رقم 38 لسنة 1926، وقانون رقم 26 لسنة 1934، وقانون رقم 3 لسنة 1938 وضع البندرول على ورق اللعب عند استيراده أو انتاجه، حيث كان يتوجب على المستورد الحصول على البندرول من وزارة المالية أو دائرة الجمارك.

3) **ايرادات المقاصة للفترة 1996-2015:** يبين الشكل رقم (8.3) أن تقديرات وزارة المالية لايرادات عملية المقاصة مع اسرائيل تخضع لآلية تقدير خطية – تكاد تكون كاملة: 99.64% – فيبدو أن معدي التقديرات يفترضون أن ايرادات المقاصة تزداد سنويا بمقدار ثابت (تقدره المعادلة بحوالي 135.6 مليون دولار) وهذه أمر رغم بساطته غير واقعي، فالحصيلة الضريبية (حتى تلك المتأتية من المقاصة) تتأثر بعوامل كثيرة منها حجم النمو الاقتصادي وحجم التجارة الخارجية ومدى التزام التجار بالفاترة الموحدة وغيرها، على كل حال، فالبيانات في الموازنة العامة تشير الى تزايد ايرادات المقاصة المقدرة بشكل منتظم الى أن وصلت الى 2004 مليون دولار للعام 2015 مرتفعة بحوالي 10% عن مستواها في العام 2014 (1818 مليون دولار)، ويستخلص من البيانات أن معدل النمو في ايرادات المقاصة المقدرة بلغ حوالي 15.2% سنويا، وعند

المقارنة مع ايرادات المقاصة الفعلية نلاحظ أنه وباستثناء فترات الأزمة فان التذبذبات في المبالغ المقدرة تتزامن مع تلك في المبالغ الفعلية الا أن يلاحظ أن ايرادات المقاصة الفعلية كانت أعلى من المتوقع، باستثناء فترة 2011-2013، من جهة أخرى شكلت ايرادات المقاصة ما متوسطه 66.3% من الايرادات العامة الاجمالية المقدرة للعام 2014، وترواحت هذه النسبة بين 61% و70% في الفترة 2003-2015.

أما نسبة ايرادات المقاصة الفعلية من الايرادات العامة الاجمالية المتحققة فتراوحت بشكل عام بين 60% و70% وكانت سنوات الاستثناء هي سنوات قامت اسرائيل باحتجاز ايرادات المقاصة خلالها ثم قامت بتحويلها الى السلطة في أعوام لا حقة (وهذا هو سر القفزة في 2007 حيث تم تحويل جزء من الايرادات المحتجزة في العام 2006)، وبالمقابل نلاحظ أن نسبة الايرادات المقاصة المقدرة الى الناتج المحلي الاجمالي تضاعفت من حوالي 8% في العام 2003 الى حوالي 16% في العام 2008، ثم تراجعت تدريجيا لتستقر حول 14% في الفترة الأخيرة، أما نسبة ايرادات المقاصة الفعلية الى الناتج المحلي الاجمالي فكانت أكثر تذبذبا، وبشكل عام تزايدت مما يزيد قليلا عن 10% للعام 1996، الى حوالي 13.6% في العام 2002، وبعد توقف الايرادات المقاصة في العام 2011 (حيث احتجزتها اسرائيل لدوافع سياسية) تزايدت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي الى 18.5% في العام 2005، ثم انخفضت مرة أخرى في العام 2006، لاحتجازها من قبل اسرائيل لتدفع قسما منها في العام 2007 والتي ارتفعت النسبة فيها الى حوالي 24% وعادت النسبة للتراجع لتستقر تحت 15% بقليل في السنوات الأخيرة، ويمكن القول أن النسبة المتوقعة لإيرادات المقاصة الفعلية الى الناتج المحلي الاجمالي قريبة من 15% وتشير كثير من التقديرات الى أن الآلية المتبعة حاليا في عملية المقاصة، تعاني من ثغرات عدة تستخدم لتسرب الايرادات الفلسطينية، وهي ناجمة عن التلاعب المباشر في الفاتورة الموحدة أو عدم اصدارها أو بسبب الاستيراد الفلسطيني غير المباشر من خلال

اسرائيل وعن طريق مستورد اسرائيلي والتهرب من احتساب الضرائب الجمركية، وعدم تحكم الفلسطينيين بالمعابر التجارية بين الاقتصاديين الفلسطيني والاسرائيلي وعدم السيطرة على الحدود مع الدول العربية (عبد الرازق، 2016).

وقد قدرت دراسة (Elkhafif and others ,2014) قيمة التسرب المالي من الاستيراد غير المباشر والتهرب من الضرائب الجمركية بحوالي 3.6% من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2011، ويعتبر هذا التقدير متدنيا حيث أن هناك تسربا بسبب عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر الاقتصادية وبسبب آلية الفاتورة الموحدة للتبادلات التجارية مع الاقتصاد الاسرائيلي (أي أنه يمكن زيادة نسبة ايرادات المقاصة الى الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى ما بين 22% و25% كحد أدنى (الخفيف واخرون، 2014).

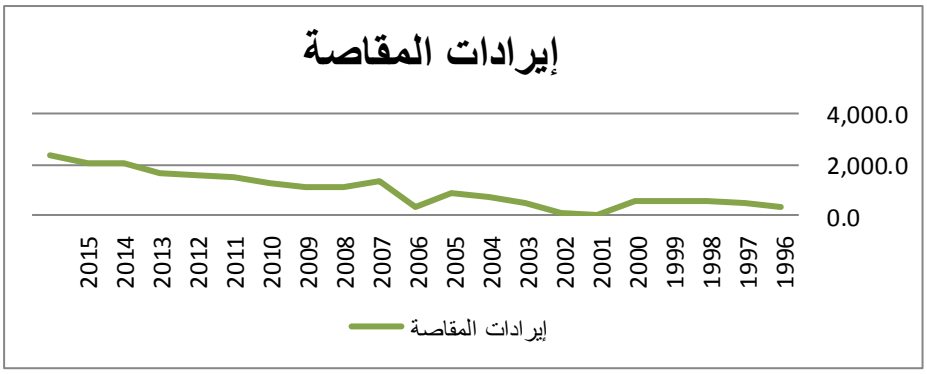

الشكل من اعداد الباحث، المصدر وزارة المالية والتخطيط والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

شكل رقم (8.3) ايرادات المقاصة للفترة 1996-2015

ب- **تطور الضريبة غير المباشرة:** يمثل الشكل رقم (9.3) تطور الايرادات الضريبية غير المباشرة ونسبتها من صافي الضرائب الكلية في فلسطين، نمت الايرادات الضريبية غير المباشرة ما يقارب 3.8 اضعاف خلال السلسة الزمنية هدف الدراسة، حيث كانت الحصيلة الضريبية 514 مليون دولار سنة 1995، وتطورت الى 2467 مليون دولار سنة 2015 أي بزيادة 1953 مليون دولار، وبلغ

اعلى ايراد للضرائب 2467 مليون دولار تقريبا سنة 2015، نتيجة لسياسات الحكومة في تحسين الجباية، وبلغ اقل ايراد للضرائب 167 مليون دولار و191 مليون دولار سنة 2001 و2002 على التوالي، وذلك نتيجة للانتفاضة وصعوبة الجباية وتوقف كثير من القطاعات الانتاجية عن الانتاج ولفترات طويلة، وبلغت نسبة الضرائب غير المباشرة من الايرادات الضريبية 92% سنة 1996، واصبحت النسبة الى 93% سنة 2015، ويرجع الارتفاع لتراجع حصيلة الضرائب المباشرة، ونلاحظ التذبذب البسيط في النسبة على مر سنوات الدراسة ولكنها بقيت ما بين 90% و94% من صافي الضرائب الاجمالية، يضيق هامش الصلاحيات التي تمنحها اتفاقية باريس للسلطة الوطنية الفلسطينية بخصوص ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة الأخرى، فقد فرضت الاتفاقية على السلطة الوطنية الالتزام بالنظام الاسرائيلي للاستيراد (معدلات الضرائب المختلفة – الجمارك والشراء وغيرها، والمعايير والترخيص وبلد المنشأ والتقييم لأعراض الجمارك ،....الخ)، والقيمة المضافة على المنتجات المحلية والمستوردة كحد أدنى للنظام الفلسطيني مع الاستثناءات النصوص عليها بخصوص القوائم السلعية المختلفة والتي سمحت الاتفاقية باستقلال السلطة في تحديد النظام الضريبي الخاص بها ومعدلات الضريبة عليها وبخصوص معدل ضريبة القيمة المضافة والذي سمحت الاتفاقية بأن يكون أقل من ذلك في الاقتصاد الاسرائيلي بنقطتين مئويتين تقريبا، وتعتبر القيود التي نصت عليها الاتفاقية بخصوص الضرائب غير المباشرة ضيقة الى درجة عدم القدرة الفلسطينية على التصرف بها، الا أننا نعتقد أن هناك امكانية للتغيير في بعض الجوانب التي لم تنص عليها الاتفاقية أو لم تكن صريحة في منع تعديلها وتستطيع السلطة الوطنية الاستفادة منها:

- ينص اتفاق باريس على ان الأعمال المعفية من الضريبة المضافة هي تلك التي لا يتجاوز اجمالي مبيعاتها 12000 دولار سنويا، ويبدو أن هذا الحد هو الذي كان مطبقا في اسرائيل في حينه، وأما اليوم، فالحد المعفى من ضريبة القيمة المضافة في اسرائيل يبلغ 100000 شيكل وهو ما يعادل

26000 دولار، وهنا لا يسجل المعفي في النظام ولا يقدم فواتير ولا يسترد ما يدفعه من ضريبة قيمة مضافة على مدخلات انتاجه.

- تمييزا عن الملف المعفي، هناك ما يعرف بالملف الصفري في النظام الاسرائيلي، حيث يسجل "العمل" في ضريبة القيمة المضافة ويكون معدل الضريبة التي يدفعها يساوي صفر (أي لا يدفع ضريبة قيمة مضافة) ولكنه يكون مؤهلا لاسترداد ما قام بدفعه من ضريبة قيمة مضافة على مدخلات الانتاج التي استخدمها، وتستخدم هذه السياسة في دعم بعض القطاعات المختارة كالسياحة وغيرها.
- أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة الأخرى، فيبدو أن الاتفاق لم يترك أي مجال للسلطة الوطنية في الابتعاد عن النظام الاسرائيلي فيما عدا الاستثناءات التي نص عليها الاتفاق بخصوص القوائم السلعية المختلفة، وعند استعراض السياسات الفلسطينية بخصوص الضرائب غير المباشرة، نجد أن السلطة التزمت بالنظام الاسرائيلي المنصوص عليه في اتفاق باريس وقامت بتعديل معدل القيمة المضافة تبعا للتعديلات الاسرائيلية وفي بعض السنوات استخدمت السلطة صلا حياتها بتخفيض المعدل عن المعدل الاسرائيلي ضمن ما هو مسموح به (نقطتان مئويتان بحد أقصى).

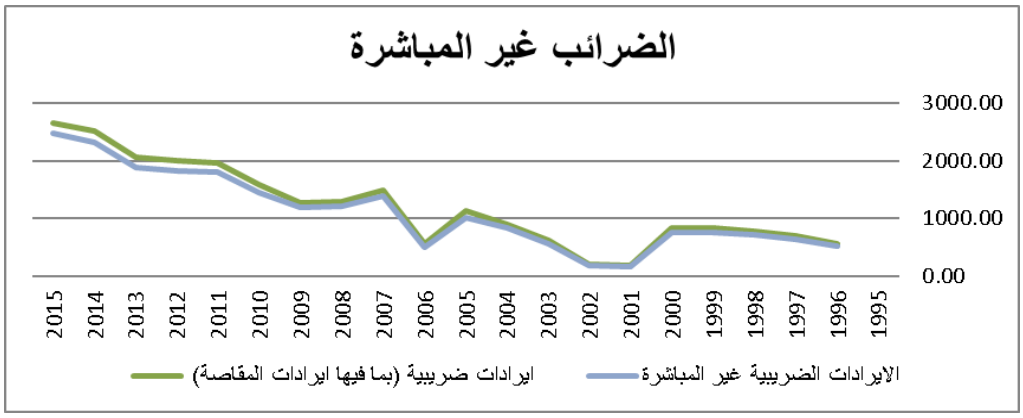

الشكل من اعداد الباحث، المصدر وزارة المالية والتخطيط والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

شكل رقم (9.3) الحصيلة الضريبية غير المباشرة للفترة 1996-2015

ت-**عبء الضريبة غير المباشرة :** يمثل العبء الضريبي للضريبة غير المباشرة، نسبة الضرائب غير المباشرة الى الناتج الاجمالي المحلي(علاونة، 2003)، ونلاحظ من خلال تحليل شكل (10.3)، ان العبء الضريبي غير المباشر شكل ما نسبته 15.1% من الناتج الاجمالي المحلي لسنة 1996 وتطور الى نسبة 19.7% من الناتج الاجمالي المحلي لسنة 2015 وبمعدل سنوي 16.1% خلال فترة الدراسة، حيث كانت اعلى نسبة للعبء الضريبي غير المباشر 21.2% و25.2% لسنتي 2005 و2007 على التوالي، وكانت اقل نسبة للعبء الضريبي غير المباشر 4.2% و5.4% لسنتي 2001 و2002، وبحكم ان حصيلة الايرادات من الضرائب غير المباشرة غالبيتها من ضريبة المقاصة، تضعف تحكم وسيطرة السلطة عليها، وبالتالي ضعف في ادارتها وتوجيها نحو تحقيق الاهداف الاقتصادية وخاصة الاستقرار في المستوى العام للاسعار.

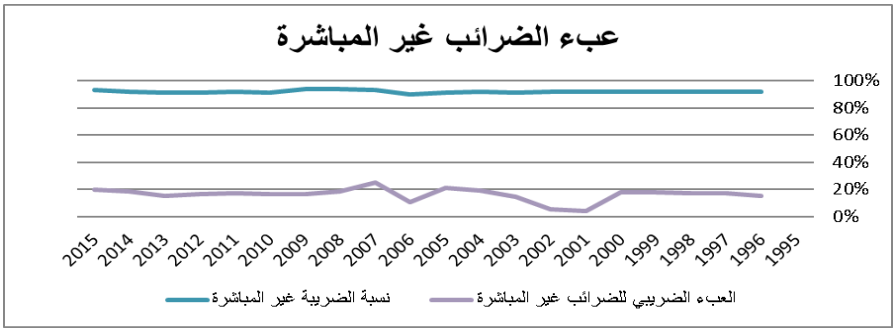

الشكل من اعداد الباحث، المصدر وزارة المالية والتخطيط والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

شكل رقم (10.3) عبء الضريبية غير المباشرة للفترة 1996-2015

2.1.2.3.3 الاعانات والمنح والمساعدات :

اكتسبت المساعدات الدولية المقدرة لدعم الموازنة العامة اهمية خاصة في موازنة العام 2001 (خلال ركود 2000- 2002) وتزايدت بصورة دائمة منذ ذلك الوقت، وكانت الزيادة في انتعاش 2007 – 2012 بمعدل سنوي بلغ 20% كما يوضح شكل (11.3)، بينما كان في ركود 2013 – 2014 حوالي 14% سنويا، ومن جهة نظر الموازنة العامة يعتبر ذلك سياسة مالية انكماشية، مع ملاحظة ان

المساعدات الدولية الفعلية لدعم الموازنة تاخذ الطابع الانساني والسياسي، نجد انها تزايدت في فترات الركود وتناقصت في فترات الانتعاش (حتى العام 2006)، وتشير الارقام الى تحول في المعاملة بعد العام 2007 (حيث بداية انتعاش 2007 –2012، وهو عام بداية الانقسام الفلسطيني)، فقفز المعدل السنوي للمساعدات الدولية الفعلية لدعم الموازنة بحوالي 55% مقارنة مع مستواها في العام 2006، ليصل معدلها السنوي للفترة (2007–2014) حوالي 1140 مليون دولار، وبعكس المساعدات الدولية المقدرة في الموازنة، كانت الموازنة الفعلية معاكسة للدورة الاقتصادية وبالتالي ساهمت في تسريع الانتعاش وتقليص وقع وحدة الركود، كما ان مجموع الدعم الدولي (يشمل الدعم للموازنة التطويرية) تزايد (بشكل عام) وتذبذب آخذا بالاعتبار فترات الركود والانتعاش، وبالمجمل كان معاكسا للدورة الاقتصادية.

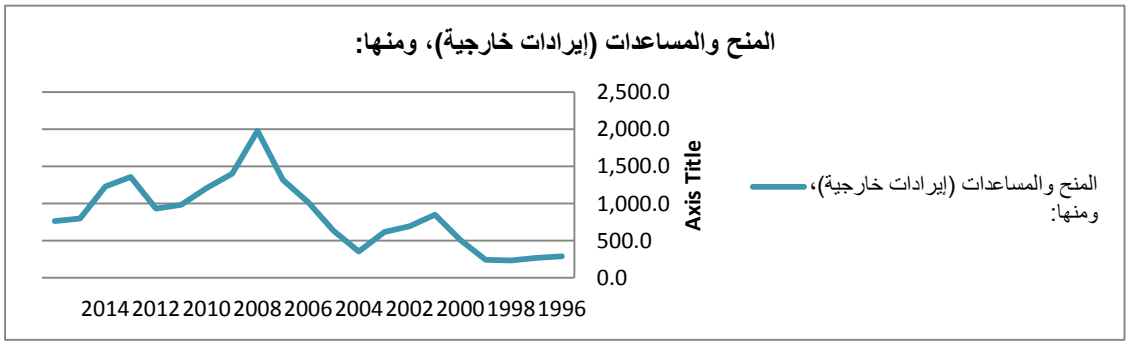

شكل رقم (11.3) المنح والمساعدات الخارجية 1996–2015

2.2.3.3 النفقات العامة خلال الفترة 1995–2015

تعتبر النفقات العامة أداة هامة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، وبالنسبة لتطور النفقات العامة في فلسطين كما يوضح جدول رقم (6.3)، ارتفع حجم النفقات العامة من 715 مليون دولار سنة 1995 الى 3621.4 مليون دولار 2015، وكان هناك تذبذب في حجم الانفاق العام خلال الفترة ما بين 1995–2015 كما يوضح الشكل (12.3)، حيث شهدت الأعوام 1995–1997 ارتفاعا وتراجع في العام 2008، وارتفاع في الاعوام 1999–2000، وفي الاعوام 2001 و2002،

كما وشهد الاقتصاد الفلسطيني انخفاضا ملموسا في النفقات العامة، بسبب الأزمة المالية الأولى الناتجة عن اغلاق المناطق وحصار المدن وتجميد تحويل المستحقات الضريبية، وانخفض الانفاق العام عام 2001 بنسبة 9% وفي عام 2002 بنسبة 9% أيضا، حيث تمثل الانخفاض في بند الأجور والرواتب، وذلك من 679.8 مليون دولار عام 2001 الى 660 مليون دولار عام 2002 وفي بند نفقات غير الأجور أيضا، و ذلك من 417.8 مليون دولار عام 2011 الى 382.5 مليون دولار عام 2002 و324 مليون دولار عام 2003 (علاونة، 2014).

جدول رقم (6.3) يمثل تطور الانفاق العام واقسامه خلال الفترة 1995-2015

القيمة بالمليون بالدولار الامريكي

البيان/ السنة	الانفاق العام	النفقات الجارية وصافي الإقراض	أجور ورواتب	نفقات غير الأجور	صافي الإقراض	النفقات التطويرية
1995	715	525	304	221	0	190
1996	1,072.1	829.8	403.1	426.6	0.0	242.3
1997	1,130.1	867.8	470.1	397.7	0.0	262.3
1998	1,074.7	838.9	466.8	372.1	0.0	235.8
1999	1,181.9	942.5	518.6	423.9	0.0	239.4
2000	1,667.8	1,198.8	621.8	577.0	0.0	469.0
2001	1,437.6	1,097.6	679.8	417.8	0.0	340.0
2002	1,293.6	1,041.6	659.1	382.5	0.0	252.0
2003	1,635.0	1,240.0	743.0	324.0	173.0	395.0
2004	1,528.0	1,528.0	870.0	501.0	157.0	0.0
2005	2,281.0	1,994.0	1,001.0	649.0	344.0	287.0
2006	1,707.0	1,426.0	658.0	392.0	376.0	281.0
2007	2,877.0	2,567.0	1,369.0	663.0	535.0	310.0
2008	3,487.7	3,272.7	1,770.8	1,055.0	446.9	215.0
2009	3,375.9	3,190.0	1,467.0	1,349.0	374.0	185.9
2010	3,200.1	2,927.3	1,563.1	1,120.9	243.3	272.8
2011	3,254.6	2,960.1	1,677.9	1,142.3	139.9	294.5
2012	3,258.2	3,047.1	1,557.7	1,212.2	277.2	211.0
2013	3,419.1	3,250.7	1,813.8	1,225.7	211.2	168.4
2014	3,606.9	3,445.9	1,899.6	1,259.0	287.4	160.9
2015	3,621.4	3,445.0	1,759.5	1,385.0	300.5	176.4

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية وجهاز الاحصاء المركزي.

ومن الجدير بالذكر أن بند صافي الاقراض لم يكن واردا في الموازنة حتى موازنة 2003، عند موافقة وزير المالية د.سلام فياض على خصم مستحقات البلديات من المستحقات الضريبية بعد استئناف اسرائيل تحويل المستحقات الضريبية المتراكمة، حيث خصمت اسرائيل في هذه السنة حوالي 173 مليون دولار، وشكل بند صافي القروض 243.3 مليون دولار في عام 2010، وانخفض الى 139.9 مليون دولار عام 2011، وتوقعت الموازنة العامة انخفاض المبلغ الا انه ارتفع الى 277.2 مليون دولار عام 2012، واستمر في الارتفاع حتى وصل 300.5 مليون دولار 2015، وفي المقابل استمرت فاتورة الرواتب في الارتفاع وبوتيرة متزايدة نسبيا، باستثناء سنة 2006، حيث فرضت اسرائيل مقاطعة مالية على حكومة حماس وحرمتها من مستحقات المقاصة، وبالتالي تأخرت الحكومة عن صرف الرواتب لموظفي القطاع العام، وكانت فاتورة الرواتب 658 في العام 2006 بانخفاض كبير عن فاتورة الرواتب 2005 بلغ 1001 مليون دولار، و ظهر هذا الأثر في فاتورة موازنة عام 2007 حيث بلغ بند الرواتب 1369 مليون دولار مقارنة ب 658 مليون دولار في عام 2006، ولم تنخفض فاتورة الرواتب في السنوات 2008 و2009 وحتى تاريخه، وذلك بسبب زيادة عدد موظفي القطاع العام والذي يصل الى حوالي 190 ألف موظف عام 2007، بالإضافة الى حوالي 35 ألف متقاعد من الأجهزة الأمنية والمدنية، وقد تولت الموازنة العامة مسؤولية صرف رواتبهم التقاعدية؛ بسبب عدم توفر صناديق تقاعد تغطي مستحقات احالتهم الى التقاعد وفق لقانون تقاعد كريم يعطيهم حقوقا تقاعدية فاقت رواتبهم الأصلية، ودون توفر أرصدة مالية لهم، وبهذا أصبحت فاتورة الأجور والرواتب تشكل حوالي 56% من مجموع الانفاق الجاري وصافي الاقراض، وحوالي 59% من مجموع الانفاق الجاري دون صافي الاقراض.

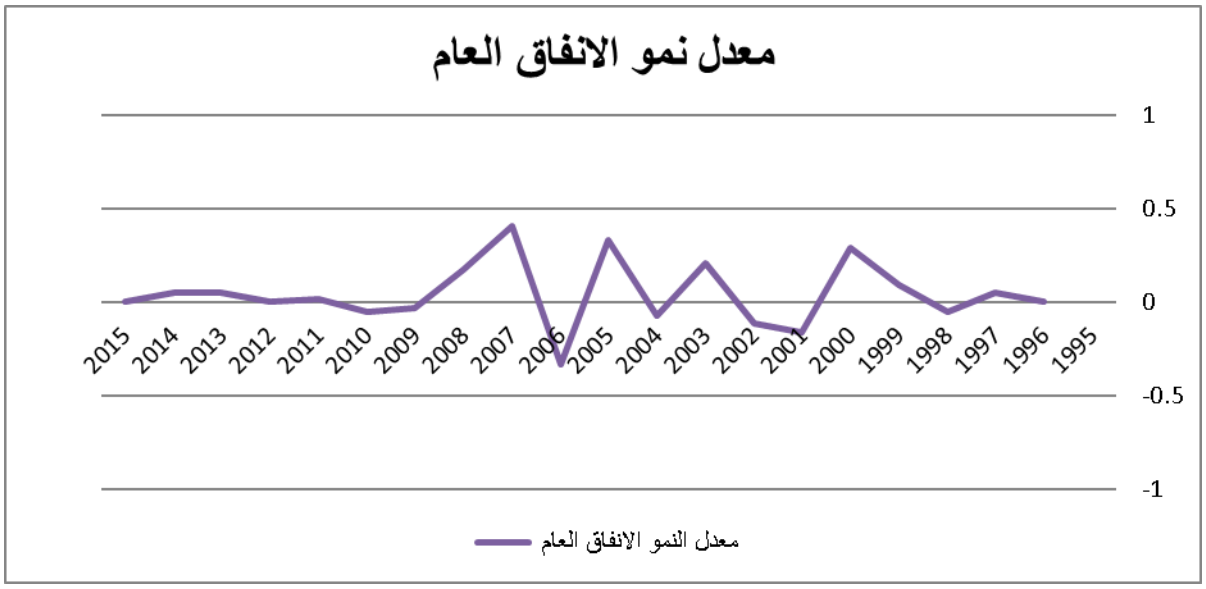

الشكل من اعداد الباحث، المصدر وزارة المالية والتخطيط والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

شكل رقم (12.3) معدل نمو الانفاق العام للفترة 1996-2015

1.2.2.3.3 النفقات الجارية العامة للفترة 1995-2015:

حققت النفقات الجارية في الموازنة الفلسطينية العامة نمواً ملحوظا خلال الفترة 1995-2015، كان النمو متباطئا خلال الفترة 1995-2003 وبمعدل سنوي (3.1%) وكان قد انخفض في العام 1998 بحوالي 1.8%، في تجاوب مع توجه الدول المانحة لضبط النفقات في حينه، وحققت الموازنة الجارية في تلك السنة فائضا قليلا. ويشير الشكل رقم (13.3) الى أن النفقات الجارية ارتفعت بصورة واضحة بعد العام 2003 باستثناء انخفاض في عام 2006، فبلغ المعدل السنوي للارتفاع حوالي 11.9% سنويا، وبالرغم من انخفاضه في بعض الأعوام (بنسبة 2.3% في العام 2009 و1.4% في العام 2012)، ويلاحظ أنه وبعد الانخفاض في العام 2012 عادت النفقات الجارية الى الارتفاع ولكن بمعدل سنوي (6.4%) يقل عن المعدل السنوي للفترة الجارية 2003-2015 (عبد الرازق، 2014).

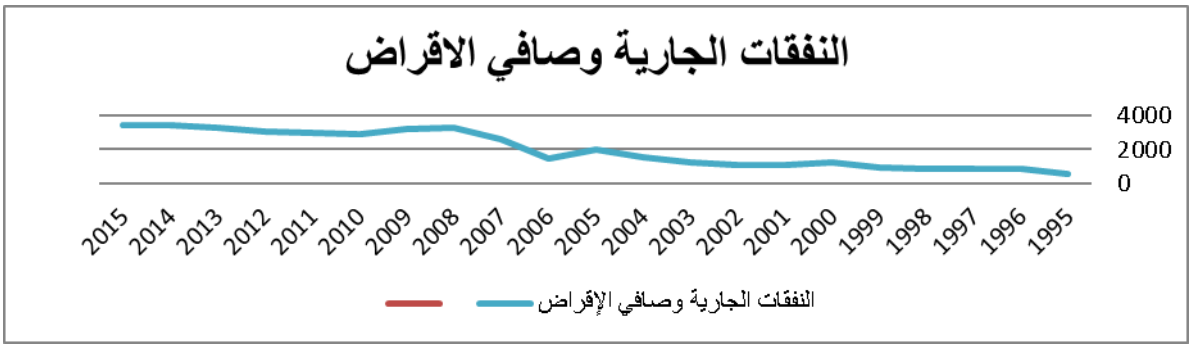

شكل رقم (13.3) النفقات الجارية وصافي الاقراض للفترة 1996-2015

وعند المقارنة مع النفقات الجارية المقدرة نجد أن القيمتان تقاربتا بصورة واضحة عبر السنين، باستثناء الفترة 2007-2009، حيث كانت النفقات العامة الفعلية أعلى من المقدرة (في الموازنة العامة) بما متوسطه 14.4%، وهذه الفترة شهدت اقالة حكومة الوحدة الوطنية (منتصف العام 2007) وتشكيل حكومة طوارئ ولكن استمرت الحكومة المقالة بالعمل في قطاع غزة، ولم يعد التوظيف في الضفة الغربية وقطاع غزة يخضع لنفس الاجراءات.

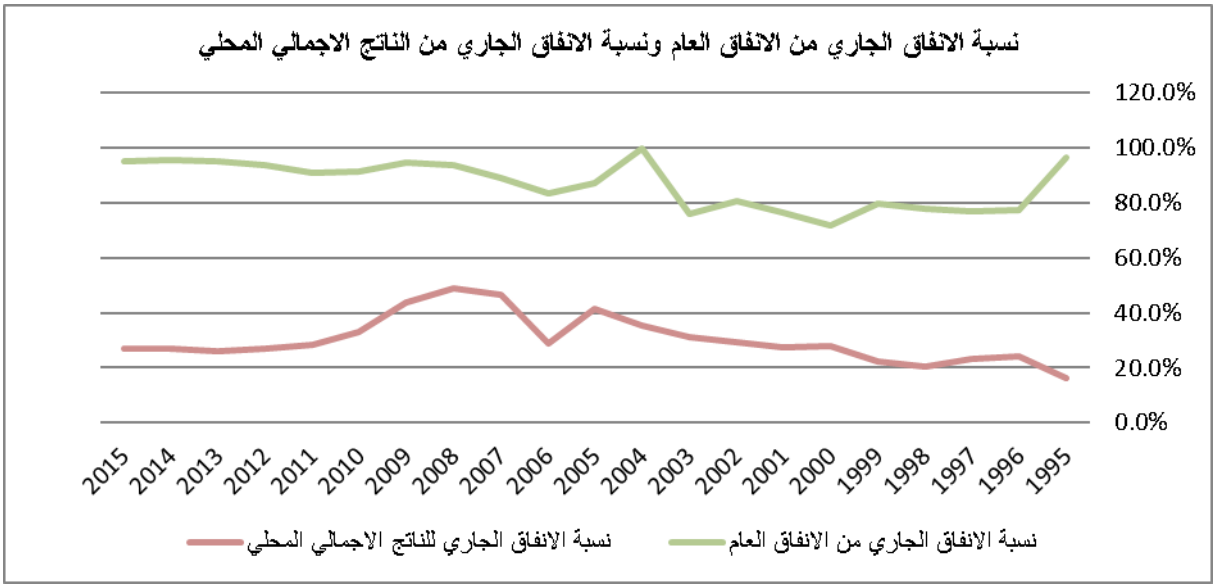

الشكل من اعداد الباحث، المصدر الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

شكل رقم (14.3) معدل نمو النفقات الجارية للفترة 1996-2015

وتشير البيانات المتاحة الشكل رقم (14.3) الى أن نسبة النفقات العامة الجارية في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي تذبذبت في السنوات الأولى من عمر السلطة بين 23% في العام

1997 الى حوالي 21% في العام 1998 ومن ثم 23% في العام 1999 لتعود الى 21.8% في العام 2000، ثم عادت لترتفع في فترة ركود 2000-2002، لتصل الى 29.3% في العام 2002، ومن ثم ارتفعت في العام 2003 (بداية الانتعاش) الى 26.2%، ثم ارتفعت لتصل في العام 2005 الى 41.3% وقد نجم ذلك بشكل أساسي عن ارتفاع النفقات في ذلك العام بحوالي 38%، وهي سنة اجراء الانتخابات الرئاسية والبلدية (المراحل الثانية والثالثة)، وتم التحضير فيها للانتخابات التشريعية التي جرت بداية العام 2006، وكانت النسبة عند أعلى قيمها في العامين 2007 و2008 (ما متوسطه 47.5%)، على اثر انخفاض الناتج المحلي الاجمالي نتيجة للحصار الاقتصادي – المالي – السياسي الذي فرضته اسرائيل والولايات المتحدة ودول أخرى حذت حذوها على الشعب الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية عام 2006، ثم تناقصت النسبة بشكل مستمر (ما متوسطه 3.7 نقاط مئوية سنويا) الى أن وصلت قيمتها الدنيا في العام 2015 (27.2%)، ويلاحظ أن هذا الانخفاض جاء أولا: بغض النظر عن الوضع الاقتصادي العام ومؤشرات الناتج المحلي الاجمالي وثانيا: نتيجة لاستهداف مخطط من قبل السياسة المالية الفلسطينية في هذه الفترة والتي اعتمدت سياسة استراتيجية السياسة المالية المضبوطة، ويبدو أن التراجع الذي اصاب الاقتصاد الفلسطيني في الفترة الأخيرة (2013-2014-2015)، قد حد بشكل كبير من قدرة السياسة المالية الفلسطينية على الاستمرار في ذات الاستراتيجية (عبد الرازق، 2014).

1.1.2.2.3.3الأجور والرواتب:

تشير البيانات المتاحة الشكل رقم (15.3) الى أن الأجور والرواتب في الموازنة العامة الفلسطينية تنامت بشكل كبير لتصل الى حوالي 1899.5 مليون دولار في العام 2014 وتراجعت في 2015 الى 1759.5 مليون دولار، بمعدل نمو سنوي يصل الى 4.5% تقريبا. ويتضح من الشكل رقم

22، أن اعلى ارتفاع لفاتورة الأجور والرواتب كان خلال 2008، 2014، وهي الفترة التي شهدت تطبيق قانون الخدمة المدنية وفترة الانتخابات المحلية والرئاسية والتشريعية والتي قامت الحكومة خلالها بزيادة التوظيف والأجور في الخدمات المدنية والأمنية.

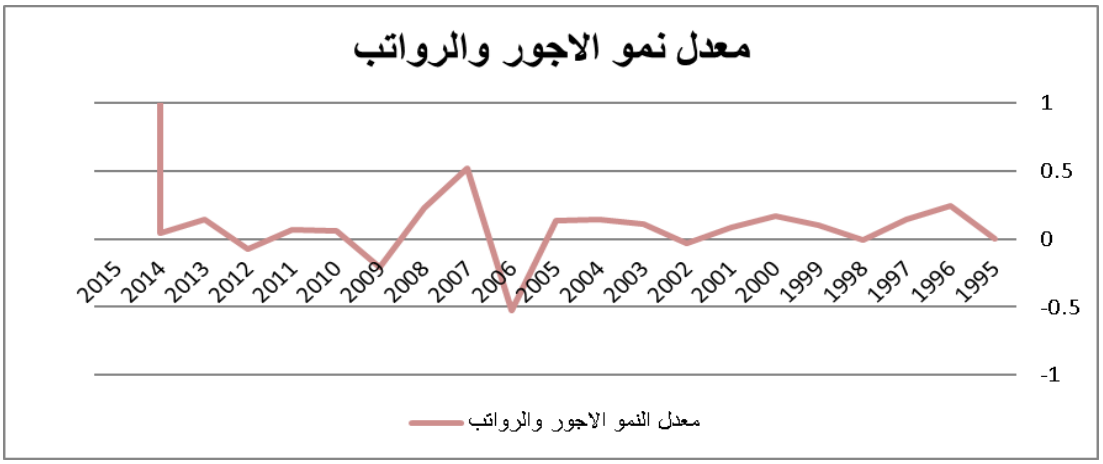

الشكل من اعداد الباحث، المصدر الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

شكل رقم (15.3) معدل نمو الاجور والرواتب للفترة 1996-2015

وفي المقابل استمرت فاتورة الرواتب في الارتفاع و بوتيرة متزايدة، باستثناء سنة 2006، حيث فرضت اسرائيل مقاطعة مالية على حكومة حماس وحرمتها من مستحقات المقاصة، وبالتالي تأخرت الحكومة عن صرف الرواتب لموظفي القطاع العام، وفي عام 2006 بما يزيد عن 400 مليون دولار، و ظهر هذا الأثر في فاتورة موازنة عام 2007 حيث بلغ بند الرواتب 1369 مليون دولار مقارنة ب 658 مليون دولار في عام 2006، ومع الأسف الشديد لم تنخفض فاتورة الرواتب في السنوات 2008 و2009 وحتى تاريخه، وذلك بسبب زيادة عدد موظفي القطاع العام والذي يصل الى حوالي 190 ألف موظف عام 2007، حيث أصبحت فاتورة الأجور والرواتب تشكل حوالي 56% من مجموع الانفاق الجاري وصافي الاقراض، وحوالي 59% من مجموع الانفاق الجاري دون صافي الاقراض وعند المقارنة مع النفقات العامة الفعلية على الرواتب والأجور (الشكل رقم 17.3)، نجد ان النفقات الفعلية على الأجور والرواتب كانت في غالب الفترة

أكبر من المخطط له، وكان أكبر فرق لها (22%) في العام 2008، ولكنها بدأت تكون أقل من المخطط له في الفترة الأخيرة (منذ العام 2010) .

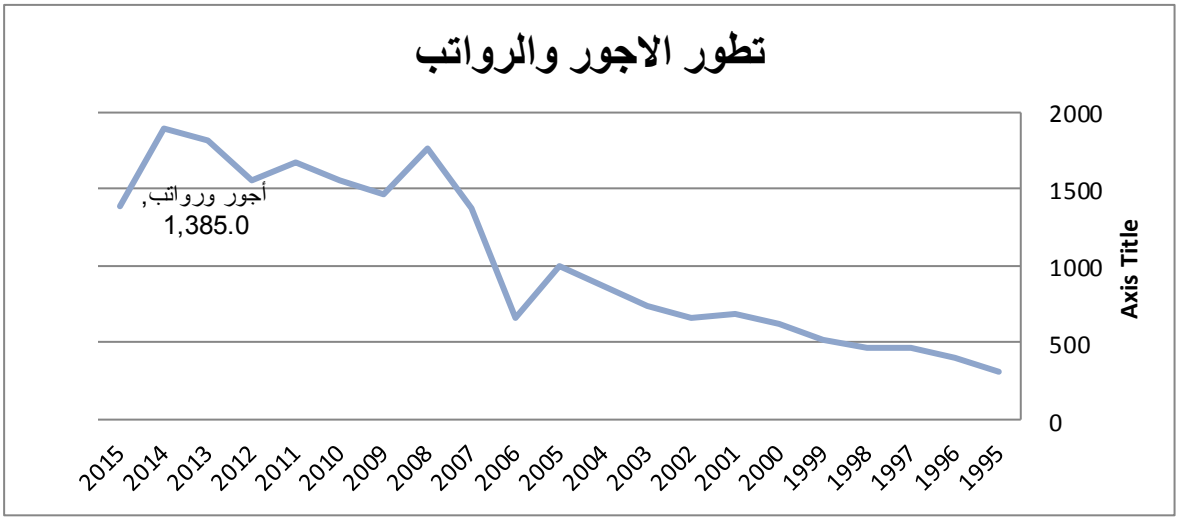

الشكل من اعداد الباحث، المصدر الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

شكل رقم (16.3) تطور الاجور والرواتب للفترة 1996-2015

وعند مراجعة نسبة الانفاق على الرواتب الى الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني الشكل رقم (16.3) نجد أن التوجه العام لهذه النسبة قبل عام 2007 عكس ما هو منذ ذلك. فباستثناء انخفاض في العام 2003، تنامت النسبة بشكل مستمر بغض النظر عن الأداء الاقتصادي العام خلال الفترة 1996-2007، وقد ارتفعت أعداد الموظفين العموميين (مدنيين وعسكريين) خلال هذه الفترة وارتفعت كذلك معدلات الأجور بحوالي 15-20% للمدنيين و30-40% للعسكريين، وفي حين اقتربت القيمة القصوى لنسبة الرواتب الى الناتج المحلي الاجمالي من 25% في العام 2007، تراجعت بصورة مستمرة وبما متوسطة حوالي 1.67 نقطة مئوية سنويا الى أن وصلت الى حوالي 15% في العام 2013، وتزامن ذلك مع التراجع الذي رأيناه أعلاه في نسبة النفقات الجارية العامة الى الناتج المحلي الاجمالي، وهذا التزامن أمر متوقع في ظل هيمنة فاتورة الرواتب على النفقات الجارية العامة الفلسطينية، فقد بلغت حصة الأجور والرواتب الفعلية من النفقات الجارية العامة في

الموازنة الفلسطينية (الشكل رقم 16.3) حوالي 63.3% في العام 2002، وكانت النسبة أعلى من 50 % في معظم السنوات اللاحقة (عبد الرازق، 2014).

2.1.2.2.3.3 النفقات غير الاجور للفترة 1995-2015:

ارتفعت النفقات الجارية العامة للبنود غير الأجور لتصل الى 1385 مليون دولار للعام 2015، محققة نموا سنويا بحوالي 4.8% خلال الفترة 1995-2015، حيث كان نمو النفقات غير الاجور بطيئا حتى العام 2004، تسارعت معدلات النمو في الفترة التي تلت ذلك وهذا مؤشر على تحسن الأداء للسياسة المالية حيث يكون تأثير هذا الجزء من النفقات (السلع والخدمات غير الأجور) أكبر على النشاط الاقتصادي الكلي (مقارنة مع النفقات على الأجور والرواتب) .

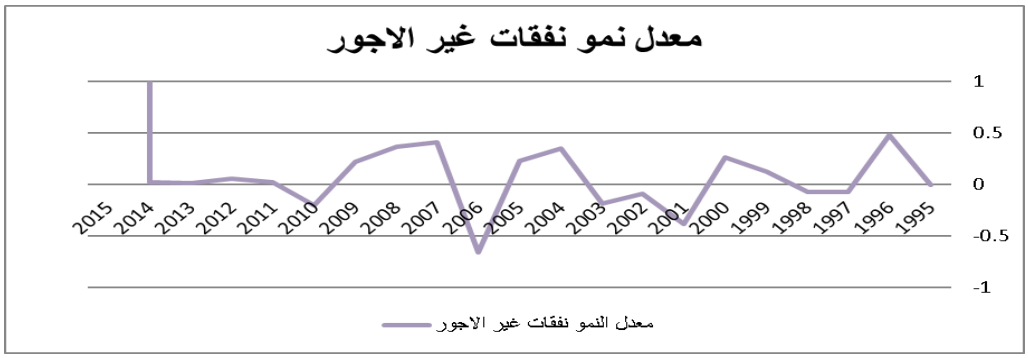

الشكل من اعداد الباحث، المصدر الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

شكل رقم (17.3) معدل نمو نفقات غير الاجور للفترة 1996-2015

3.1.2.2.3.3 صافي القراض :

ومن الجدير بالذكر أن بند صافي الاقراض لم يكن واردا في الموازنة حتى موازنة 2003 عند موافقة وزير المالية د.سلام فياض على خصم مستحقات البلديات من المستحقات الضريبية بعد استئناف اسرائيل تحويل المستحقات الضريبية المتراكمة حيث خصمت اسرائيل في هذه السنة حوالي 173 مليون دولار.

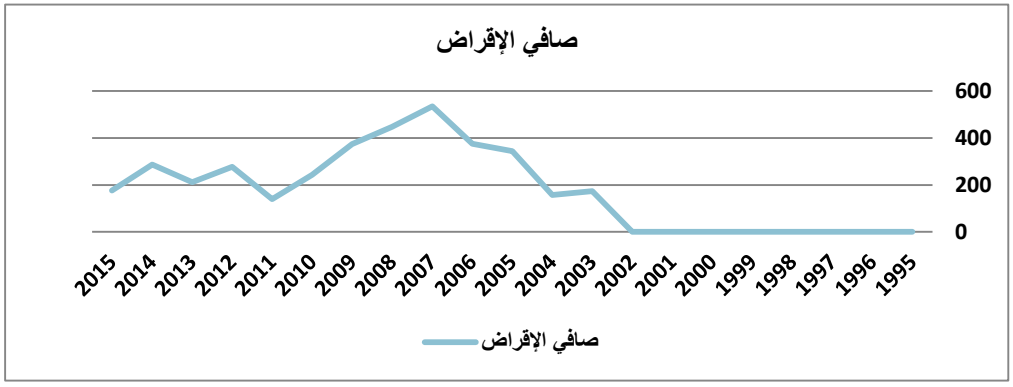

الشكل من اعداد الباحث، المصدر الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

شكل رقم (18.3) صافي الاقراض للفترة 1996-2015

واستمرت اسرائيل في خصم مستحقات الكهرباء والمياه المترتبة على المجالس المحلية التي لم تسدد التزاماتها لهذه الجهات والتي بدأت ترتفع تدريجيا لتصل الى 535 مليون دولار عام 2007، وبالرغم من اتباع سياسة تشجيعية لدى البلديات من قبل وزارة المالية انعكست في تركيب عدادات الدفع المسبق، وحفر آبار المياه الارتوازية، وتفعيل جباية المجالس المحلية، الا أن بند صافي القروض مازال يشكل 244 مليون دولار في عام 2010، وانخفض الى 165 مليون دولار عام 2011، وتوقعت الموازنة العامة انخفاض المبلغ الى 112 مليون دولار عام 2012 (علاونة، 2014).

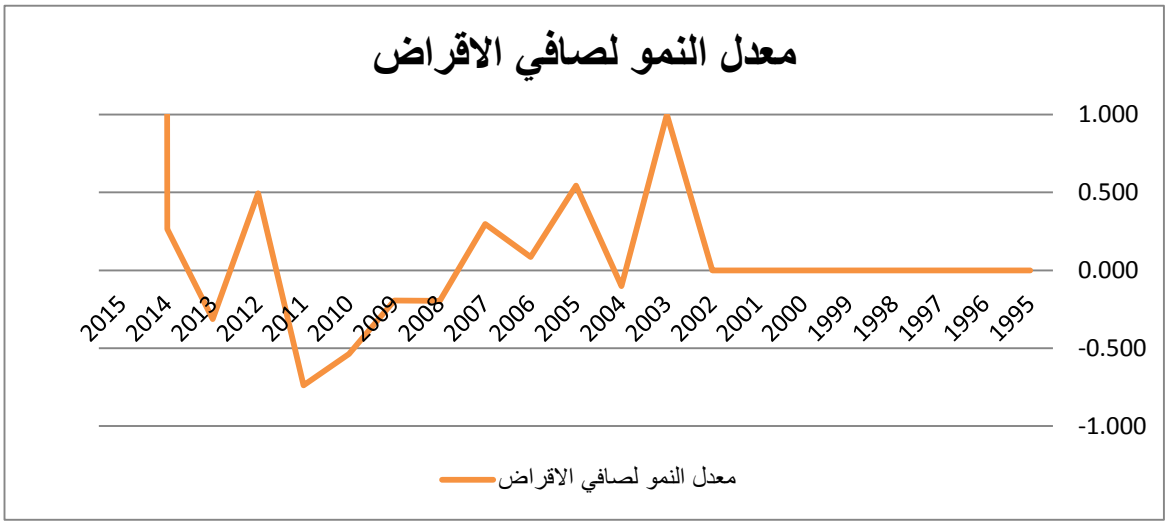

الشكل من اعداد الباحث، المصدر الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

شكل رقم (19.3) معدل نمو صافي الاقراض للفترة 1996-2015

2.2.2.3.3 النفقات التطويرية للفترة 1995-2015:

يتضح من البيانات المتاحة جدول رقم (7.3) أن النفقات التطويرية في الموازنة العامة كانت مرتفعة (نسبيا) خلال الفترة التأسيسية للسلطة ؛ حيث كانت الدول المانحة أكثر تحمسا في اعلان مساهماتها في دعم السلطة الفلسطينية، الا أن التجربة بينت أن الدول المانحة تلتزم في العادة بأقل مما تتعهد به (لا تزيد عن النصف في كثير من الحالات)، ومن جهة أخرى، فتر اهتمام المانحين بالقضية الفلسطينية واحتياجات الشعب الفلسطيني قد قل مع مرور الزمن، وانخفضت النفقات التطويرية نتيجة لانحسار التوقعات الفلسطينية من امكانية تلبية المبالغ المتوقعة، وانخفضت النفقات التطويرية الى الصفر في العام 2003، وارتفعت بصورة واضحة في العام 2010 (بمعدل 31% سنويا) بعد انهيار حكومة الوحدة، وأما النفقات التطويرية الفعلية فتشير البيانات الى تراجعها لتصل في العام 2014 الى 160.9 مليون دولار، وكانت قد بلغت ذروتها في العام 2000 (469 مليون دولار)، وبذلك بلغ المعدل السنوي للتراجع منذ ذلك الحين حوالي 5% سنويا جدول رقم (7.3).

جدول رقم (7.3) يمثل تطور النفقات التطويرية للفترة 1994-2015

البيان/ السنة	الانفاق العام	النفقات التطويرية	نسبة النفقات التطويرية من الانفاق العام	معدل النمو للنفقات التطويرية
1995	544	19.0	3.5%	..
1996	1072.1	242.3	22.6%	92.2%
1997	1130.1	262.3	23.2%	7.6%
1998	1074.7	235.8	21.9%	-11.3%
1999	1181.9	239.4	20.3%	1.5%
2000	1667.8	469.0	28.1%	49.0%
2001	1437.6	340.0	23.7%	-37.9%
2002	1293.6	252.0	19.5%	-34.9%
2003	1635.0	395.0	24.2%	36.2%
2004	1528.0	..	..	....
2005	2281.0	287.0	12.6%	100.0%
2006	1707.0	281.0	16.5%	-2.1%
2007	2877.0	310.0	10.8%	9.4%
2008	3487.7	215.0	6.2%	-44.2%
2009	3375.9	185.9	5.5%	-15.7%
2010	3200.1	272.8	8.5%	31.9%
2011	3254.6	294.5	9.0%	7.4%
2012	3258.2	211.0	6.5%	-39.6%
2013	3419.1	168.4	4.9%	-25.3%
2014	3606.9	160.9	4.5%	-4.6%
2015	3621.4	106.0	2.9%	-51.9%

وتشير البيانات الى ارتفاع الفرق بين النفقات التطويرية المقدرة وتلك الفعلية مقارنة مع الفروق التي كانت بين القيمة المقدرة والقيمة الفعلية لمؤشرات الموازنة العامة الأخرى. فقد شكلت النفقات التطويرية الفعلية ما متوسطه 60% فقط من تلك المقدرة . يبدو أن السبب يكمن في أمرين: الأول أن الدول المانحة تعد عادة (وخاصة في المؤتمرات وأمام الاعلام) بأكثر مما تنفذ والثاني أن السلطة تطمع في أنها كلما رفعت المبالغ "المطلوبة" كلما كانت احتمالات الحصول على الدعم أكبر خاصة مع السهولة النسبية في تبرير الحاجة للدعم في النفقات التطويرية. ويلاحظ أن استثناءات

حدثت في الأعوام 2000 حيث كانت النفقات التطويرية المقدرة أقل من تلك الفعلية بحوالي 24 مليون دولار و 2003 (156 مليون دولار) والعام 2005 (19 مليون دولار) والعام 2007 حيث تساوت القيمتان (عبد الرازق، 2016).

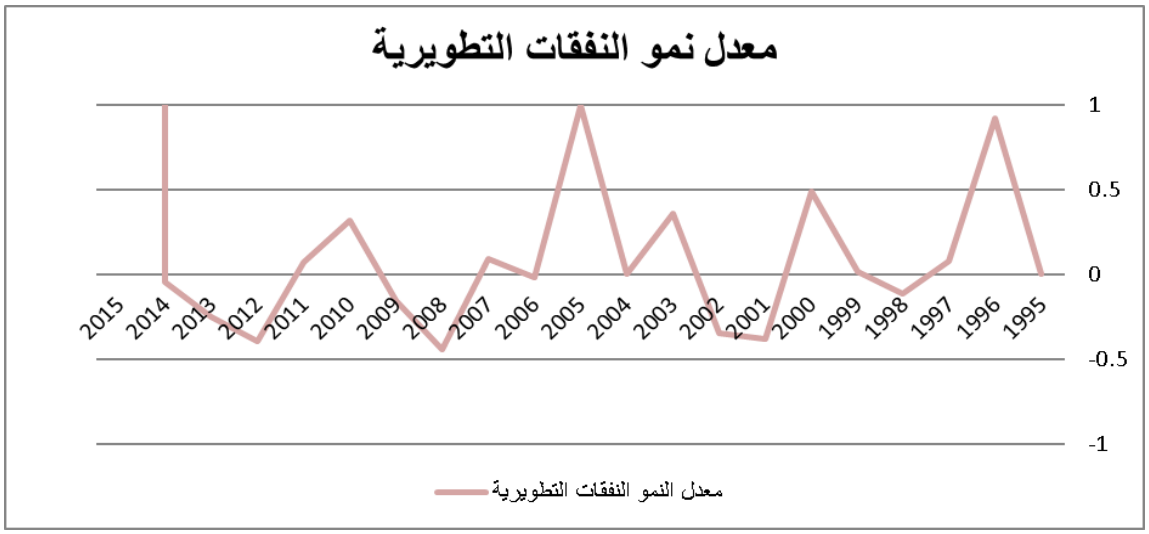

الشكل من اعداد الباحث، المصدر الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

شكل رقم (20.3) معدل نمو النفقات التطويرية للفترة 1996-2015

ويلاحظ من الشكل رقم (20.3) أن النفقات التطويرية الفعلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تراجعت بصورة مستمرة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية؛ منخفضة من أكثر من 24% عام 1997 الى أقل من 3% عام 2014، ويبدو أن ارتفاع النسبة في البداية كان ناجما عن تفاؤل واضعي الموازنة العامة الفلسطينيين (والخبراء الدوليين) تجاه حجم الدعم الذي ستقدمه الدول المانحة ولا بد بالاشارة هنا بان النفقات التطويرية تمول بشكل كامل بالمنح والمساعدات ومن الدول المانحة وقليل جدا من الايرادات المحلية، ونلاحظ فرقا ضخما بين المتوقع والفعلي للفترة 1995-1999، وكان الفرق الأكبر للعام 1998، حيث بلغت النفقات التطويرية الفعلية حوالي 236 مليون دولار وشكلت حوالي 26% فقط من النفقات التطويرية المقدرة، ثم تراجعت النسبة بصورة سنوية (ماعدا بعض السنوات: (2001، 2008، 2010) وكان ذلك بدرجة أساسية نتيجة للخبرة التي اكتسبها واضعو

الموازنة العامة حول أداء الدول المانحة ونسبة تنفيذها (تحويلها) للمبالغ التي تتعهد بها لدعم السلطة الفلسطينية، وعند مراجعة نسبة النفقات التطويرية الفعلية الى الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني الشكل رقم (20.3)، نجد أن هذه النسبة في تراجع منذ العام 2003، وقد بلغ معدل التراجع في هذه النسبة حوالي 19% سنويا حتى العام 2014، حيث وصلت نسبة النفقات التطويرية الى الناتج المحلي الاجمالي الى 1.26% فقط، وهذا يؤشر الى تضاؤل وزن الاستثمارات العامة في الاقتصاد الفلسطيني، وقد حققت هذه النسبة قيمتها القصوى في العام 2000 (حوالي 11%)، ولوحظ أيضا أن نسبة النفقات التطويرية الفعلية الى الناتج المحلي كانت أقل من تلك المقدرة في معظم السنوات (الاستثناء كان في الأعوام 2003، 2005 ،2006)، ويعود ذلك كما تمت الاشارة سابقا الى رغبة السلطة بتحفيز الدول المانحة لزيادة تبرعاتها من خلال رفع تقديرات حاجة الاقتصاد الفلسطيني الى النفقات التطويرية (عبد الرازق، 2016).

3.2.3.3 التطورات الكمية لحالة الموازنة والدين العام للفترة 1994-2015

1.3.2.3.3 حالة الموازنة:

عانت الموازنة الفلسطينية من العجز الجاري في الفترة 1995-1999، وهي الفترة التي سبقت اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر 2000، وبلغ ذلك العجز ذروته في بداية الفترة مسجلا أكثر من (100) مليون دولار، استمر العجز في الانخفاض حتى وصل أدنى مستوى له في عام 1997 حيث بلغ (55) مليون دولار، ويرجع ذلك الانخفاض الى النجاحات التي حققتها ادارة الايرادات العامة في زيادة الايرادات المحلية وايرادات المقاصة مع اسرائيل وضبط الانفاق العام بالرغم مما كان يشاع عن الفساد والتسيب المالي في المال العام، وحققت السلطة فائضا جاريا في موازنتها في عام 1998 بمقدار 32 مليون دولار نتيجة لتلك النجاحات، ومن الأسباب الأخرى التي ساهمت في

تقليص العجز الجاري، رفض الدول المانحة تخصيص أي موارد لدعم الموازنة الجاري و ابتداء من عام 1998، أما على صعيد العجز الكلي لموازنة السلطة قبل المنح في الفترة نفسها، فقد بلغ نحو 155مليون دولار في عام 1998، حيث انخفض العجز بنحو 29% عن عام 1997 بسبب الفائض الجاري في هذا العام، وارتفع العجز الى 243 مليون دولار عام 1999 لينخفض بعدها الى 205 مليون دولار عام 2000، أما في عام 2001 فقد أظهر الجدول وجود فائض في الموازنة الجارية والموازنة الكلية بمقدار 123 مليون دولار، حيث تم ضبط الانفاق في هذه السنة في ظل تحويل مساعدات مالية عالية وصلت الى 533 مليون دولار، وارتفع العجز الجاري خلال السنوات 2003-2005 بشكل كبير، وذلك نتيجة لزيادة النفقات العامة بسبب السياسة المالية التوسعية، التي مورست خلال هذه الفترة من قبل وزير المالية الجديد د.سلام فياض، حيث وصل العجز الجاري لعام 2003 حوالي 269 مليون دولار، ولعام 2004 حوالي 125 مليون دولار ولعام 2005 حوالي 502 مليون دولار.

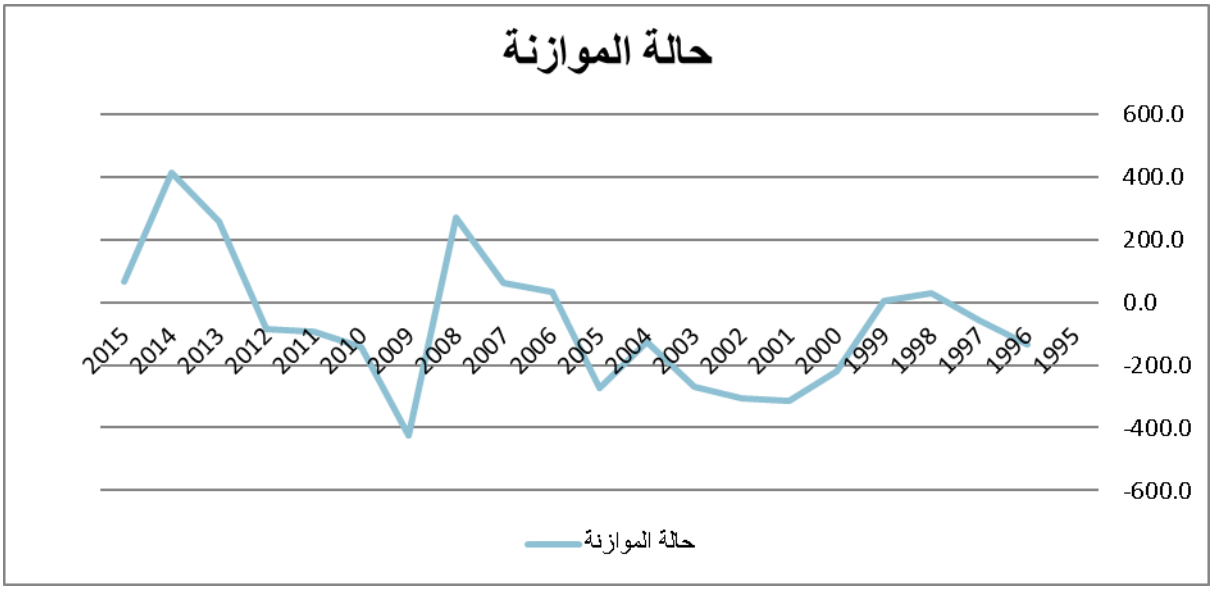

الشكل من اعداد الباحث، المصدر وزارة المالية والتخطيط والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

شكل رقم (21.3) تبين حالة الموازنة للفترة 1994-2015

وبالرغم من المقاطعة الدولية ومقاطعة اسرائيل لحكومة حماس وتجميد المستحقات الضريبية الفلسطينية حققت موازنة عام 2006 فائضا جاريا 447 مليون دولار، بسبب الارتفاع الكبير في حجم الايرادات وبخاصة سداد المستحقات المتراكمة عن السنوات السابقة، الا أن العجز الجاري عاد ليرتفع الى أرقام خيالية وصل الى 1119 مليون دولار في عام 2011 و1150 مليون دولار في عام 2012، بسبب التوسع الكبير في الانفاق العام؛ تنفيذا لخطة الحكومة الهادفة الى استكمال بناء مؤسسات الدولة حتى بداية عام 2013، وصرف حوالي 250 مليون دولار من الموازنة سنويا خلال هذه الأعوام لتمويل مشاريع في الريف، والتي لم يتم تمويلها من قبل (علاونة، 2014).

2.3.2.3.3 الدين العام:

في فلسطين عرف قانون الدين العام رقم 24 لسنة 2005 الدين العام بأنه الالتزامات المالية الحكومية وغير المسددة والمترتب عليها تسديدا لالتزاماتها، وعرف القانون الدين العام الخارجي بأنه؛ الالتزامات المالية المترتبة على الحكومة دفعها تسديدا للأموال التي اقترضتها من الدولة من الهيئات والمؤسسات الدولية الخارجية بمقتضى القانون، كما وعرف القانون نفسه الدين العام الداخلي؛ بأنه الالتزامات المالية المترتبة على الحكومة دفعها تسديدا للأموال التي اقترضتها الحكومة بموجب سندات حكومية أو بنوك محلية أو مؤسسات مالية أخرى، وبهذا اعتقد بأن المقصود من التعريفات الواردة في قانون الدين العام الفلسطيني هو خدمة الدين العام وليس أصل الدين العام نفسه أو حجمه، ويختلف القرض العام عن مصادر الايرادات الأخرى، بالنظر الى أن الايرادات العامة من ضرائب ورسوم هي نهائية، بمعنى أنها تدخل الخزينة ولا ترد الى أصاحبها، بينما تدخل ايرادات القروض الخزينة العامة وتتعهد الدولة بردها مع فوائدها حسب الآجال المتفق عليها مع الدائن، ويكون القرض العام بموجب عقد تجاري اختياري يدفع للدولة، وهو بحاجة الى

مصادقة السلطة التشريعية عليه، حتى يصبح مشروعا، وتلجأ الدولة الى الاقتراض العام؛ عندما لا تستطيع الايرادات العامة تغطية النفقات الحكومية العامة، وحدوث عجز وخلل في الموازنة العامة، مما يرغم الدولة على الاقتراض لسداد هذا العجز (علاونة، 2014) .

وانعكست سياسة السلطة المتحفظة تجاه الاقتراض العام الداخلي والخارجي خلال المرحلة الأولى من البناء المؤسسي في تدني أحجام هذه القروض، حيث بلغت عام 1994 حوالي 45 مليون دولار فقط، واقترضت السلطة عام 1995 حوالي 39 مليون دولار فقط وفي عام 1996 حوالي 204 مليون دولار فقط، ولم تقترض وزارة المالية عام 1997، بل قامت بسداد 75 مليون دولار، لتقوم باقتراض 97 مليون دولار عام 1998 وبلغ مجموع القروض العامة حوالي 309 مليون دولار في سنة 1999، وفي عام 2000 وبعد أن قامت اسرائيل باحتجاز المستحقات الضريبية للسلطة الوطنية اضطرت السلطة الى اقتراض حوالي 486 مليون دولار جديدة، أغلبها من القطاع المصرفي الفلسطيني، لسداد رواتب وأجور موظفي القطاع العام وبند النفقات التطويرية، وفي عام 2002 اقترضت السلطة ايضا 396 مليون دولار لسداد رواتب وأجور الموظفين، بعد أن تم تعين د.سلام فياض وزيرا للمالية، والافراج عن المستحقات الضريبية الفلسطينية من اسرائيل، قامت الحكومة بسداد حوالي 100مليون دولار من الديون الداخلية ليصل حجم الدين في نهاية عام 2002 حوالي 1090مليون دولار، ارتفعت القروض العامة بشكل متصاعد ، ووصلت الى 1602 مليون دولار عند انتهاء الفترة الأولى من وجود د. سلام فياض وزيرا للمالية في عام 2005، وبالرغم من احتجاز اسرائيل للأموال ومستحقات السلطة خلال عام 2006 بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية، الا أن القروض العامة انخفضت خلال سنة 2006 بمقدار 104 مليون دولار نتيجة سداد الحكومة جزءا من التزاماتها للقطاع الخاص والقطاع المصرفي، واستمرت القروض في الانخفاض خلال الأعوام التالية، حيث وصلت في عام 2008 حوالي 1406 مليون دولار، الا أن

القروض العامة، وبخاصة مستحقات القطاع الخاص والقطاع المصرفي، بدأت في الارتفاع من جديد وبشكل كبير ابتداء من عام 2009، وذلك بسبب السياسة المالية التوسعية والموازنة الطموحة لحكومة د.سلام فياض سواء بالنسبة للنفقات العامة وارتفاع فاتورة الأجور الرواتب، وزيادة وتيرة المشاريع خلال هذه الفترة، حيث وصلت الديون المسجلة رسميا في سجلات وزارة المالية في نهاية عام 2011 ما يزيد عن 2.2 مليار دولار، دون مستحقات هيئة التقاعد الفلسطينية على الحكومة.

وبالرغم من سياسة الشفافية التي اتبعتها وزارة المالية خلال السنوات العشر الماضية، الا أن الأرقام المتعلقة بحجم القروض العامة، وخدمة الدين العام، هي غير دقيقة ومتضاربة أحيانا، ولم تطرح في الموازنات العامة اطلاقا، حيث صرح د. نبيل قسيس وزير المالية في صيف عام 2012 أن حجم الديون حوالي 3.2 مليار دولار، بينما صرح د. محمد مصطفى نائب رئيس الوزراء في حكومة د.رامي الحمدالله أن حجم القروض وصل الى 4.2 مليار دولار بما فيها الديون الخارجية، والديون البنوك المحلية، ومستحقات القطاع الخاص، وهيئة التقاعد الفلسطينية، كما صرح كل من وزير المالية الجديد شكري بشارة ورئيس الوزراء الجديد د. رامي الحمدالله في تصريح صحفي يوم الأحد الموافق 2013/8/18 أن حجم الديون العامة على السلطة الوطنية الفلسطينية يفوق 5 مليار دولار، الأمر الذي يؤكد عدم دقة جميع الأرقام التي تم تداولها حول حجم الدين العام، وأن التقديرات التي تقول بأن حجم الدين العام حوالي 6 مليار دولار لم تعد من درب الخيال، وانما اقتربت الى الواقعية بشكل كبير بعد تعديل حجم الدين العام من قبل الحكومة نفسها من 3 الى 5 مليار دولار في فترة أقل من سنة (علاونة، 2014).

الفصل الرابع

منهجية الدراسة وإجراءاتها ونتائج التحليل ومناقشة التحليل:

1.4 منهج الدراسة وإجراءاتها:

استخدمت الدراسة منهج التحليل الكمي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية **(بيانات سنوية)** ومن ثم تحليلها ووصف التغيرات والتطورات التي طرأت عليها، وذلك عبر استخدام منهجيات الأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة لصياغة الإطار النظري للدراسة، والمنهج التحليلي القائم على أساس التحليل الإحصائي للبيانات، حيث قام الباحث بتحليل البيانات الاحصائية الخاصة بالموضوع من خلال جمع البيانات الصادرة عن وزارة المالية والتخطيط وسلطة النقد والاحصاء الفلسطيني وبعض الدراسات الخاصة في الموضوع.

ثم تم استخدام برنامج **(E.Views)** لتطبيق منهج القياس الاقتصادي لدراسة العلاقة بين ادوات السياسة المالية والمستوى العام للاسعار، بالاعتماد على سلسلة زمنية **(بيانات ربعية)** صادرة عن

وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء / الفلسطيني وسلطة النقد ودراسات منشورة ذات العلاقة.

وتم استخدام اختبار الانحدار ما بين متغيرات الدراسة المستقلة (**حجم الإنفاق العام، معدلات عبء الضرائب المفروضة، وحالة الموازنة العامة** (عجز أو فائض)) والمتغير التابع (**المستوى العام السائد للأسعار** (**الرقم القياسي للأسعار**).

وتم استخدام اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغير المستقل (**حالة الموازنة العامة** (عجز أو فائض)) والمتغير التابع (**المستوى العام السائد للأسعار** (**الرقم القياسي للأسعار**)) بتطبيق اختبار ديكي فولر واختبار فيلبس – بيرون.

ومن ثم تطبيق الاختبارين السابقين للتأكد من ان لمتغيرات الدراسة درجة تكامل متماثلة، وتجهيز السلسلة الزمنية للاختبارات البعدية، وسيتم اختبار تصحيح الخطأ (ECM) وتطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Counteraction Method Johansen) للتأكد من وجود علاقة توازنيه قصيرة الاجل وطويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، واخيرا سيتم اختبار اتجاه السببية بين المتغيرات (Granger Causality Test).

2.4 اجراءات الدراسة: قام الباحث باتخاذ الخطوات التالية لإنجاز الدراسة كما يلي:

1- تشخيص مشكلة البحث المتمثلة في دور السياسة المالية في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، من خلال الملاحظة والرجوع الى الدراسات السابقة ومقابلة مبدئية لعدد من الخبراء في مجال السياسات المالية.

2- البحث في اصول المشكلة من خلال استعراض الاسس النظرية بالرجوع الى الادبيات السابقة، ومن ثم صياغة فرضيات تتضمن الحلول المحتملة لهذه المشكلات.

3- تجميع البيانات الربعية لمتغيرات الدراسة (حجم الانفاق، وعبء الضريبة المباشرة، وعبء الضريبة غير المباشرة، وحالة الموازنة (فائض او عجز)) من وزارة المالية، وبيانات الناتج الاجمالي المحلي من تقارير سلطة النقد، وبيانات الرقم القياسي للاسعار من جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني.

4- اعتماد بيانات سنوية للتحليل الوصفي من سنة 1994-2015 لكل متغيرات الدراسة.

5- اعتماد البيانات الربعية من سنة 2008-2015 لمتغيرات الدراسة لعدم توفر البيانات اكثر من تلك الفترة، وذلك حسب الرجوع لوزارة المالية والتخطيط.

6- اعتماد 32 مشاهدة لكل سلسلة زمنية، وذلك لعدم توفر سلسلة اكبر من ذلك.

7- تم تحليل بيانات السلاسل الزمنية السنوية ووصفها من خلال الاعتماد على معدلات التغير في متغيرات الدراسة.

8- تحليل بيانات السلاسل الزمنية الربعية لمتغيرات الدراسة المستقلة (حجم الانفاق وعبء الضريبة المباشرة وعبء الضريبة غير المباشرة وحالة الموازنة) وعلاقتها بالمتغير المستقل الرقم القياسي لاسعار المستهلك CPI من التحليل القياسي وباستخدام برنامج E.Views.

3.4 بيانات الدراسة:

تم جمع بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات على اساس ربعي وب 32 مشاهدة من 2008 الى 2015 من وزارة المالية والتخطيط والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، وذلك لعدم توفر اكثر من 32 مشاهدة لمتغيرات الدراسة وهي كما يلي:

- متغيرات الدراسة المستقلة: (حجم الانفاق العام، عبء الضريبة المباشرة، عبء الضريبة غير المباشرة، حالة الموازنة).

- المتغير التابع: مؤشر اسعار المستهلك.

كما هو مبين في الجدول رقم (1.4–أ) والجدول التابع (1.4–ب) في الملاحق.

4.4 النموذج الرياضي للدراسة:

$$CPI = C(1) + C(2)*DIRECT - C(3)*INDT + C(4)*EXP01 - C(5)*BUD$$

- CPI: مؤشر أسعار المستهلك.
- C(1): الثابت
- C(2: معامل الانحدار الأول.
- DIRECT: عبء الضرائب المباشرة.
- C(3: معامل الانحدار الثاني.
- INDT: عبء الضرائب غير المباشرة.
- C(4: معامل الانحدار الثالث.
- EXP01: الإنفاق العام.
- C(5: معامل الانحدار الرابع.
- BUD: حالة الموازنة.

5.4 التعريفات الإجرائية:

السياسة المالية: الأسلوب أو برنامج العمل المالي الذي تنتهجه الدولة عن طريق استخدام وتخطيط وادارة نفقاتها وايراداتها العامة والقروض العامة، من خلال الموازنة العامة الاقتصادية الكلية، المتمثلة بتحقيق العمالة الكاملة، واستقرار في مستويات الأسعار، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتحقيق توازن في التجارة الخارجية والأسواق النقدية (علاونة، 2014).

المستوى العام للأسعار: ويشير المستوى العام للأسعار، إلى متوسط عام للأسعار السائدة لمجموعة رئيسة من السلع في الإقتصاد، ويمكن قياسه بالرقم القياسي لهذه الأسعار، ولا تكون لمستوى الأسعار أهمية إذا لم تلاحظ مع التغيرات التي تحدث في مستوى الرفاهية أثناء تغير المستوى العام للأسعار، فالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) يترتب عليه آثار

ونتائج غير مرغوبة نتيجة تخفيض القوة الشرائية للنقود كما أن الانخفاض المستمر في المستوى العام للأسعار (الانكماش) له آثار سلبية على النشاط الإنتاجي والتوظيف، ولذلك فإن تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار يعتبر هدفا أساسيا للاقتصاد الكلي، ويتم قياس المستوى العام للأسعار من خلال الارقام القياسية ويقصد به (المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد) (حسين واخرون، 2004).

النفقات العامة: النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام، ويتبين من هذا التعريف أن النفقة العامة تشتمل على عناصر ثلاثة وهي:

أ- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة وغيرها من الأشخاص العامة بإنفاق مبالغ نقدية ثمنا لما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة.

ب- **النفقة العامة يقوم بها شخص عام (أي صدور النفقة عن هيئة عامة):** ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة (وهم أشخاص القانون العام) وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها.

ت- **النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:** ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجات العامة، وتحقيق الصالح العام (مراد، 2013).

الضرائب غير المباشرة: وهي التي تقتطع بطريقة غير مباشرة من دخل أو رأس مال المكلف، وتنصب على استعمالات الثروة حيث أن الضرائب غير المباشرة لا تنصب على وجود المال وإنما على استعمالاته فهذه الضريبة تتبع الثروة في تنقلاتها ومراحل استعمالها، وما هو جدير بالذكر أن الضرائب الغير مباشرة تحتل مكانة بارزة في الأنظمة الضريبية المختلفة لغزارة حصيلتها بإضافة إلى سهولة جبايتها، كما أنها تتناسب مع فكرة العدالة الضريبية (عواد، 2013).

الضرائب المباشرة: هي التي تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال المكلف، «وتنصب مباشرة على ذات الثروة» و أشهر أنواعها الضرائب على الدخل و الضرائب على رأس المال (عواد، 2013).

عبء الضريبة: تبرز ظاهرة انتقال عبء الضريبة في ظل ظروف وشروط معينة، حيث يتم بواسطتها نقل العبء النقدي المباشر او غير المباشر للضريبة من عاتق المكلف قانونا بدفعها الى

عاتق شخص اخر ذي علاقة اقتصادية (علاقة تبادل او علاقة استخدام) مع المكلف اصلا بدفع مبلغ الضريبة، ان امكانية نقل العبء الضريبي تتم في ظل شروط معينة، ويتمثل عبء الضريبة للمجتمع ككل من خلال تحميله على الناتج الاجمالي المحلي ويساوي عبء الضريبة بقسمة الحصيلة الضريبية على الناتج الاجمالي المحلي(علاونة، 1992).

حالة الموازنة: وتتكون من ثلاث حالات 1. حالة توازن الموازنة: هي الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة تساوي الإيرادات العامة، ان تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي أن تكون الميزانية العامة ذات تأثير ايجابي على الكميات الاقتصادية الكلية (النعيمي، 2005)، 2. حالة عجز الموازنة: هي الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة اكبر من الإيرادات العامة وقد اعتمد الفكر الكنزي سياسة العجز المقصود 3. حالة فائض الموازنة: وهي الحالة التي تكون فيها الايرادات العامة اكبر من النفقات العامة (الطوابي، 2007).

6.4 نتائج التحليل الاحصائي:

في هذا الجزء من الدراسة سيتم عرض نتائج اختبارات الفرضيات؛ حيث تم استخدام الاختبارات القياسية التالية (الانحدار وجوهانسون والسببية)، بهدف التعرف على اثر المتغيرات (ادوات السياسة المالية: حجم الانفاق، عبء الضريبة المباشرة، عبء الضريبة غير المباشرة، حالة الموازنة) على المتغير التابع (مؤشر اسعار المستهلك) لفحص دور ادوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار في الاسعار وذلك كما يلي:

1- الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور أدوات السياسة المالية المختلفة في المستوى العام السائد للأسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015.

ولتوضيح ذلك تم اختبار تأثير المتغيرات المستقلة (ادوات السياسة المالية) ككل على المتغير التابع اسعار المستهلك وباستخدام اختبار الانحدار وفق المعادلة التالية وكانت النتائج كم يلي:

CPI = C(1) + C(2)*DIRECT + C(3)*IND + C(4)*EXP01 + C(5)*BUD

يمثل جدول رقم (1.4) نتائج التحليل الاحصائي لأثر ادوات السياسة المالية في الاسعار

Dependent Variable: CPI				
Method: Least Squares				
Date: 07/11/17 Time: 21:40				
Sample: 2008Q1 2015Q4				
Included observations: 32				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	64.00511	4.597382	13.92208	0.0000
DIRECT	117.8664	51.66100	2.281535	0.0306
IND	-0.866914	17.74819	-0.048845	0.9614
EXP01	0.042529	0.006079	6.996365	0.0000
BUD	-0.011249	0.017577	-0.639970	0.5276
R-squared	0.748806	Mean dependent var		103.3472
Adjusted R-squared	0.711592	S.D. dependent var		6.010730
S.E. of regression	3.227981	Akaike info criterion		5.324192
Sum squared resid	281.3362	Schwarz criterion		5.553213
Log likelihood	-80.18706	Hannan-Quinn criter.		5.400106
F-statistic	20.12165	Durbin-Watson stat		1.484234
Prob(F-statistic)	0.000000			

النتيجة: تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة اثر ادوات السياسة المالية (حجم الانفاق، وعبء الضريبة المباشرة، وعبء الضريبة غير المباشرة، وحالة الموازنة) كمتغيرات مستقلة على مؤشر اسعار المستهلك كمتغير تابع.

CPI = 64.00511 + 117.8664*DIRECT +-0.866914*IND + 0.042529*EXP01 + -0.011249*BUD

واشارت نتائج الارتباط وجودة النموذج في تفسير المتغير التابع الى ان قيمة R-square بلغت 74.8% وهي قيمة جيدة، فيما بلغت قيمة اختبار F-test حوالي 20.1 وهي ذات دلالة معنوية (P-value= 0.000) وهو تأكيد على قوة المتغيرات المستقلة في تفسير تباين المتغير التابع، كما تشير نتائج النموذج لمتغيرات الدراسة انه لا يوجد ارتباط تسلسلي Serial correlation حيث ان قيمة اختبار Durbin- Watson test يساوي 1.48.

وبتحليل نتائج معنوية المتغيرات المستقلة تشير النتائج الى ان متغيري عبء الضرائب المباشرة (Direct) وقيمة الانفاق الحكومي (Exp01) كانت ذات دلالة معنوية في تفسير المتغير التابع بقيمة 0.030 و0.000 على التوالي وهي اقل من 0.05. (أي هناك تاثير معنوي للمتغيرين المستقليين في المتغير التابع). فيما تشير النتائج الى ان متغيري عبء الضرائب غير المباشرة (IND) وخالة الموازنة لا يوجد لها تأثير ذو دلالة معنوية حيث بلغت قمة الدلالة المحسوبة 0.96 و0.52 على التوالي للمتغيرين وهي اكبر من 0.05 (أي انه لا يوجد تاثير معنوي للمتغيرين المستقلين في المتغي التابع).

2- **الفرضية الفرعية الأولى:** H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور حجم الانفاق العام في المستوى العام السائد للأسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015.

تم اختبار تأثير المتغيرات المستقلة (ادوات السياسة المالية) ككل على المتغير المستقل اسعار المستهلك وفق المعادلة السابقة نتيجة اختبار الانحدار:

وبتحليل نتائج معنوية المتغيرات المستقلة تشير النتائج الى ان قيمة الانفاق الحكومي (Exp01) كانت ذات دلالة معنوية في تفسير المتغير التابع ب 0.000 وهي اقل من 0.05 وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة الدالة على ان هناك تاثير لحجم الانفاق العام على المستوى العام للاسعار ممثل بمؤشر اسعار المستهلك.

3- **الفرضية الفرعية الثانية:** HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور عبء الضريبة المباشرة في المستوى العام السائد للأسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015.

حيث تم اختبار تأثير المتغيرات المستقلة (ادوات السياسة المالية) ككل على المتغير المستقل اسعار المستهلك وفق المعادلة السابقة نتيجة اختبار الانحدار:

وبتحليل نتائج معنوية المتغيرات المستقلة تشير النتائج الى ان متغير عبء الضرائب المباشرة (Direct) كان ذات دلالة معنوية في تفسير المتغير التابع بقيمة 0.030 وهي اقل من 0.05 وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ودلالته انه يوجد تأثير لعبء الضريبة المباشرة على المستوى العام للاسعار ممثلا بالرقم القياسي للاسعار.

4-**الفرضية الفرعية الثالثة: H0:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور عبء الضريبة غير المباشرة في المستوى العام السائد للأسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015.

حيث تم اختبار تأثير المتغيرات المستقلة (ادوات السياسة المالية) ككل على المتغير المستقل اسعار المستهلك وفق المعادلة السابقة نتيجة اختبار الانحدار.

وبتحليل نتائج معنوية المتغيرات المستقلة تشير النتائج الى ان متغير عبء الضرائب غير المباشرة لا يوجد له تأثير ذو دلالة معنوية حيث بلغت قمة الدلالة المحسوبة 0.96 بالتالي قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة ودلالته انه لا يوجد اثر لمتغير عبء الضريبة غير المباشرة على المستوى العام للاسعار ممثلا بالرقم القياسي للاسعار.

5- **الفرضية الفرعية الرابعة: H0:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور حالة الموازنة في المستوى العام السائد للأسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015.

أ- حيث تم اختبار تأثير المتغيرات المستقلة (ادوات السياسة المالية) ككل على المتغير المستقل اسعار المستهلك وفق المعادلة السابقة نتيجة اختبار الانحدار.

وبتحليل نتائج معنوية المتغيرات المستقلة تشير النتائج الى ان متغير حالة الموازنة لا يوجد له تأثير ذو دلالة معنوية حيث بلغت قمة الدلالة المحسوبة 0.52 وهو اعلى المعنوية 0.05 بالتالي قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة ودلالته انه لا يوجد اثر لمتغير حالة الموازنة على المستوى العام للاسعار ممثلا بالرقم القياسي للاسعار.

ب- وبتحليل **علاقة اسعار المستهلك CPI وحالة الموازنة BUD، حيث تشير المعادلة التالية الى العلاقة بين CPI وحالة الموازنة (BUD).**

$$CPI = C(1) + C(2)*BUD$$

و قبل تطبيق المعادلة سيتم تطبيق الفحوص الثلاثة اللازمة لتحليل السلاسل الزمنية وهي:

أ- فحص سكون السلسة الزمنية Stationary باستخدام Unit root test

ب- فحص العلاقة التكاملية طويلة الاجل وقصيرة الاجل، باستخدام **اختبار جوهانسون** Johanson Cointegration Test.

ت- فحص السببية باستخدام Granger Causality Tests

أ. فحص سكون السلسة الزمنية **Stationary باستخدام Unit root test:**

تم فحص سكون السلسة الزمنية Stationary باستخدام Unit root test وباستخدام اختبار Augmented Dickey-Fuller test للمتغيرين اسعار المستهلك CPI وحالة الموازنة BUD وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2.4) نتائج اختبار ADF سكون السلسة الزمنية **للمتغير CPI**

Null Hypothesis: D(CPI,2) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.043266	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.724070	
	5% level		-2.986225	
	10% level		-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

تبين نتائج سكون السلسة الزمنية في الجدول رقم (3.4) لسلسلة CPI بان السلسلة الزمنية لمتغير اسعار المستهلك CPI مستقر على الحد الثاني، حيث يشير اختبار المعنوية لفحص سكون السلسة الزمنية **Augmented Dickey–Fuller test** الى 0.000 وهي اقل من 0.05 لـــ CPI و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد سكون السلسة الزمنية عند الحد الثاني، ونقبل الفرضية البديلة انه يوجد سكون السلسة الزمنية في السلسلة الزمنية لأسعار المستهلك.

جدول رقم (3.4) نتائج اختبار ADF سكون السلسة الزمنية **للمتغير BUD**

Null Hypothesis: BUD has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-9.912621	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.661661	
	5% level		-2.960411	
	10% level		-2.619160	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

وتبين نتائج اختبار سكون السلسلة الزمنية في الجدول رقم (4.4) لسلسلة (BUD) بان السلسلة الزمنية لمتغير حالة الموازنة (BUD) مستقر، حيث بلغت قيمة المعنوية لفحص سكون السلسة الزمنية **Augmented Dickey–Fuller test** ما مقداره 0.000 وهي اقل من 0.05 للمتغير التابع (CPI)، مما يعني قبول الفرضية البديلة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد استقراريه، أي انه يوجد سكون في السلسلة الزمنية حالة الموازنة (BUD).

ب. فحص العلاقة التكاملية طويلة الاجل باستخدام Johanson Cointegration Test وتم اختبار العلاقة التكاملية طويلة الاجل بين متغيري حالة الموازنة BUD واسعار المستهلك CPI وباستخدام اختبار جوهانسون Johanson Cointegration Test، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4.4) نتائج اختبار جوهانسون للعلاقة طويلة الاجل بين حالة الموازنة واسعار المستهلك

Date: 07/11/17 Time: 21:51				
Sample (adjusted): 2008Q3 2015Q4				
Included observations: 30 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: BUD CPI				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.616609	31.04725	15.49471	0.0001
At most 1	0.073376	2.286212	3.841466	0.1305
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

ويمثل الجدول رقم (5.4) نتيجة اختبار جوهانسون لتحديد علاقات التكامل طويلة الامد بين مؤشر اسعار المستهلك و حالة الموازنة حيث ان الفرضية الصفرية: عدم وجود على الاقل علاقة واحدة تكاملية طويلة الاجل عند مستوى 5% وتشير النتائج اعلاه الى انه لا يوجد علاقة تكاملية طويلة الامد بين المتغيرين وبدلالة معنوية محسوبة 0.13 وهي اكبر من مستوى الدلالة المعنوية 0.05. وبما يدعم الفرضية الصفرية.

ت. **فحص السببية باستخدام Granger Causality Tests:** وقد تم تطبيق اختبار السببية جرانجر **Grenger causality test** بين بين مؤشر اسعار المستهلك وحالة الموازنة حيث ان الفرضية الصفرية هي ان مؤشر حالة الموازنة تسبب CPI عند مستوى 5%، حيث تشير النتائج في الجدول التالي الى انه لا يوجد علاقة سببية لحالة الموازنة BUD على اسعار المستهلك CPI وبدلالة معنوية محسوبة تساوي 0.322 وهي اكبر من مستوى الدلالة 0.05 و بما يدعم الفرضية الصفرية ولا يوجد علاقة سببية لمتغير اسعار المستهلك CPI على حالة الموازنة BUD وبدلالة معنوية 0.226 وهي اكبر من مستوى الدلالة 0.05.

جدول رقم (5.4) نتائج اختبار فحص السببية باستخدام Granger Causality Tests بين حالة الموازنة واسعار المستهلك

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 07/11/17 Time: 21:52			
Sample: 2008Q1 2015Q4			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CPI does not Granger Cause BUD	30	1.57623	0.2266
BUD does not Granger Cause CPI		1.18428	0.3226

لذلك نستنتج بانه لا يمكن تطبيق معادلة العلاقة بين CPI وعجز الموازن BUD، وذلك لانه لايوجد علاقة سببية بين متغير حالة الموازنة والمتغير مؤشر اسعار المستهلك، بسبب خصوصية الوضع الاقتصادية الفلسطيني، وحيادية الموازنة العامة الفلسطينية.

7.3مناقشة النتائج:

1.7.4 اجابة السؤال الأول: ما هو الدور التي قامت به ادوات السياسة المالية في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015؟

تقول النظرية؛ ان دور السياسة المالية في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار يتمثل أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب الكلي، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية تعتمد على:

- تخفيض مستوى الإنفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، وبالتالي كبح مستوى الأسعار،
- رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى تخفيض الدخل، وبالتالي تخفيض الطلب، ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.
- المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

وما توصلت الدراسة اليه انها وافقت النظرية والدراسات السابقة في ان السياسة المالية في فلسطين يوجد لها تأثير على المستوى العام للاسعار. حيث تم اختبار تأثير المتغيرات ادوات السياسة المالية على أسعار المستهلك. وكانت النتيجة بعد تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة اثر ادوات السياسة المالية (حجم الانفاق، وعبء الضريبة المباشرة، وعبء الضريبة غير المباشرة، وحالة الموازنة) كمتغيرات مستقلة على مؤشر اسعار المستهلك كمتغير تابع. تشير إلى جودة النموذج في تفسير المتغير التابع حيث بلغت قيمة R-square ما مقداره 74.8% وهي قيمة جيدة، فيما بلغت قيمة اختبار F-test حوالي 20.1 وهي ذات دلالة معنوية (P-value= 0.000)، وبالتالي تأكيد قوة المتغيرات المستقلة في تفسير تباين المتغير التابع.

كما تشير نتائج النموذج لمتغيرات الدراسة انه لا يوجد ارتباط تسلسلي Serial correlation حيث ان قيمة اختبار Durbin– Watson test يساوي 1.48. وكانت نتائج اختبار المتغيرات المستقلة تشير الى ان متغيري عبء الضرائب المباشرة (Direct) وقيمة الانفاق الحكومي (Exp01) كانت ذات دلالة معنوية في تفسير عدم استقرار الاسعار في فلسطين بقيمة 0.030 و0.000 على التوالي و هي اقل من 0.05. فيما تشير النتائج الى ان متغيري عبء الضرائب غير المباشرة (IND) وعجز الموازنة لا يوجد لها تأثير ذو دلالة معنوية على اسعار المستهلك، حيث بلغت قمة الدلالة المحسوبة 0.96 و0.52 على التوالي للمتغيرين. مما يتعارض مع نظرية تأثير الضرائب غير المباشرة على الأسعار ونتائج الدراسات التي اتفقت معها.

واتفقت نتائج الدراسة مع مجموعة من الدراسات منها دراسة (صبيح: 2015) على وجود علاقه طرديه بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الاجر الحقيقي، حيث تمثل الرواتب والاجور النسبة الاعلى في الانفاق العام. ومع دراسة (خضر:2012) على وجود علاقة بين الايرادات والنفقات العامة والتضخم في الاراضي الفلسطيني، واختلفت معها على ان ليس كل الايرادات لها علاقة مع التضخم، وفقط الضرائب المباشرة هي التي لها تأثير معنوي على المستوى العام للأسعار.

واتفقت مع دراسة (رجب:2011) على وجود تأثير احصائي للمتغيرات المستقلة (اجمالي النفقات العامة الجارية وصافي الاقراض، والاجور والرواتب والنفقات التحويلية وصافي الاقراض) على الرقم القياسي العام للاسعار، وان الزيادة في النفقات تؤدي الى الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ولكن السياسة الإنفاقية المطبقة لم تنجح في علاج مشكلة التضخم والسبب في ذلك ان التضخم في فلسطين مستورد. واتفقت الدراسة مع دراسة (الدليمي وسبعاوي: 2012) ان السياسات الاقتصادية المتبعة (المالية والنقدية) تهدف الى تحقيق الاستقرار، وبالتالي السيطرة على التضخم

والبطالة واختلفت مع الدراسة لاعتقاد دراسة الدليمي بان التضخم اسبابه نقدية، وان السياسة النقدية اكثر فعالية في السيطرة على الاسعار لكن في فلسطين لا يوجد الى سياسة نقدية.

واتفقت الدراسة مع دراسة (Abdon,Amdattor:2014) بان الضرائب والانفاق الحكومي يساعد على النمو الاقتصادي، ويؤدي الى الاستقرار الاقتصادي، واتفقت مع دراسة (Taylor:1994) بوجود اثر لاستقرار السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) وعلاقتها بتذبذب الاسعار والتضخم.

واتفقت مع دراسة (Krasnigi: 2013) بان هناك علاقة تأثير ايجابية بين الانفاق والضرائب من جهة واستقرار المستوى العام للاسعار الا انها تختلف مع هذه الدراسة بان الضرائب المباشرة هي التي تؤثر في المستوى العام للاسعار، وذلك لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، خاصة وان الضرائب غير المباشرة غالبيتها من ضرائب المقاصة، حيث ان ضرائب المقاصة ناتجة عن العلاقة التجارية مع اسرائيل وان التحكم في معدلات ضريبة القيمة المضافة فقط بمقدار فرق شيكل واحد عن اسرائيل، وهذا معناه انه توجد صعوبة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في تطبيق السياسة الضريبية (الضريبة غير المباشرة) في التأثير على الاقتصاد.

وان الاسباب وراء عدم تطابق بعض نتائج الاختبارات (عبء الضريبة غير المباشرة وعجز الموازنة) مع النظرية، هو ان الاقتصاد الفلسطيني يعيش في ظل احتلال، اهم ملامحه عدم السيطرة على مقومات الاقتصاد، وتبعية الاقتصاد الى الاقتصاد الاسرائيلي، وان ادوات السياسات المالية تتأثر بالظروف الموضوعية بمعنى انها تصاغ استجابة للظروف السياسية والاقتصادية، وليس لحل المشاكل الاقتصادية، فعلى سبيل المثال لعلاج التضخم، تحتاج الى تخفيض الانفاق وزيادة الضرائب فالأنفاق العام مرتبط بحجم الايرادات وحجم الايرادات مرتبط بالمساعدات والجباية المحلية وحس اتفاقية باريس لا يمكن التحكم في معدل الضريبة في فلسطين الى بفارق شيكل عن معدل الضريبة بإسرائيل، وجباية الضرائب مرتبطة اصلا بقدرة الفلسطينيين على السيطرة على كامل الاراضي

الفلسطينية من جانب، وايرادات المقاصة المرتبطة بالقرار السياسي الاسرائيلي، وايضا ان السياسة الإنفاقية في فلسطين وضعت حتى تعالج البطالة والبطالة منذ تأسيس السلطة في معدلات عالية تتفاوت من سنة الى سنة الا انها بالمجمل معدلات عالية، وان سياسة الانفاق في الغالب سياسة توسعية لعلاج البطالة وزيادة النمو وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر في الاسعار في فلسطين من جانب وارتفاع الدين العام من جانب اخر، وهذا كله من جانب سيطرة صناع القرار على ادوات السياسة المالية (المتغيرات المستقلة)، ومن جانب اخر ان ارتفاع الاسعار في فلسطين سببه الرئيسي عامل خارجي الا وهو اسعار الواردات وسواء كانت من اسرائيل او غيرها من دول العالم، وان الواردات في فلسطين تشكل اربع اضعاف الصادرات تقريبا، وهذا يؤدي تراجع وتباطؤ في نمو الناتج الاجمالي المحلي، وبالتالي تحفيز الاقتصاد الفلسطيني، وان الثقافة الاقتصادية للشعب الفلسطيني ان جاز التعبير هي ثقافة المستهلك وليس المنتج، وهذا ما يفسره تراجع احيانا وتباطؤ احيانا اخرى في نمو نسبة القطاعات الانتاجية الاساسية(الصناعة، الزراعة،) الى الناتج الاجمالي المحلي. كما تشير الدراسات ان احد الاسباب المهمة في ارتفاع الاسعار يتمثل في ان المستهلك الفلسطيني لا يتعامل مع اجزاء العملات المتداولة (اجزاء الشيكل، اجزاء الدينار الاردني، اجزاء الدولار الخ).

2.7.4 ما هو الدور الذي قامت به السياسة المالية (حجم الانفاق العام) في التأثير على استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015؟

تعد النفقات العامة أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي، في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، ويرجع إلى كل من كينز وهانسن ولرنر الفضل في تبيان أهمية استخدام المالية العامة كأداة لتحقيق أهداف السياسة المالية، وتتلخص نظرية المالية الوظيفية في اعتبار أن

الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام على أنها أدوات الدولة في الإشراف على مستوى الإنفاق القومي وذلك بهدف تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، وان تأثير الانفاق العام على المستوى العام للأسعار، يتوقف بصورة اساسية على الوسيلة التي يتم به تمويله، وكقاعدة عامة فانه اذا ما تم هذا التمويل عن طريق خلق قوة شرائية جديدة، فان الاسعار ترتفع بصورة ملحوظة اذا كان الاقتصاد قد بلغ حالة التشغيل الكامل للقوى الانتاجية، او كان يعاني من اختناقات معينة، نتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي، تجعله عاجزا عن الاستجابة للتغيرات الاقتصادية، واشباع الطلب المتزايد الناتج عن الانفاق العام الاضافي، وتستخدم التغيرات في الإنفاق كأداة لزيادة الإنفاق الكلي أو خفضه، لسحب وامتصاص الأموال المكتنزة لدى الأفراد، وللحد من السيولة في حالة التضخم، وزيادتها في أوقات الكساد.

واثبتت الدراسة ما تقوله النظرية ان لحجم الانفاق العام اثرا على المستوى العام في الاسعار، وبتحليل نتائج معنوية المتغيرات المستقلة تشير النتائج الى ان قيمة الانفاق الحكومي (Exp01) كانت ذات دلالة معنوية في تفسير المتغير التابع ب 0.000 وهي اقل من 0.05 وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة الدالة على ان هناك تاثير لحجم الانفاق العام على المستوى العام للاسعار ممثل بمؤشر اسعار المستهلك، واتفقت الدراسة مع مجموعة من الدراسات السابقة ومع النظرية وخاصة مع دراسة (رجب:2011) على وجود تأثير احصائي للمتغيرات المستقلة (اجمالي النفقات العامة الجارية وصافي الاقراض، والاجور والرواتب والنفقات التحويلية صافي الاقراض) على الرقم القياسي العام للاسعار وان الزيادة في النفقات تؤدي الى الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومع دراسة (سمية: 2015) على ان لسياسة المالية اهميه بالغة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية، لانها تمارس دورا هاما وايجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد، ومن خلال العمل على ترشيد النفقات، لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام

الموارد العامة، من اخضاع الانفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية، ومع دراسة (مسد: 2014) لتقديم وصف لأسس التنسيق بين السياسات الاقتصادية الهامة (ومن اهمها السياسة المالية وخاصة الانفاق العام) من اجل التوصل الى استقرار اقتصادي يتجلى في تحقيق معدلات نمو اقتصادي يواجه التزايد المستمر في عدد السكان وفي ايجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلم الاجتماعي والامن الاقتصادي واخيراً والاهم تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية في الداخل والخارج، ومع دراسة (الهيتي وايوب: 2012) ان زيادة الانفاق ينتج عنه زيادة في الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم الزيادة في الاسعار، حيث اذا كان الزيادة في الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي، وبذلك تقبل فرضية البحث بفعالية السياسة النقدية في المدى القصير وفاعلية السياسة المالية في المدى الطويل، ومع دراسة (Abdon, Amdattor:2014) الى ان اقتصاديات الدول النامية لديها خبرة محدودة في استخدام السياسة المالية، وان تحقيق الاستقرار وزيادة معدلات النمو في المدى البعيد، يتطلب من الحكومات في اسيا ان تزيد من قدراتها في التحكم وادارة ادوات السياسة المالية بشكل اكثر فعالية، ومع دراسة (Taylor:1994)/ امريكا، ان عدم استقرار السياسات الحكومية المالية، (الايرادات والنفقات)، يؤدي الى الارتفاع بالأسعار او عدم الاستقرار فيها، وبالتالي عدم الاستقرار في الاقتصاد بالمفهوم الشامل.

3.7.4 هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور (الضرائب) عبء الضريبة المباشرة وعبء الضريبة غير المباشرة في المستوى العام السائد للأسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015؟

تؤدي الضرائب بوصفها اقتطاعاً من دخول الأفراد وثرواتهم دوراً مهماً في اقتصاديات الدول كافة. فتستخدم أداة من أدوات السياسة المالية في التأثير في الإنتاج والاستهلاك والادخار وتحقيق

الاستقرار الاقتصادي، وقد تفرض الضرائب عادة على دخل الشخص أو على رأس ماله. وقد يتحمل المكلف اثر تلك الضريبة مباشرة أو بنقل عبء تلك الضريبة الى الغير. وسواء تحملها المكلف أو نقل عبئها فأن لها آثار اقتصادية على استهلاك الفرد وعلى مدخراته.

ولاشك أن دور الضرائب في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار يتحدد من خلال العمل على إمتصاص القوة الشرائية الزائدة، أي العمل على خفض الطلب الكلي، ولا يتم ذلك الا من خلال زيادة الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة.

والضرائب نوعان أما ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة، فالضرائب المباشرة تصيب أصحاب الدخول المرتفعة أكثر مما تصيب أصحاب الدخول المنخفضة، وعلى هذا الأساس فإن الاستهلاك لا يتأثر بشكل كبير، خاصة إذا كانت هناك إعفاءات كبيرة للدخول المنخفضة، لأن أصحاب الدخول المرتفعة يدفعون الضريبة ليس من الجزء المخصص للاستهلاك وإنما من مدخراتهم.

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فهي تصيب أصحاب الدخول المنخفضة بالدرجة الأساس، ويكون تأثيرها على الاستهلاك كبير لسببين: الأول أن الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقة كبير، وثانياً أن أصحاب الدخول المنخفضة هم الغالبية من السكان، وعلى هذا الأساس فإن الاستهلاك سوف يتأثر بشكل ملحوظ، إلا أن هذا الأثر يتوقف على، فيما إذا كان الطلب على السلعة التي فرضت عليها الضريبة مرنا أو غير مرن، فإذا كان الطلب على السلعة مرنا فإن فرض ضريبة سوف يقلل من استهلاك الأفراد بشكل كبير، وإذا كان الطلب غير مرن فإن الاستهلاك يتأثر ولكن بشكل قليل.

ويتلخص اثر الضرائب في المستوى العام للأسعار من خلال انها تقلل الضرائب المقتطعة من دخول الافراد وبالتالي تخفض طلبهم على السلع والخدمات، فيتجه المستوى العام للأسعار نحو

الانخفاض، ويتحقق هذا اذا لم تطرح الدولة حصيلة الضرائب للتداول (تسديد قروض خارجية، تكوين احتياطي مالي)، اما اذا أُعيدت هذه الحصيلة الى التداول من خلال الانفاق الحكومي (شراء سلع وخدمات او مرتبات للعاملين) فلا يتحقق عمليا الانخفاض في المستوى العام للأسعار.

ويجب ان نتذكر ان هناك تأثير لكل ضريبة مفروضة على سلعة معينة في سعرها. حيث تميل الى رفع السعر بمقدار الضريبة كاملا او جزئيا، وتفيد النظرية النيوكلاسيكية المتعلقة بنقل العبء الضريبي بوجود تأثير للضرائب على الاسعار، ويتوقف ذلك على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة الخاضعة للضريبة، وعلاقة ذلك بالظروف الاقتصادية التي تحيط بالإنتاج. ولهذا يجب التفريق بين تأثير الضرائب في مجموعها على المستوى العام الاسعار، وبين تأثر ضريبة معينة على سعر سلعة معينة.

وبتحليل نتائج معنوية المتغيرات المستقلة تشير النتائج الى ان متغير عبء الضرائب المباشرة (Direct) كان ذات دلالة معنوية في تفسير المتغير التابع بقيمة 0.030 وهي اقل من 0.05.

وبتحليل نتائج معنوية المتغيرات المستقلة تشير النتائج الى ان متغير عبء الضرائب غير المباشرة لا يوجد له تأثير ذو دلالة معنوية حيث بلغت قمة الدلالة المحسوبة 0.96، وحيث كان عبء الضريبة المباشرة له تأثير على الاسعار في فلسطين، على عكس عبء الضريبة غير المباشرة، وهذا ايضا على خلاف النظرية وما توصلت اليه الدراسات السابقة، ويرجع ذلك الى ان الحصيلة الضريبة غالبيتها تأتي من المقاصة والدور الرئيسي لإدارة هذه الضريبة لإسرائيل، اما حصيلة الضريبة المباشرة فغالبيتها فلسطينية ويمكن ان يكون لها الدور المنشود في تحقيق الاهداف الاقتصادية وخاصة التأثير على الاسعار.

واتفقت الدراسة مع دراسة (Abdon,Amdattor:2014) الى ان الضرائب والانفاق الحكومي يساعد على النمو الاقتصادي، وان ضريبة الاملاك هي الاكثر تأثيرا من بين الضرائب المباشرة،

وان الضرائب المرتفعة تعمل بشكل عكسي في التأثير على الاستقرار الاقتصادي وخاصة الاستقرار في المستوى العام للاسعار، وفرص الاستثمار، وعلى العكس بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، تعمل زيادة الضرائب بشكل ايجابي على المدى البعيد والمدى القصير، وذلك بسبب الخبرة العالية في استخدام السياسات المالية، بينما اقتصاديات الدول النامية لديها خبرة محدودة في استخدام السياسة المالية. وأن على الحكومات في اسيا ان تزيد من قدراتها في التحكم وادارة ادوات السياسة المالية بشكل اكثر فعالية.

ومع دراسة (Porters,Lowis:2014) على انه يجب ان يكون لدى الحكومة خطة لمدة خمس سنوات تعمل فيها الدولة على تخفيض الدين العام بشكل تدريجي، وباستخدام رفع الضرائب بشكل تدريجي وبشكل خفيف، حتى لا يؤثر على فرص الاستثمار، وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي، وان هناك علاقة سببية بين الاستثمار والاستقرار الاقتصادي، وأرجع الباحث السبب في النتيجة السابقة إلى أن التحكم بالضرائب يجب ان يتم بشكل تدريجي، سواء زيادة او تخفيض الضرائب ومستندا للنظرية الكنزية.

ومع دراسة (Krasnigi: 2013) على ان الزيادة في معدلات الضرائب السائدة في كسوفو، ادى الى الزيادة في اسعار السلع الاساسية (المحروقات، الغذاء....)، وفي المقابل ان زيادة الايرادات عملت على الزيادة في الاستثمار على المدى البعيد وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي.

4.7.4 ما هو الدور الذي لعبته السياسة المالية (حالة الموازنة) في التأثير على استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015؟

اعتمد كينز مبدأ المضاعف لإظهار فعالية العجز الموازني، فزيادة الإنفاق العام تشجع في نفس الوقت الاستهلاك، والإنتاج وكذلك الاستثمار، فسياسة الميزانية هي سياسة طلب وتتناقض مع سياسة العرض والتي من أهدافها الحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض تكاليف الإنتاج.

تتمثل الآثار الايجابية لسياسة العجز الموازني في اثرين هما تدعيم استهلاك العائلات وإنعاش استثمارات المؤسسات. بالنسبة للأثر الأول، وهو تدعيم استهلاك العائلات فله دور هام في النمو الاقتصادي، لان زيادة الطلب الاستهلاكي للعائلات محفز لزيادة الإنفاق الاستثماري بالنسبة للمؤسسات، ويتحقق كل هذا من خلال عمل المضاعف ومعجل الاستثمار، فيمثل العجز مقدار من الطلب الحكومي يمول بالاقتراض او انقاص الأرصدة الحكومية التي تبادل بالسيولة لتمويل العجز.

وهناك فروقات جوهرية بين مصادر الاقتراض المختلفة في الأثر النهائي على الإقتصاد الكلي، فعندما يحول الاقتراض لتمويل العجز في اوضاع وضوابط تؤدي الى انقاص الائتمان الموجه للقطاع الخاص او مجموع الطلب بنفس مقدار العجز، فهذا يعني ازاحة الموارد من القطاع الخاص الى الحكومي Crowding Out. ولكن عندما يمول العجز بطريقة لا تؤدي الى انقاص الموارد المتاحة للقطاع الخاص فإن ذلك يمثل اضافة للطلب الكلي.

ومن المحتمل ان يقود الإنفاق الحكومي، في هذه الحالة، الى ضغوط تضخمية عندما يكون العجز نتيجة رفع مستوى الإنفاق الحكومي فوق مستويات السنوات القريبة الماضية بفارق لا يتناسب مع الزيادة المحتملة في العرض. و لكن عندما ينجم العجز عن هبوط حاد في موارد الصادرات التي تعتمد عليها الحكومة في تمويل انفاقها العام، فان تمويل العجز لا يؤدي الى ضغوط تضخمية، بل بالعكس فان الإحجام عن تمويل العجز يقود الى تراجع غير مبرر في مستويات الدخل و الرفاه.

اما الفائض في الإقتصاد فيعني حجز جزء من الدخل القومي عن مجرى الطلب الكلي، ولذلك له اثر انكماشي تضطر اليه الدول لسداد مديونيتها، وتقوم بعض بتكوين فوائض في موازناتها للسنوات القادمة لسداد المديونية. أي ان الإيرادات في الإقتصاد الاعتيادي تعكس مستوى الإنتاج والتشغيل، فهي متناسبة مع بقية متغيرات الإقتصاد الكلي، وعليه ينظر الى العجز أو الفائض بأنه تجاوز للتناسب الذي يحفظ الاستقرار.

وتعتبر سياسة الدولة اتجاه الدين العام من حيث حجمه ومعدلات نموه وسبيل الحصول عليه من الوسائل المهمة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، أما إذا كانت الموازنة العامة تحقق فائضا فإن حجم هذا الفائض يمكن أن يؤثر بصفة مختلفة على الاقتصاد الوطني من خلال تخفيض حجم الدين العام.

تفترض النظرية الاقتصادية أن زيادة النفقات العامة عن الايرادات (أي حالة العجز) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج، ولكن هذا يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي، حيث يزداد الأثر على الإنتاج وتنخفض الأسعار إذا كان الجهاز الإنتاجي مرنا، أما في الدول النامية التي تمتاز بانخفاض مرونة جهازها الإنتاجي فان اثر زيادة الطلب الكلي يتجه إلى رفع المستوى العام للأسعار وذلك لعدم مرونة عوامل الإنتاج.

وفي دراستنا هذه تم تطبيق اختبار جوهانسون وجرينجر لإيجاد العلاقة بين حالة الموازنة واسعار المستهلك في المدى الطويل وكانت نتائج الاختبارات على عكس التوقعات والدراسات والنظرية، والسبب في ذلك ان متوسط قيمة النفقات العامة في الموازنة العامة في تزايد مستمر بغض النظر عن حالة الاقتصاد، وهذا يؤكد ان اعداد الموازنة الفلسطينية يتم دون اعتبارها اداة للتأثير في الاداء الاقتصادي، حيث ارتفع المتوسط السنوي للعجز الجاري في الموازنة العامة بصورة دائمة حتى العام 2012، دون اعتبار لحالة الاقتصاد، ومع وجود حالة الارتفاع في الاسعار بشكل مستمر، سواء ارتفع العجز او قل العجز او حتى في وجود الفائض.

واختلفت الدراسة مع الدراسات السابقة التالية على تفسير العلاقة بين حالة الموازنة والمستوى العام للاسعار، حيث أظهرت دراسة **الصوص 2012** وجود علاقة طردية بين العجز في الموازنة والمستوى العام للأسعار، وتوصلت دراسة **محسني واخرون 2011** الى النتيجة الرئيسة التالية وهي دعم وجود علاقة هامة وإيجابية بين الميزانية؛ العجز والتضخم في إيران، وتوصل الى ان

التذبذب في العجز يؤثر إيجابيا على التضخم توافقا مع النظرية، اما سبب الاختلاف ما بين الدراسة والدراسات السابقة فيرجع الى خصوصية الاقتصاد الفلسطيني، الذي يجعل من حالة الموازنة اضطرارية ونتيجة للظروف السياسية والاقتصادية السائدة، وليس هدفية؛ أي هي أداة من صنع اصحاب القرار في التاثير على النشاطات الاقتصادية.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات والمراجع والملاحق:

1.5 الاستنتاجات:

من خلال الرجوع الى الادبيات والدراسات السابقة لمراجعة الإطار النظري ودراسة التطور دور ادوات السياسة المالية (الانفاق والضرائب وحالة الموازنة) والمستوى العام للاسعار وتطبيق الاختبارات الاحصائية وتحليلها توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية :

1. شهد الاقتصاد الفلسطيني ارتفاع مستمر في الاسعار، سواء في فترات الانتعاش او في فترات الركود، وسواء استخدمت الحكومة سياسات توسعية او انكماشية، وهذا يدل على ضعف في قدرة السياسات المالية في التاثير في الاسعار خلال فترة 22 سنة ومنذ قيام السلطة الفلسطينية.
2. ان محدودية دخل المواطن الفلسطيني، تؤدي الى انخفاض المقدرة الشرائية له،وبالمقارنة مع اسرائيل فدخل الاسرائيلي 3 اضعاف دخل المواطن الفلسطيني، في حين ان الاسعار متشابهة.

3. إن زيادة الانفاق وخاصة الاستهلاكي والطلب المتزايد على السلع والخدمات في فلسطين، الذي لا يتناسب مع حجم المعروض من السلع والخدمات، سمح بظهور الاختلال بين كل من الطلب والعرض، وبالنتيجة الارتفاع في المستوى العام للاسعار(فجوة تضخمية).
4. إن معدل التضخم في فلسطين، ارتفع بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والسلع المستوردة، ونسبة الضرائب المفروضة على المحروقات تبلغ قرابة 55٪، وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب في العالم.
5. ان اعتماد السلطة الفلسطينية على عدة عملات اجنبية للتداول منها الدولار الامريكي والدينار الاردني والشيكل الاسرائيلي، ادى الى استيراد الاراضي الفلسطينية لمشاكل التضخم التي تعاني منها هذه الدول والتي تتعلق بانخفاض القيمة الشرائية لهذه العملات مع مرور الزمن.
6. يلاحظ ان المستوى العام للاسعار في اسرائيل ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني، فمخاطر الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد الاسرائيل، تؤثر على نمو الاقتصاد الفلسطيني خصوصا وان التضخم يؤدي الى انخفاض حجم المدخرات نظرا لانخفاض القوة الشرائية للنقود.
7. تشير نتائج التحليل الاحصائي الى ان متغير قيمة الانفاق الحكومي (Exp01) كانت ذات دلالة معنوية في تفسير المتغير التابع بقيمة 0.000 وهي اقل من 0.05 وهذا يوكد وجود علاقة تاثير ايجابية بين الانفاق العام والمستوى العام للاسعار، ويدل ذلك ان الانفاق الحكومي له تاثير مباشر على المستوى العام للاسعار، وذلك بسبب ارتفاع حجم الانفاق الجاري وانخفاض الانفاق التطويري.
8. ان النفقات التطويرية الفعلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تراجعت بصورة مستمرة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية؛ منخفضة (من اكثر من 24% عام 1997) الى (أقل من 3% عام

2014)، مما اثر على العرض الكلي، حيث تنامي الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق التطويري والاستثماري وتزايد الطلب الكلي امام العرض الكلي هذا ما يفسر تزايد الاسعار.

9. ان متوسط قيمة النفقات العامة في الموازنة العامة في تزايد مستمر بغض النظر عن حالة الاقتصاد، وهذا يؤكد ان اعداد الموازنة الفلسطينية يتم دون اعتبارها اداة للتاثير في الاداء الاقتصادي ولهذا السبب لم تستطع السياسة الانفاقية معالجة المشاكل الاقتصادية وعلى الاخص ارتفاع الاسعار.

10. ودلت نتائج التحليل الاحصائي بانه لايوجد تاثير للضرائب غير المباشرة على الاسعار، وبسبب عدم قدرة السلطة الفلسطينية على ادارتها والسيطرة عليها لتؤثر في النشاط الاقتصادي، وخاصة ضرائب المقاصة، والسبب يعود لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، والمتمثل بانه محكوم بالتفاقيات الدولية، وفي المقابل اشارت نتائج التحليل الاحصائي على وجود علاقة تاثير ايجابية بين الضرائب المباشرة والمستوى العام للاسعار.

11. ان العبء المرتفع للضريبة يشكل مشكلة كبيرة على ايرادات المواطنين خاصة محدودي الدخل، ويجعل المواطن يتاثر بأي ارتفاع بالأسعار، ومهما كانت نسبة الارتفاع بسبب محدودية دخله وغياب الرقابة الحكومية على الأسعار وغياب الدعم الحكومي للسلع.

12. ان اثر نقل العبء الضريبي على الاسعار، يتوقف إلى حد كبير على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة الخاضعة للضريبة، وعلاقة ذلك بالظروف الاقتصادية التي تحيط بالإنتاج.

13. فيما يتعلق بتأثير ضريبة معينة في ثمن سلعة معينة كالضرائب غير المباشرة التي تفرض على سلع الاستهلاك فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعارها إذا تمكن المنتجون عند توفر ظروف

خاصة_تتعلق بعرض السلعة والطلب عليها، من إضافة مبلغ الضريبة إلى سعرها أما إذا عجزوا عن ذلك فإن السعر لا يرتفع بل يبقى كما كان قبل فرض الضريبة.

14. وبتحليل نتائج معنوية المتغيرات المستقلة تشير النتائج لمتغير حالة الموازنة بانه لا يوجد لحالة الموازنة تأثير ذو دلالة معنوية حيث بلغت قيمة الدلالة المحسوبة 0.52 وهي اكبر من 0.05، كما انه لا يوجد علاقة بين حالة الموازنة والمستوى العام للاسعار، سواء كانت علاقة طويلة الاجل او علاقة سببية وهذا يدل على حيادية الموازنة العامة في التدخل في الاقتصاد.

15. في حال كانت الموازنة فائض كانت تسدد فيها الدين العام، وفي حال العجز كان زيادة الانفاق عن الايرادات ناتج عن زيادة الانفاق الجاري وليس التطويري، ويؤدي هذا الى الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي وبالتالي زيادة الاسعار.

2.5 التوصيات: بناءا على الاستنتاجات السابقة خلصت الدراسة للتوصيات التالية:

أ- ضرورة تخصيص جزء من النفقات العامة لتحقيق معدل مرتفع من التراكم الرأسمالي، وبالتالي زيادة الاستثمار العام، وزيادة الإعانات الاقتصادية للمشروعات الخاصة بهدف زيادة استثماراتها، وتكوين رأس المال الإنساني ورفع كفاءته، وحتى تستطيع السياسة المالية تحقيق اهدافها يجب ان تنتقل من الاستهلاك الى الانتاجية، وبالتالي تخيف من الضغوط التضخمية المستوردة، وإعادة التوازن للطلب والعرض الكلي.

ب- ضرورة تحديد طريقة تمويل الإنفاق العام، واختيار الطريقة الأكثر فاعلية لتحقيق هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والمقصود إما عن طريق زيادة الجباية الضريبية والإيراد، أو الاعتماد على المنح والمساعدات، أو الاقتراض إما داخليا من الجهاز المصرفي، أو قروض خارجية.

ت- ضرورة أن تتبنى الدولة سياسة ضريبية لحماية المنتج الفلسطيني، تقوم على اساس زيادة الضرائب على الواردات من السلع التي لها بديل منافس في الجودة والسعر في فلسطين.

ث- يجب أن تكون التعديلات للقوانين الضريبية مبنية على دراسات معمقة لتحقيق أهداف واضحة ومرتبطة بالأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ج- يجب توظيف جزء من الضرائب المقتطعة من دخول الافراد، لصالح تسديد القروض الخارجية او تكوين احتياطي مالي لدعم اقتصاد الدولة.

ح- ضرورة تبني سياسة عجز الميزانية بحيث تدعم إنعاش استثمارات المؤسسات، والاستفادة من آلية عمل مضاعف ومعجل الاستثمار.

خ- ضرورة بناء الية فاعلة لضبط وترشيد النفقات، وخاصة النفقات الجارية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنمية الايرادات المحلية وتوريدها.

د- وجوب تعديل قانون ضريبة الدخل بما يمكن من توسيع القاعدة الضريبية ومواكبة التطورات في أعمال القطاعات الاقتصادية.

ذ- تطوير السياسات المالية، وأساليب ادارة المال العام وتطوير دائرة للبحوث والدراسات لزيادة الكفاءة في ادارة المال العام.

ر- تعزيز مفاهيم الشفافية والمسائلة في ادارة المال العام، من خلال زيادة نجاعة التدقيق المالي في مؤسسات السلطة كافة، باعتماد اللامركزية في التدقيق.

ز- وجوب مواجهة الفجوة التضخمية عبر التنسيق رفيع المستوى بين سياسة الأنفاق العام وسياسة الضرائب.

س- يجب زيادة الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة في حالة التضخم للعمل على إمتصاص القوة الشرائية الزائدة، أي تخفيض الطلب الكلي.

3.5 المراجع والمصادر والملاحق:

1.3.5 الكتب والمراجع التي رجع اليها الباحث:

- الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2002.
- الجمل هاشم، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المعاصر دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، ط 1، 2006 .
- حردان طاهر، مبادئ الاقتصاد، المستقبل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1997.
- حسين مجيد، سعيد عفاف، مقدمة في التحليل الاقصاد الكلي، الاردن، دار وائل، 2004.
- حسين، منى، الاقتصاد الكلي، دار امجد للنشر، الاردن، 2015.
- الخطيب خالد، شامية احمد، اسس المالية العامة، الاردن، دار وائل، 2003.
- الخطيب خالد، شامية احمد، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، 2007.
- الخطيب فاروق، واخرون، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، السعودية، 1435هـ، 2013م.
- داود حسام، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، الاردن، 2011.
- الدقر رشيد، المدخل الى النفقات العامة، جامعة دمشق، 1946.
- الرفاعي احمد، والوزني خالد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الاردن، دار وائل، الطبعة 3، 2000.
- الرفاعي احمد، والوزني خالد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الاردن، دار وائل للنشر، 1997.
- ساموبلسون ونوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، عمان، دار الاهلية للنشر، 2006.
- شهاب مجدي، الاقتصاد الكلي، الاسكندرية، دار الجامعة للنشر، 1999.

- صخر عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2005.
- الطوابي محمد، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، ط 1، الإسكندرية، 2007.
- عبد الرازق عمر، تقييم السياسات للسلطة الوطنية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ، 2016.
- عبد المطلب مجيد، السياسات المالية والنقدية والاستقرار الاقتصادي، مجموعة النيل للنشر، مصر، 2010.
- عبد المنعم فوزي، عبد الكريم صادق، يونس احمد، المالية العامة والسياسة المالية، توزيع منشورات المعارف، ط 1، الإسكندرية، مصر، 1969.
- عبد الواحد السيد، دور السياسة المالية في تحقيق: التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر، 1993.
- عريقات حربي، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، 2006.
- علاونة عاطف، المالية العامة، الشروق لنشر، رام الله، 2014.
- علاونة، عاطف، شرعية الضرائب في الاراضي الفلسطينية المحتلة، جامعة النجاح، رام الله، 1992
- العناني احمد، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الجزء الأول.
- عواد فتحي، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.

- الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية)، مركز دراسة الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 1997.
- الفيسي عماد، المالية العامة والتشريع الضريبي، الاردن، دار الثقافة، 1998.
- المرسي يونس، السيد الحجازي، *النظم الضريبية*، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- نعيمي احمد، السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير والتجارة، العدد 12، 2005.
- الوادي محمود وعزام، مبادئ المالية العامة، الاردن، دار المسيرة، طبعة اولى،2007.
- الوادي محمود، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان،2010.
- الوادي محمود، واخرون، الاقتصاد الكلي، الاردن، دار الميسرة ، الطبعة الثانية،2010.
- وجدي محمود، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الاسكندرية، 1988.

2.3.5 التقارير ومقالات منشورة على الانترنت التي رجع لها الباحث:

- أسامة نوفل، دراسة بعنوان تحليل المؤشرات الفلسطينية، 2014.
- حسن الرضيع، دراسة بعنوان الأثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في الأراضي الفلسطينية، 2014.
- جمال محمد شحات، السياسات المالية والنقدية ... وأيهما اولى بالاتباع ؟!، صحيفة الاقتصادية، تاريخ النشر: 2012/7/30، تاريخ الاطلاع: 2016/5/25،

http://www.aleqt.com/2012/07/30/article_678965.html
- صالح، 2007

- عبدالله الصعيدي / دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية فى تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي / جامعة عين شمس www.satlcentral.com/Arabic-materials/document/abdallah-se3idy.do
- فريد المحاريق، مقالة بعنوان التضخم الاقتصادي في فلسطين،2015/4/27، http://www.palestineeconomy.ps/article/73
- مازن صلاح العجلة، السياسات الاقتصادية للدولة الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، تاريخ النشر:2014/3/16، تاريخ الاطلاع:2015/5/25، http://ppc-plo.ps/ar/print.php?id=44
- نافذ ابو بكر، مقالة بعنوان محللون: التضخم الاقتصادي في فلسطين "مستورد"، الحياة والسوق، http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=239061، تاريخ الدخول 2017/4/13
- نصر عبد الكريم، مقالة محللون: التضخم الاقتصادي في فلسطين "مستورد"، الحياة والسوق، http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=239061، تاريخ الدخول 2017/4/13
- هيثم ضراغمة، مقالة محللون: التضخم الاقتصادي في فلسطين "مستورد"، الحياة والسوق، http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=239061، تاريخ الدخول 2017/4/13.

3.3.5 الدراسات التي رجع لها الباحث :

- (الدلمي وسبعاوي: 2012) بعنوان دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للفترة 1985-2010 .
- (خضر: 2012) بعنوان تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994 – 2010 في فلسطين 2010.

- (خير: 2013) اثر السياسة النقدية والتحويلية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان للفترة 1998-2010.
- (رجب:2011) بعنوان اثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين الى تحليل اثر السياسة الإنفاقية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة 1996 – 2008 .
- (رمضان:2016) بعوان العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسيه لسلسلة زمنية من 2000 – 2015 .
- (سمية: 2015) بعنوان مضمون السياسة المالية وآثارها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حاله الجزائر (2000-2014).
- (صبيح: 2015) بعنوان تحليل العلاقات بين معدلات التضخم والاجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004-2013).
- (الصوص: 2012) بعنوان اثر عجز الموازنة في الاقتصاد الاردني.
- (عثمان: 2004) بعنوان دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.
- (عمرو:2014) بعنوان مقترح لتحقيق الاستقرار المالي في مصر، في التحقيق في مشكلة الاستقرار الاقتصادي المالي والنقدي في مصر 2004.
- (كمال: 2010) بعنوان الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية.
- (محسني واخرون 2011) بعنوان علاقة عجز الموازنة في التضخم في ايران الى إعادة التحقيق في علاقة العجز في التضخم في الاقتصاد الإيراني .
- (محمد:2011) بعنوان نحو نموذج كلي لتحليل الاستقرار الاقتصادي في السودان 1970-2010 الى ان الاستقرار الاقتصادي .

- (مسد: 2014) بعنوان التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي / مصر.
- (ملكية: 2015) بعنوان البنك المركزي وسياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي، التنبؤ بالمواءمة بين التضخم والمقدرة الشرائية، دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا.
- (الهيتي وايوب: 2012) بعنوان دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي في العراق.
- (Abdon,Amdattor:2014) بعنوان (السياسة المالية والنمو في اسيا) .
- (Krasnigi: 2013) بعنوان السياسة المالية، الضرائب وتاثيرها على تطور الاقتصاد، لتقديم توضيح لاداء السياسة المالية والضرائب لعدة بلدان نامية.
- (Porters,Lowis:2014) بعنوان قضايا في تصميم قواعد السياسة المالية، الى دراسة القضايا المتعلقة برسم السياسات المالية.
- (Taylor:1994)/امريكا، علاقة ثبات السياسة المالية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل (في ألمانيا وأمريكا).

4.3.5 التقارير التي رجع اليها الباحث:

1. تقارير المستوى العام للاسعار الصادرة عن الاحصاء الفلسطيني(1995-2015).
2. تقارير المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن الاحصاء الفلسطيني(1995-2015).
3. تقارير الاستقرار المالي الصادرة عن سلطة النقد 2015.
4. تقارير المالية العامة (الموازنة) الصادرة عن وزارة المالية للفترة (2008-2015).
5. تقرير التضخم الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية 2014,2015.

6.تقارير الاداء الاقتصادي الفلسطيني الصادرة عن جهاز الاحصاء الفلسطيني للفترة (1996-2015)

7. تقارير المراقب الاجتماعي.

8.تقرير امان للنزاهة والشفافية، 2011.

الملاحق:

الجدول رقم (1.4 – أ) البيانات التي تم استخدامها في التحليل الاحصائي:

السنة	البيان	حجم الانفاق/ مليون دولار	حالة الموازنة/ مليون دولار	عبء الضرائب غير المباشرة	عبء الضرائب المباشرة	الرقم القياسي لاسعار المستهلك/ 2010
2008	الربع الأول	603.90	-28.40	26.69%	3.11%	90.76
	الربع الثاني	742.10	-14.00	29.23%	2.06%	93.62
	الربع الثالث	837.10	20.70	30.17%	1.29%	95.33
	الربع الرابع	702.50	-23.00	25.87%	1.00%	95.51
2009	الربع الأول	819.50	24.00	19.44%	2.05%	94.55
	الربع الثاني	700.30	-35.40	21.95%	1.08%	95.37
	الربع الثالث	822.30	62.20	23.52%	1.22%	97.18
	الربع الرابع	847.60	-71.40	23.60%	1.43%	98.44
2010	الربع الأول	744.10	-12.90	25.66%	3.44%	98.90
	الربع الثاني	787.00	0.70	21.66%	3.87%	98.96
	الربع الثالث	741.00	17.40	22.98%	1.69%	100.27
	الربع الرابع	803.80	15.80	24.39%	0.87%	101.86
2011	الربع الأول	806.94	-16.81	24.83%	3.25%	102.23
	الربع الثاني	865.09	22.65	24.06%	1.64%	102.18
	الربع الثالث	817.86	-10.73	24.12%	1.64%	102.93
	الربع الرابع	836.75	6.64	23.44%	1.40%	104.17
2012	الربع الأول	792.71	3.01	24.57%	4.53%	105.32
	الربع الثاني	878.35	-0.34	22.02%	1.72%	104.84
	الربع الثالث	827.39	4.45	21.71%	1.80%	106.15
	الربع الرابع	987.70	-79.63	22.95%	1.64%	106.64

الجدول رقم (1.4 – ب) البيانات التي تم استخدامها في التحليل الاحصائي:

السنة	البيان	حجم الانفاق/ مليون دولار	حالة الموازنة/ مليون دولار	عبء الضرائب غير المباشرة	عبء الضرائب المباشرة	الرقم القياسي لاسعار المستهلك/ 2010
2013	الربع الأول	873.77	15.37	26.55%	4.90%	107.11
	الربع الثاني	925.58	30.58	25.64%	1.76%	106.69
	الربع الثالث	965.17	10.11	28.36%	1.74%	107.68
	الربع الرابع	933.55	-68.81	31.22%	2.50%	108.76
2014	الربع الأول	916.72	43.56	35.12%	5.02%	109.45
	الربع الثاني	1050.63	-35.30	32.46%	1.95%	108.02
	الربع الثالث	1178.38	47.32	33.63%	1.96%	110.10
	الربع الرابع	933.49	-46.80	30.73%	1.51%	110.12
2015	الربع الأول	948.30	0.63	31.09%	4.60%	110.09
	الربع الثاني	987.76	22.39	30.72%	1.85%	111.02
	الربع الثالث	1011.58	-10.33	34.41%	1.61%	111.07
	الربع الرابع	1064.07	-7.65	29.23%	1.74%	111.79

قائمة الجداول

جدول رقم (1.3) يمثل تطور الناتج الاجمالي المحلي وقيمة ومعدل نمو الناتج الاجمالي المحلي بالأسعار الجارية للفترة من 1994-2015.....76
جدول رقم (2.3) يمثل مؤشرات اقتصادية واجتماعية لتشخيص الدورات الاقتصادية في فلسطين.....79
جدول رقم (3.3) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ونسبة التغير للفترة 1996-2015 سنة الاساس 1996 86
جدول رقم (4.3) يمثل تطور الايرادات في فلسطين للفترة 1996-2015 97
جدول رقم (5.3) تطور الايرادات الضريبية للفترة 1996-2015 القيمة بالمليون دولار .102
جدول رقم (6.3) يمثل تطور الانفاق العام واقسامه خلال الفترة 1995-2015 116
جدول رقم (7.3) يمثل تطور النفقات التطويرية للفترة 1994-2015.....126
جدول رقم (1.4) نتائج التحليل الاحصائي لأثر ادوات السياسة المالية في الاسعار 139
جدول رقم (2.4) نتائج اختبار ADF سكون السلسة الزمنية للمتغير CPI 142
جدول رقم (3.4) نتائج اختبار ADF سكون السلسة الزمنية للمتغير BUD.....143
جدول رقم (4.4) نتائج اختبار جوهانسون للعلاقة طويلة الاجل بين حالة الموازنة واسعار المستهلك.....144
جدول رقم (5.4) نتائج اختبار فحص السببية باستخدام Granger Causality Tests بين حالة الموازنة واسعار المستهلك 145

قائمة الاشكال

شكل رقم (1.2) مراحل الدورة الاقتصادية وهي تتكون من اربع مراحل 14
شكل رقم (2.2) يمثل توازن العرض الكلي والطلب الكلي 15
شكل رقم (3.2) يمثل توازن العرض الكلي والطلب الكلي 17
شكل رقم (3.3) يمثل توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقدLM=IS 19
الشكل (4.2) الفجوة التضخمية والانكماشية 20
شكل رقم : (5.2) يوضح السياسة المالية التوسعية 29
شكل رقم (6.2) يوضح السياسة المالية الانكماشية.....30
شكل رقم (1.3) يمثل قيمة النمو للناتج الاجمالي المحلي من 1994-2015.....77
شكل رقم (2.3) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين 1996-2015 85
شكل رقم (3.3) معدل النمو في الرقم القياسي للاسعار المستهلك للفترة 1996-2015 89
شكل رقم (4.3) يمثل معدل نمو الايرادات العامة للفترة 1996-2015 99
شكل رقم (5.3) حصيلة الايرادات الضريبية بما فيها المقاصة من 1995-2015.....103
شكل رقم (6.3) الايرادات الضريبية المباشرة من 1994-2015.....107
شكل رقم (7.3) عبء الضريبة المباشرة 1995-2015.....107
شكل رقم (8.3) ايرادات المقاصة للفترة 1996-2015 111
شكل رقم (9.3) الحصيلة الضريبية غير المباشرة للفترة 1996-2015.....113
شكل رقم (10.3) عبء الضريبية غير المباشرة للفترة 1996-2015 114
شكل رقم (11.3) المنح والمساعدات الخارجية 1996-2015.....115
شكل رقم (12.3) معدل نمو الانفاق العام للفترة 1996-2015.....118
شكل رقم (13.3) النفقات الجارية وصافي الاقراض للفترة 1996-2015 119
شكل رقم (14.3) معدل نمو النفقات الجارية للفترة 1996-2015.....119
شكل رقم (15.3) معدل نمو الاجور والرواتب للفترة 1996-2015.....121
شكل رقم (16.3) تطور الاجور والرواتب للفترة 1996-2015.....122
شكل رقم (17.3) معدل نمو نفقات غير الاجور للفترة 1996-2015 123
شكل رقم (18.3) صافي الاقراض للفترة 1996-2015 124
شكل رقم (19.3) معدل نمو صافي الاقراض للفترة 1996-2015.....124
شكل رقم (20.3) معدل نمو النفقات التطويرية للفترة 1996-2015 127
شكل رقم (21.3) تبين حالة الموازنة للفترة 1994-2015.....129

فهرس المحتويات

إقرار ..... أ
شكر وتقدير ..... ب
الملخص: ..... د
Abstract ..... و

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1
1.1 المقدمة.... 1
2.1 مشكلة الدراسة: 4
3.1 أسئلة الدراسة: 5
4.1 فرضيات الدراسة:... 6
5.1 نموذج الدراسة: 6
6.1 **أهمية الدراسة:** 7
7.1 أهداف الدراسة: 7
8.1 **حدود الدراسة:** 8
9.1 **محددات الدراسة:** 8

الفصل الثاني: الإطار النظري والادبيات السابقة 10
1.2 الاقتصاد الكلي:.. 10
1.1.2 المقدمة: 10
2.1.2 الاهداف الاقتصادية للاقتصاد الكلي: 11
3.1.2 الدورات الاقتصادية: 13
4.1.2 التوازن الكلي: 14
5.1.2 التوازن العام: 18
6.1.2 الاختلال في الاقتصاد الكلي: 19
2.2 المستوى العام للاسعار: 21
1.2.2 مفهوم المستوى العام للأسعار : 21
2.2.2 قياس المستوى العام للأسعار: 22

3.2.2 إستقرار المستوى العام الأسعار :..... 23
4.2.2 (التضخم):..... 24
6.2.2 أسباب التضخم:..... 25
7.2.2 أثار التضخم:..... 26
3.2 السياسة المالية:..... 26
1.3.2 مفهوم السياسة المالية:..... 26
3.3.2أهداف السياسة المالية:..... 27
4.3.2 آلية عمل السياسة المالية:..... 28
1.4.3.2 حالة الكساد الاقتصادي :..... 28
2.4.3.2 حالة التضخم في الاقتصاد:..... 29
5.3.2 محددات السياسة المالية:..... 30
6.3.2 أدوات السياسة المالية وأثارها على النشاط الاقتصادي :..... 31
1.6.3.2 السياسة الضريبة:..... 32
1.1.6.3.2 تعريف الضريبة و خصائصها: 32
2.1.6.3.2 اهداف السياسة الضريبية:..... 33
3.1.6.3.2 أنواع الضرائب:..... 34
4.1.6.3.2 انتقال عبء الضريبة:..... 34
5.1.6.3.2 الأثار الاقتصادية للسياسة الضريبية:..... 35
2.6.3.2 سياسة النفقات العامة:..... 41
1.2.6.3.2 تطور دور السياسة الانفاقية:..... 42
2.2.6.3.2 مفهوم النفقات العامة:..... 43
3.2.6.3.2تقسيمات النفقات العامة:..... 43
4.2.6.3.2 ضوابط الانفاق العام :..... 44
4.2.6.3.2 دور النفقات العامة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية :..... 44
3.6.3.2 سياسة حالة الموازنة والدين العام:..... 47
1.3.6.3.2 سياسة حالة الموازنة:..... 47
2.3.6.3.2 سياسة عجز الموازنة: 48
3.3.6.3.2 الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازني: ينجم عن اعتماد سياسة العجز الموازني في دولة ما، مجموعة من الآثار الايجابية والسلبية:..... 49
4.3.6.3.2 الدَيْن العام:..... 50

1.3.3.6.3.2 الآثار الاقتصادية للدين العام الخارجي وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:.....51
2.3.3.6.3.2 الآثار الاقتصادية للدين العام الداخلي وتتمثل هذه الآثار فيما يلي: 51
6.2 الدراسات السابقة :.....53
1.4.2 ملخص الدراسات:.....53
1.1.4.2 الدراسات المحلية:.....53
2.1.4.2 الدراسات العربية:.....56
3.1.4.2 الدراسات الاجنبية :.....60
2.4.2 مناقشة الدراسات السابقة:.....64
3.4.2 تتميز الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:.....70

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد ودور السياسة المالية في فلسطين عن الفترة 1994-2015 71
1.3 واقع وتطور الاقتصاد الفلسطيني:... 71
1.1.3 واقع الاقتصاد الفلسطيني:.....71
2.1.3 تطور الناتج المحلي الإجمالي 1994-2015(GDP):.....75
3.1.3 فترات الركود والانتعاش التي مر الاقتصاد الفلسطيني فيها من انظر عبد الرازق 2016 2015-1994..... 79
2.3 المستوى العام للاسعار في فلسطين للفترة 1994-.2015.....83
1.2.3 تمهيد:.....83
2.2.3 تطورات المستوى العام للأسعار في فلسطين:.....84
3.2.3 مناقشة اسباب التضخم في فلسطين من وجهة نظر المحللون والباحثين والجهات المختصة:.....90
3.3 تطور السياسة المالية في فلسطين خلال الفترة 1994-2015:.....95
1.3.3 النظام المالي في فلسطين:.....95
2.3.2 التطور الكمي لادوات السياسة المالية الفلسطينية 1994-2015.....96
1.2.3.3 تطور الايرادات العامة في فلسطين خلال الفترة 1994-2015:..... 96
1.1.2.3.3 الايرادات الضريبية في فلسطين من 1996-2015..... 99
1.1.1.2.3.3 النظام الضريبي 1995-2015:.....99
2.1.1.2.3.3 تطور الايرادات الضريبية في فلسطين للفترة 1994-2015.. 101

2.1.2.3.3 الاعانات والمنح والمساعدات : 114
2.2.3.3 النفقات العامة خلال الفترة 1995-2015 115
1.2.2.3.3 النفقات الجارية العامة للفترة 1995-2015: 118
1.1.2.2.3.3 الأجور والرواتب: 120
2.1.2.2.3.3 النفقات غير الاجور للفترة 1995-2015: 123
3.1.2.2.3.3 صافي القراض :..... 123
2.2.2.3.3 النفقات التطويرية للفترة 1995-2015: 125
3.2.3.3 التطورات الكمية لحالة الموازنة والدين العام للفترة 1994-2015 128
1.3.2.3.3 حالة الموازنة:..... 128
2.3.2.3.3 الدين العام:..... 130

الفصل الرابع: منهجية الدراسة وإجراءاتها ونتائج التحليل ومناقشة التحليل: 133
1.4 منهج الدراسة وإجراءاتها: 133
2.4 اجراءات الدراسة: 134
3.4 بيانات الدراسة:..... 135
4.4 النموذج الرياضي للدراسة:..... 136
5.4 التعريفات الإجرائية:..... 136
6.4 نتائج التحليل الاحصائي:.... 138
7.3 مناقشة النتائج:... 146
1.7.4 اجابة السؤال الأول: ما هو الدور التي قامت به ادوات السياسة المالية في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015؟ 146
2.7.4 ما هو الدور الذي قامت به السياسة المالية (حجم الانفاق العام) في التأثير على استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015؟..... 149
3.7.4 هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور (الضرائب) عبء الضريبة المباشرة وعبء الضريبة غير المباشرة في المستوى العام السائد للأسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015؟..... 151
4.7.4 ما هو الدور الذي لعبته السياسة المالية (حالة الموازنة) في التأثير على استقرار المستوى العام للاسعار في فلسطين خلال الفترة 1994-2015؟..... 154

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات والمراجع والملاحق: 158
1.5 الاستنتاجات: 158
2.5 التوصيات: بناءا على الاستنتاجات السابقة خلصت الدراسة للتوصيات التالية: 162
3.5 المراجع والمصادر والملاحق: 164
1.3.5 الكتب والمراجع التي رجع اليها الباحث: 164
2.3.5 التقارير ومقالات منشورة على الانترنت التي رجع لها الباحث: 166
3.3.5 الدراسات التي رجع لها الباحث : 167
4.3.5 التقارير التي رجع اليها الباحث: 169
الملاحق: 171
الجدول رقم (1.4 – أ) البيانات التي تم استخدامها في التحليل الاحصائي: 171
الجدول رقم (1.4 – ب) البيانات التي تم استخدامها في التحليل الاحصائي: 172
قائمة الجداول 173
قائمة الاشكال 174
فهرس المحتويات 175